الدكتور حنيفي هلايلي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة سيدي بلعباس

العلاقات الجزائرية الأوروبية
ونهاية الأيالة
1815 - 1830

دار الهدى
عين مليلة - الجزائر

الدكتور [illegible]
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة سيدي بلعباس

العلاقات الجزائرية الأروبية ونهاية الأيالة

1815 - 1830

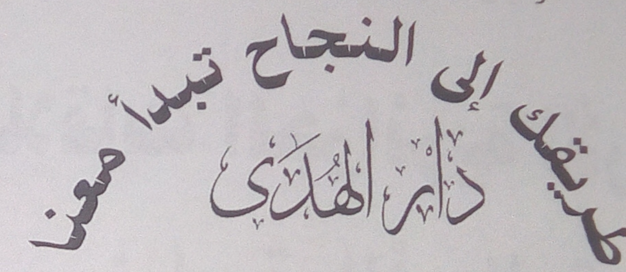
الطبعة الأولى
1428 هـ / 2007 م

دار الهدى
عين مليلة - الجزائر

الرقم التسلسلي 114 - 2007 دار الهدى

رقم الإيداع القانوني 4885 - 2007 المكتبة الوطنية

ردمك 7 - 963 - 60 - 9961 - 978



للطباعة والنشر والتوزيع

المنطقة الصناعية ص ب 193 عين مليلة - الجزائر

الهاتف: 47 95 44 032 / 00 92 44 032

الفاكس: 18 94 44 032

www.elhouda.com darelhouda@yahoo.fr

الفروع

عين مليلة
الحي البلدي
الهاتف: 57 83 44 032
الفاكس: 67 92 44 032

الجزائر
01 شارع أوراس بشير باب الواد
الهاتف: 20 62 96 021
الفاكس: 11 61 96 021

قسنطينة
حي كوحيل لخضر جنان الزيتون
الهاتف: 08 22 92 031
الفاكس: 08 27 92 031

وهران
05 شارع زيغود يوسف عمارة الحرية
الهاتف: 47 46 40 041
89 46 40 041
الفاكس: 54 56 41 041



إهداء

إلى الوالدين الكريمين اللذين دفعاني إلى معترك الحياة

بثقة واعتزاز

إلى من كان صدرها رحبا.. لعزلتي ووحدتي مع

البحث...إلى زوجتي.

إلى ابنتي بشرى سناء التي أرى في عيونها سعادة الحياة.

إلى ابني البار أحمد المهدي

إلى كل الشرفاء في الوطن العربي، أهدي إلى أولئك

جميعا هذا العمل.

مختصرات البحث باللغة الأجنبية

C.T.	Cahiers de Tunisie.
R.A	Revue Africaine, Alger.
R.H.A.O	Revue d'histoire Arabe des études ottomanes, Tunis.
R.H.M	Revue d'histoire maghrébine
R.E.J	Revue des études Juives

مختصرات البحث باللغة العربية

خط همايون	وثائق الأرشيفات التركية
م.ج.ع:	مجموعة الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني.

مقدمة

إن تراجع هيبة الأتراك العثمانيين قد تزامن مع انتهاء الوجود الإسباني، وعودة وهران نهائيا إلى إيالة الجزائر بعد أن ضربها زلزال عنيف أتى على معظم مبانيها سنة 1792م. وزاد الوضع تعقيدا أن فرنسا الدولة المرشحة لاستلام إرث إسبانيا لأسباب دينية (وحدة المذهب الكاثوليكي) وعائلية (حكام آل بوربون لكلا البلدين)، كانت تربط فرنسا بالجزائر مصالح تجارية هامة (1535).

في بداية القرن التاسع عشر ومع انتهاء الحروب النابولونية واتفاق الدول الأوروبية في مؤتمر فينا 1815م على محاربة القرصنة، كانت الأقلية التركية تعيش فيها، بينما توجه أنظارها للداخل لتنظم فيه وجودا عسكريا يضمن لها مواصلة الجباية التي كانت تشتدّ وطأتها على السكان سنة بعد أخرى. أما سياسة التقارب فاتخذت أشكال التعامل مع مشايخ الزوايا وكسب كنف العلماء بتشييد المساجد والإكثار من التحبيس لفائدة المدارس. وبسبب هذا العجز عن الاندماج في صلب المجتمع الجزائري، تشبث أعضاء الديوان بالقرصنة (الجهاد البحري) والتي كانت تتولد عليها نزاعات مع الدول الأوروبية، تكلف الداي وحكومته مصاريف تفوق بكثير مغانمها القليلة والموسمية.

كثيرا ما أصبح الدايات يجدون أنفسهم بين نارين: تهديد الدول في الخارج والثورة في الداخل. وهذا الوضع المقلق لم يكن خفيا على الأوروبيين لكثرة ما كان لهم من مخبرين رسميين كالقناصل والتجار وغير الرسميين كالجواسيس والسياح.

لعبت الطائفة اليهودية في الجزائر دورا سياسيا واقتصاديا خطيرا منذ أواخر القرن الثامن عشر. عندما توسع نفوذها في مجتمع الإيالة. وقد تفنن يهود لفورنة في خدمة حكام الجزائر من دايات وبايات مما جعل آخر الدايات يكلف اليهود بالإشراف على تنظيم المدفوعات الخارجية وتسييرها.

واستطاع اليهود من استغلال الأزمات المالية التي كانت تمر بها حكومة الدايات، فيقوم الدايات باقتراض الأموال من اليهود مقابل ترضيات معينة، تتخذ شكل احتكار تجارة بضاعة ما.

بناء على هذا، لا داعي إلى الاستغراب إذا رأينا أيالة الجزائر تسقط هي الأولى تحت نير الاستعمار، إذا كانت سلطة الداي تمثل أحسن تمثيل تلك الفجوة التي طالما أشار إليها بعض الباحثين والتي فصلت منذ عقود في بلاد المغرب بين الدولة والمجتمع أو بين نظام الحكم والقاعدة الإنتاجية.

وعلى هذا النحو فقد الجيش أهميته بسبب الثورات وتحكم اليهود في المنافذ المالية، وضعت الأسطول مقابل التقدم التكنولوجي الذي شهدته أساطيل الدول الأوروبية، مما سهل على فرنسا نجاح حملتها على الجزائر سنة 1830م.

يتضح مما سبق أن موضوع: نهاية أيالة الجزائر في إطار علاقاتها مع الدول الأوروبية مازال في حاجة إلى مزيد من الدرس والتعميق، لأن الدراسات المتوافرة ناقشت الإشكالية من زوايا تخصصها. نهدف بهذه الدراسة إلى الوقوف عند بعض المفاهيم والمظاهر من أجل تمحيصها وتدقيقها بمقاربة تاريخية، لماذا تمكنت أوروبا من الإقلاع في العصر الحديث؟ في حين لم توفق الجزائر في محاولاتها التجديدية والتحديثية خلال الفترة المدروسة؟ ما هي العوامل التي حالت دون إقلاع الجزائر والتي كانت سببا في تجاوز أوروبا لنا؟.

إن الغاية التي أردناها من هذه الدراسة هي إعطاء قراءة جديدة لمراجع ومصادر معروفة وغير معروفة من منطلق إشكالية السقوط: ماهي العوامل التي حالت دون تقدم الجزائر في الفترة العثمانية؟.

وهل يجب البحث عن هذه الأسباب في التأثيرات الخارجية أو أنها توجد مدفونة في ذاتها؟ ثم كيف نقرأ التراث الجزائري بصفته جزءا من التراث العربي الإسلامي؟ إننا ملزمون بالتراجع عن أطروحة الماضي الخالد والممجد، ومطالبون بتحديد مضامين المفاهيم الإجرائية: التقدم، التأخر، الالتحاق، التفاوت.

تناولنا الموضوع في أربعة فصول: خصصنا الفصل الأول منه في دراسة الوفاق الأوروبي

وانعكاساته على أيالة الجزائر: 1815-1830. حيث وقفنا عند أهم المؤتمرات التي ساهمت في تحطيم قوى الجزائر العسكرية، وعملنا على دراسة الحملات المتكررة على الجزائر. وتناولنا في الفصل الثاني موضوع دور اليهود في تدهور النظام الدفاعي للجزائر من خلال تغلغلهم في الوظائف المالية ونشاطهم الدبلوماسي والاقتصادي.

وحاول الفصل الثالث من الدراسة البحث في فقدان الجيش الجزائري لأهميته، والعراقيل التي حالت دون تجنيد السكان الجزائريين ضمن طاقم الجيش الإنكشاري وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع أهمية التجنيد. واهتم الفصل الرابع بدراسة مسألة انهيار الجزائر ودور الحصار البحري الفرنسي في فقدان الجزائر لقدراتها العسكرية شلّ مجالها الاقتصادي مما سهل عملية الاحتلال.

كان الهدف من هذا الفصل هو إعطاء تفسيرات أو تأويلات للأسباب التي كانت وراء إخفاء حكام الجزائر في تحديث بنية البلاد اقتصاديا وعسكريا. ولاحظنا أن البحر كان أساس نمو أوروبا الحديثة، وتساءلنا عن الأسباب التي جعلت الجزائريين يهملون التنمية الاقتصادية على مستوى الداخل، ولم يفكر الحكام في تجديد القوة العسكرية البحرية اللازمة. وكان ذلك الإهمال من أكبر المصائب، ومن أهم أسباب نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830.

ولا يسعني في الختام إلا أن أشكر الأستاذ الدكتور **عبد الحميد حاجيات** الذي أشرف على أطروحة الدكتوراه التي يشكل هذا الكتاب قسما منها[1] والزوجة الفاضلة التي تحملت من متاعب الإشراف على العائلة طوال فترة البحث والتحرير.

وبالله التوفيق

سيدي بلعباس في 27 يناير 2007

---

1) النظام الحربي للجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2004.

الفصل الأول

الوفاق الأوروبي وانعكاساته على أيالة الجزائر (1815-1830م):

لقد اتخذت الكنيسة من النشاط البحري المغربي عامة والجزائري خاصة وسيلة لتوحيد جهود المسيحيين من أجل القضاء على هذا النشاط الذي يسترق إخوانهم في الدين منذ بداية العصر الحديث. ففي البداية عملت على توفير الأموال اللازمة لافتدائهم، فتكونت لهذا الغرض الجمعيات والمؤسسات المختلفة[1].

وقد استمر العمل على جمع التبرعات إلى غاية سنة 1819م، مما جعل الحكومات المسيحية تستعمل هذه الأموال في زيادة عدد قطعها البحرية، كما هو الحال في مملكة الصقليتين التي استطاعت بناء ما يزيد عن خمس قطع بحرية كبيرة مزودة بحوالي أربعة وسبعين مدفعا[2].

كانت ظاهرة القرصنة عادية مارستها كل الدول البحرية تقريبا شرقا وغربا، ولكن وجهات نظرها قد اختلفت، فأوروبا كانت ترى في الجزائر مراكز لمجموعة من الناهبين وقطاع الطرق ولصوص البحر يجب محاربتهم. أما القراصنة الأوروبيون فكانوا في نظرهم محاربين في سبيل الوطن والعقيدة المسيحية فهم بذلك جنود الله والمسيح[3].

وهذا ما جعل الدول الأوروبية تقوم بحملات بحرية متكررة على الجزائر. وقد أدى فشل السياسة الأوروبية إلى تحقيق أهدافها بشكل انفرادي مما كان له الدور الحاسم في سعيها منذ عام 1815م، إلى توحيد جهودها في جبهة واحدة ضد الجزائر.

---

1) مثل جمعية الإخاء الفرنسية وجمعية بالرمو حيث استطاع أنصار هذه الجمعيات الحصول على قرار من البابا بجمع التبرعات في جميع الكنائس اعتبارا من سنة 1778م.
أنظر: T.Filest, un secoto Di Rapporti (1734-1835), Tra, Napoll. E.Tripoli, Napolli, 1983, PP.108-109.
2) ibid, P.111.
3) (Mgr), Pavy, «La piraterie barbaresque»,in R.A, (N2),1857, P.337.

أولا: مؤتمر فينا 1815م:

عرفت الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر نوعا من الاستقرار، نتيجة للمعاهدات التي أبرمتها مع بعض الدول الأوروبية كإسبانيا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية[1]. وقد استغلت الجزائر الظروف الدولية المتمثلة في الحروب الأوروبية لكي تجدد قطع أسطولها الذي وصل إلى 30 قطعة[2]. ولكن بمجرد أن توقفت الحروب الأوروبية، تحالفت تلك الدول من أجل وضع حد لنشاط الأسطول البحري الجزائري الذي كان يشكل خطرا على مصالحها التجارية في البحر المتوسط.

وكانت انجلترا قد وعدت الداي من قبل بأن أسطولها سيتولى حماية الجزائر من الاعتداءات الأجنبية، ولكنها لم تلتزم بوعودها، إذ حينما هاجم الأسطول الأمريكي مدينة الجزائر، كانت انجلترا من بين الدول التي خططت للقضاء على قوة الجزائر البحرية. وهو الأمر الذي جعل أحد وزراء الجزائر يقول للقنصل الانجليزي عندما حاصر الأسطول الأمريكي ميناء الجزائر: "لقد سبق أن أخبرتنا أن أسطولكم سوف يطرد الأسطول الأمريكي من البحار في ظرف ستة أشهر، ولكن الأمريكيين يشنون الحرب علينا مستعينين ببعض السفن الحربية التي أخذوها منكم"[3].

---

1) عبد الحميد، زوزو، "هدنة 1810م ومعاهدة 1813م بين الجزائر والبرتغال"، مجلة التاريخ، العدد 11، جامعة الجزائر، 1981م، ص21.
2) شارل أندري، جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، (تعريب: محمد مزالي والبشير بن سلامة)، الدار التونسية للنشر، 1983 ج1، ص 371.
3) راي، أروين، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776-1816)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978م، ص 270.

لقد قام ممثلو فرسان مالطة[1] بتسليم عدة مذكرات إلى المؤتمرين في فينا، يطالبون فيها بإعادة تشكيل نظامهم القديم، ومنحهم مقرا في البحر المتوسط، تجتمع فيه جميع الأساطيل المسيحية لمحاربة قراصنة الدول المغربية[2]. كما دعا **سيدني سميث** (Sidney Smith) الدول الأوروبية إلى إنشاء قوة بحرية تضم جميع الدول المسيحية لمراقبة سواحل البحر المتوسط ومطاردة القراصنة[3].

وبعد تداول المؤتمرون في القضايا المطروحة في مؤتمر فينا أصدروا قرارا نهائيا في 9 جوان 1815م، ألحوا فيه على ضرورة وضع حد لمسألة استرقاق المسيحيين في البلدان المغربية[4].

ومن المعروف أنه في شهر أوت 1814 م وجه السيد **سيدني سميث**[5] نداء إلى قادة أوروبا: "لتنظيم حصار حول الجزائر عبر حملة أوروبية مشتركة حتى يضع حد لقرصنة الدول المغاربية".[6]

---

1) فرسان يوحنان نظام ديني عسكري، طردوا من القدس أثناء الحروب الصليبية، واستقروا بجزيرة قبرص حيث عرفوا باسم الاسباتية، إلا أن طردهم السلطان سليمان القانوني من جزيرة رودس عام 1512م، فلجأوا إلى مالطة عام 1530م. كما فرق نابليون صفوفهم عند دخوله الجزيرة عام 1798م، للمزيد أنظر:
Garrot (Henri), Histoire générale de l'Algérie, Alger, 1910., , PP.466-467

2) E.le Marchand, l'Europe et la conquête d'Alger d'après des documents originaux tirés des archives de l'état, Paris, Perrin et Cie, 1913, P.21.

3) F.Charle-Roux, la France et l'Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête, Paris, F.Alcan, 1832, PP.496-498.

4) Le Marchand, op.cit, P.22.

5) سيدني سميث هو الذي أسس جمعية الفرسان المحررين للرقيق الأبيض في إفريقيا. وقد عقدت هذه المؤسسة أول اجتماع لها سنة 1815م. للمزيد راجع:
Raynal (Abbé G.T) , histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des européens dans l'Afrique septentrionale, Paris, P.Maurus et cie, 1826, T1, P.155.

6) Le Baron de testa, Recueil des traités de la porte ottomane, Paris, 1864, T2, PP.410- 413.

وقبل تاريخ 1814 م، كان **نابوليون** الأول قد فكر في الاستيلاء على الجزائر والقضاء على الإيالات المغربية. وبالفعل كان انضمام شمال إفريقيا تحت سلطة فرنسا، أحد بنود المعاهدة السرية التي عقدها نابليون مع قيصر روسيا[1].

وقد اقترح السيد **سميث** على المؤتمر في فينا طريقتين رآهما متكاملتين لإجبار الجزائر بصفة خاصة والإيالات المغربية (تونس وطرابلس الغرب) بصفة بحرية عامة، على التخلي عن نشاط القرصنة. تمثلت الطريقة الأولى في تكوين قوة بحرية مشتركة بين الدول الأوروبية لمحاصرة السواحل المغربية ومنع السفن الحربية من الخروج من موانئها. أما الطريقة الثانية فهي قيام سفراء الدول الأوروبية بتحميل الباب العالي مسؤولية تلك الأعمال وهذا من خلال السماح لها بتنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية[2].

عندما انعقد مؤتمر فينا في أواخر ديسمبر 1814م وأول يناير 1815م[3]، انشغلت انجلترا سيدة البحر الأبيض المتوسط وشركائها بنشوة الانتصار على **نابوليون** في معركة **واترلو**1815م (Waterloo)، فتبادلت أنخاب النصر، وبدأت تفكر في إعادة رسم خريطة أوروبا.

ولما كانت انجلترا سيدة البحر المتوسط فقد أوكل إليها المؤتمر باتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك، حيث عقد مؤتمر لندن مع بداية 1816م، بمشاركة انجلترا وهولندا وفرنسا وبعض الدويلات الإيطالية[4]، الذي

---

1) بتاريخ 8 جويلية 1807م، وقعت معاهدة الصلح في تلسيت (Tilsit) بين فرنسا وروسيا.

2) Raynal,op.cit , T1, PP.134-135

3) انعقد في النمسا، وقد حضر أعمال المؤتمر 140 وفدا وعلى رأسها القوى الكبرى آنذاك، انجلترا، النمسا، روسيا، بروسيا، فرنسا، وقد اعتبره المؤرخون أعظم اتفاق دبلوماسي أوروبا أمكن الوصول إليه في أوروبا بعد صلح وستفاليا 1648م.

4) تتكون هذه الدويلات من نابولي – سردينيا – توسكانيا – جنوة.

أوصى بتكوين أسطول مشترك لضرب إيالات المغرب غير أن فرنسا رفضت المشاركة فيه لأنها أثرت فيما يبدو الحملات **المغربية** في البحر المتوسط على الهيمنة الانجليزية عليه[1].

لقد اعتبرت الدولة العثمانية تعرض مؤتمر فينا لقضية الإيالات المغربية تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية لحكومة الباب العالي، وقد تخوف السلطان **محمود الثاني** من تعرض الدول الأوروبية وعلى رأسها انجلترا، للإيالات الثلاث فأمر بضرورة التشاور مع أعضاء دولته حول إمكانية إرسال مبعوث عثماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس الغرب لتنبيه ولاتها بالأخطار المحدقة بهم نتيجة المؤتمرات التي حيكت في مؤتمر فينا.

وقد أرسل الباب العالي أحد مبعوثيه **أحمد آغا** إلى الإيالات الثلاث. ولما علم الجزائريون بالمخططات الأوروبية وأدركوا أنه لا مناص من تجاهل الوضع الخطير، رحبوا بالمبعوث العثماني وأظهروا الطاعة للأوامر من خلال عدم المساس بسفن الدول التي لها علاقات طيبة مع الباب العالي كما لبوا طلب السلطان بإطلاق سراح خمسين أسيرا يونانيا[2].

وتجدر الإشارة هنا أن **محمد خسرو**[3] قد نبه السلطان **محمود الثاني** (1808-1839) في رسالة بتاريخ 2 جويلية 1815م، يتحدث فيها عن حاكم الجزائر الداي **الحاج علي** (1809-1815): "منذ أن أصبح هذا الشخص

1) عبد الجليل، التيمي، بحوث ووثائق في تاريخ المغاربي (1816-1871)، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، تونس: مركز البحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، 1985، ص 57.

2) خط همايون، عدد 4887، تاريخ 1230 هـ.

3) تولى محمد خسرو وزارة الحرب العثمانية مرتين، الأولى من 1811 إلى 1817م والثانية من 1822 إلى 1826م.

واليا على الجزائر، تعددت المظالم مع المسيحيين، بحيث أن الصداقة (مع الأوروبيين) قد تحولت إلى نزاعات وهجمات"[1].

وهكذا أصبحت السياسة الإنجليزية في البحر المتوسط بعد مؤتمر فينا، وتفويض الدول الأوروبية لها - عدا فرنسا - إحدى العقبات الرئيسية التي تقف في وجه النشاط البحري الجزائري، بالإضافة إلى تخوف حكام الجزائر من البحرية الانجليزية التي هي قاب قوسين أو أدنى من الجزائر من خلال وجودها في مالطة وجبل طارق.

ثانيا: مؤتمر إكس لاشابيل (Aix-La chapelle) 1818م:

كان من نتائج مؤتمر فينا 1815م تكوين انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا الحلف المقدس بهدف المحافظة على السلام والحيلولة دون انتشار عدوى الثورة الفرنسية وظهور نابليون جديد يهدد الأمن والاستقرار لأوروبا. كما امتد نشاط هذا الحلف إلى خارج القارة الأوروبية فأصبح وكأن له الحق في الإشراف على الأمن الدولي وحمايته[2].

ولما كانت مسألة أمن البحر الأبيض المتوسط إحدى القضايا الساخنة التي نالت اهتمام الدول المسيحية بزعامة انجلترا منذ عقد مؤتمر لندن 1816م. غير أنها لم تؤد في الواقع إلى إنهاء النشاط البحري المغاربي عموما، والجزائري خاصة، رغم تراجعه بصورة واضحة، فالجزائر استطاعت إعادة بناء أسطولها وتجدد نشاطه من جديد، الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تعود لإثارة هذه القضية من جديد في مؤتمر **اكس لاشابيل** في جنوب ألمانيا 1818م، حيث انضمت هذه المرة فرنسا إلى

1) عبد الجليل، التيمي، بحوث...، المرجع السابق، ص 57.

2) إبراهيم أحمد، شلبي، مبادئ القانون الدولي العام، الرياض: دار المجمع العلمي، 1990م، ص 50.

"الحكومة العالمية الفعلية التي ... وروسيا وبروسيا والنمساء، واتفقت هذه الدول على تفتيت الامبراطورية العثمانية"[1].

وكان مؤتمر **أكس لاشابيل**، آخر المؤتمرات التي ناقشت مسألة "القرصنة". وقد تمكن مندوبو الدول الأوروبية من توقيع بروتوكول في 20 نوفمبر 1818م، جاء فيه: "اتفق المفاوضون طبقا لنص بروتوكولي على أن يواصلوا في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في لندن النظر في المقترحات لإلغاء القرصنة التي تمارسها الدول البربرية (المغربية) بطريقة فعالة... وقد طلبوا إلى مندوبي بريطانيا وفرنسا بوصفها ممثلين للبلاطين اللذين يجب أن يكون لنفوذهما ثقل أكبر لدى هذه القرصنة الذي يقلق التجارة السليمة التي ستكون له آثار تجعل الإيالات المغاربية أن تفكر عاجلا في نتائجه التي قد تمس وجودها نفسه... وتحتفظ البلاطات الخمس بحقها في تحذير الباب العالي أيضا بصورة ودية من الأخطار التي قد تتعرض لها الأيالات المغربية، نتيجة استمرارها في ممارسة القرصنة من حيث أنها ستكون سببا في قيام الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات حاسمة"[2].

وبدأ هذا المخطط بالقضاء على النشاط البحري المغاربي لأنه يمثل آخر مظاهر القوة الإسلامية، وذلك بتكوين أسطولين: الأول انجليزي والثاني فرنسي لإرغام المغاربة على التخلي عن ممارسة هذا النشاط، وبالفعل تكونت هذه الفرقة البحرية خلال النصف الثاني من سنة 1819م، وكان الأسطول الانجليزي بقيادة **توماس فريمانتل** (T.Fremantl)، والأسطول الفرنسي بقيادة **جوريان دي لاغرافيير** (la Gravier) في البحر الأبيض المتوسط، حيث توجها رأسا إلى الجزائر. وقد خصص لهما الداي حسين لقاءين يومي 5 و9 سبتمبر عام 1819م، استمع خلالهما إلى

1) نفسه.

2) شالر، مذكرات وليام شالر،قنصل أمريكا في الجزائر،(ترجمة: إسماعيل العربي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982، ص 323-324.

قرارات ومطالب الدول الأوروبية التي أنذرت البلدان المغاربية بضرورة وضع حد لأعمال القرصنة[1].

وبعد محادثات طويلة مع الداي **حسين** (1818-1830)، رفض الامتثال لهذه المطالب وقال للوفد الأوروبي أنه لا يخضع لأوامر الملوك الأوروبيين، وأن دولته حرة في أن تحارب من تشاء وتسالم، وأنه سيتولى تفتيش جميع السفن الأجنبية[2]. ولم يكتف الداي حسين بهذا الرد، بل أمر بتكثيف النشاط الحربي، كما أنذر جميع القناصل الأوروبيين المعتمدين بالجزائر، بأنه أنذر جميع القناصل الأوروبيين المعتمدين بالجزائر. بأنه في حالة ما إذا رفضوا دفع الأتاوات المقررة عليهم يعتبرون أعداء[3].

وأبحر الوفد الأوروبي بعد تلك المحاولات الفاشلة إلى تونس التي وافقت على احترام كل المعاهدات المعقودة مع الدول الأوروبية والإجماع الأوروبي على إنهاء الحملات البحرية، وعلى الرغم من أن الجزائر هي التي تعرضت للقصف والتدمير من حملة اكسموث، فإن موقفها كان قويا وفيه تحد واضح للقوى الأوروبية مجتمعة على عكس تونس وطرابلس التي وصلتها الفرقة الانجلوفرنسية يومي 8 أكتوبر 1819م، حيث أبلغت **يوسف باشا** حاكم طرابلس (1795-1830م) بما أبلغت به أيالات المغرب، وقد كان رد يوسف باشا كما يلي: "صاحب السمو باشا طرابلس نشعر... بكل مشاعر الاحترام والصداقة لأصحاب الجلالة ملكا انجلترا وفرنسا وإلى ملوك القوى الأوروبية الذي اجتمعوا في **أكس لاشابيل** فإننا لندين من هذا اليوم (9 أكتوبر)" وإلى الأبد كل مظاهر القرصنة والنهب سواء

1) نفسه، ص 326.

2) Garrot,(H),op.cit , P.641.

3) محمد العربي، الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال (1792-1830)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972، ص 42.

بالبحر أم الأرض، وأيضا بعدم السماح لأي من سفننا التجارية بأن تدنو لتهاجم في البحر أي سفينة أو مركب تابعة للقوى المشار إليها أعلى"[1].

ونستشف موقف المغرب الأقصى من قرارات مؤتمر **أكس لا شابيل** من خلال قول أبي العباس الناصري: "وفي هذه السنة 1233هـ/1818م أبطل السلطان[2] الجهاد في البحر ومنع رؤساءه من القرصنة به على الأجناس، وفرق بعض قراصنته على الأيالات المجاورة مثل الجزائر وطرابلس، وما بقي منها أنزل منها المدافع وغيرها من آلة الحرب وأعرض عن أمر البحر راسيا بعد أن كانت قراصنة المغرب أكثر وأحسن من قراصنة صاحب الجزائر وتونس"[3].

ومما يلفت النظر، أنه بعد هذا المؤتمر، تأزمت العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية، التي أضحت تتدخل في شؤون الجزائر الداخلية عن طريق قنصلياتها، خاصة القنصلية الفرنسية في مدينة عنابة التي كانت تورد الأسلحة وتبيعها إلى القلاقل الجزائرية لإثارة القلاقل في البلاد[4].

وعلى أية حال يعتبر مؤتمر **أكس لاشابيل** بداية المرحلة الأولى لتفويض الإمبراطورية العثمانية وتقسيم البلاد العربية بين القوى الاستعمارية، الانجليزية والفرنسية، وأن هذا المؤتمر لم يؤدي إلى تدني النشاط المغاربي فحسب، بل أدى في النهاية إلى احتلال الجزائر عام 1830م. حيث كانت البداية الفعلية لهذا المخطط الاستعماري الزاحف تحت ستار القضاء على ما يعرف في أدبياته بـــ "القرصنة" وحرصا من هذه الدول على إنجاح

---

1) محمد الهادي، أبو عجيل، النشاط الليبي في البحر المتوسط (1711-1835م)، وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 1984، ص 605-610.

2) السلطان المغربي سليمان بن محمد بن عبد الله حكم ما بين (1792-1822م).

3) الناصري، أبو العباس أحمد، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، (تحقيق وتعليق: جعفر مصطفى ومحمد الناصري) الدار البيضاء: دار الكتب، 1954-1956، ج3، ص 133.

4) محمد العربي، الزبيري، المرجع السابق، ص127.

مخططها، لجأت إلى إضعاف القدرات الحربية لأيالات المغرب وذلك من خلال عدم تزويدها بالمواد الإستراتيجية والأسلحة والسفن بعد هذا المؤتمر، وهي المواد التي كانت تقدم في السابق كهدايا من طرف دول أوروبية، وحتى آتاوات سنوية التي تدفعها الدول الصغرى أصبحت في تراجع مستمر نتيجة لحصول بعض الدول على حماية انجلترا وفرنسا.

ثالثا: الأطماع الأوروبية الاستعمارية:

لم يبق في البحر الأبيض المتوسط في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، من الدول الأوروبية سوى فرنسا وانجلترا اللتان كانتا تتنافسان من أجل الحصول على امتيازات تجارية في السواحل الجزائرية. والاستفادة من موقع الجزائر الاستراتيجي، وثرواتها المطلوبة في أسواق البحر الأبيض المتوسط، كما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة، كطرف ثالث في دائرة الصراع، إذ وجهت اهتمامها نحو الجزائر بصفة خاصة وإلى الحوض الغربي للمتوسط بصفة عامة.

وقد حاولت كل دولة تحقيق أهدافها من خلال كسب صداقة الجزائر والتقرب إلى حكامها، وعندما عجزت الدول الثلاث عن تحقيق تلك الأطماع، قامت بشن حملات عسكرية ضد الجزائر كان لها آثار مدمرة على الاقتصاد الجزائري وعلى البنية العسكرية، مما أسهم بدوره في تعجيل بسقوط الحكم العثماني في الجزائر.

أ- حملة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر 1815م:

لقد ساهمت الدول الأوروبية في تأجيج العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ما بين سنتي 1793-1797م. وقد كان مندوبو الولايات المتحدة يتهمون الفرنسيين باستمرار بالعمل لعرقلة تقدم المفاوضات مع الجزائر، بالإضافة إلى المعارضة القوية من أعضاء الغرفة التجارية في مرسيليا بسبب مصالح النقل البحري والتجارة في الحبوب[1].

---

1) راي، إروين، المرجع السابق، ص 114.

وإذا ألقينا نظرة عامة على ... الأمريكية خلال الفترة ما بين 1795–1797م، سنلاحظ عددا من النتائج الهامة، فإن الأسرى الأمريكيين قد أطلق سراحهم، وأصبحت علاقات سلام وصداقة مع الولايات المتحدة وبلدان المغرب العربي وهذا بفضل الوساطة الجزائرية.

ومن جهة أخرى دفعت الولايات المتحدة ثمنا باهظا على سبيل الفدية وفي مقابل عقد معاهدة السلم مع الجزائر[1]. وكذلك قدمت ترضيات في شكل هدايا، كما تعهدت بدفع ضريبة سنوية في شكل عتاد وأجهزة حربية بمبلغ 21600 دولار[2].

ويقول **كاثكارت** بأن الداي **حسن** طلب من المبعوث الأمريكي مبلغ 2.247.000 دولار، تدفع منها قيمة شراء سفينتين حربيتين كل واحدة منهما ذات 36 مدفعا ومبلغا لشراء العتاد الحربي تدفع كضريبة وهدايا في كلّ سنتين[3].

وقد التزمت الولايات المتحدة على دفع 642.500 دولار نقدا وضريبة تدفع في شكل أجهزة وذخيرة حربية. وهذا بعد موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على نص المعاهدة وذلك بتاريخ 2 مارس 1796م[4]. وفي يناير 1797م بلغت تكاليف المعاهدة الجزائرية والمحافظة عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب عن مليون دولار، وفي مقابل هذا، مرت سنة

---

1) بدأت المفاوضات الأمريكية–الجزائرية في 3 سبتمبر 1793م مع المبعوث الأمريكي دونالصون (Donaldson) الذي تفاوض مع الداي حسن (1791–1798م). ووقعت المعاهدة بتاريخ 5 سبتمبر 1795م. للمزيد من التفاصيل أنظر: كاثكارت، مذكرات أسير الداي :كاثكارت قنصل أمريكا في الغرب، (ترجمة و تعليق: إسماعيل العربي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982 ص 153.

2) جون (ب) وولف، الجزائر وأوروبا 1500–1830م، (ترجمة و تعليق: أبو القاسم سعد الله)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986 ص 416.

3) كاثكارت، المصدر السابق، ص 168.

4) راي، إروين، المرجع السابق، ص 108.

1799م حوالي ثمانين سفينة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية في سلام وأمان عرض البحر الأبيض المتوسط للتجارة[1].

وفي العقد الثاني من القرن التاسع عشر قررت الولايات المتحدة الأمريكية عدم دفع الإتاوة المقررة عليها إلى الجزائر. وقد أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين البلدين، مما دفع الداي **الحاج علي باشا**، إلى طرد قنصلها من الجزائر عام 1812م. ويبدو أن الرسالة التي نقلها إلى الجزائر مبعوث انجلترا كان لها تأثير كبير على قطع العلاقات الديبلوماسية بين البلدين. فأعلن الداي بعدم بقاء **لير ماديصون** (Lear Madison)، القنصل العام في الجزائر، كما أكد الداي أن الولايات المتحدة الأمريكية مدينة للجزائر بمبلغ 47 ألف دولار[2].

ويذكر **شالر** أن اليهود اقترحوا على **الداي الحاج علي** مهاجمة السفن الأمريكية حتى يرغم حكومتها على تجديد معاهدة السلم مقابل دفع مبالغ مالية معتبرة[3]. والملاحظ أن القنصل الأمريكي لير التجأ إلى شركة بكري اليهودية ليقترض منها المبلغ الذي حدده الداي، فقبل بكري أن يدفع للداي مبلغ 27 ألف دولار، على أن يتلقى في مقابل ذلك مبلغ 30.750 دولار عن طريق جبل طارق[4].

كان عقد الصلح في معاهدة غانت (Ghent) في 24 ديسمبر 1814م، والتي أنهت الحرب بين انجلترا الولايات المتحدة الأمريكية، مناسبة ملائمة لمعاقبة الجزائر بالإضافة إلى أن الأسطول الجزائري كان منشغلا في حربه مع كل من إيطاليا وإسبانيا وهولندا وبروسيا والدانمارك

---

1) جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 418-419.

2) راي، اروين، المرجع السابق، ص 238-239.

3) شالر، المصدر السابق، ص 140-141.

4) راي، إروين، المرجع السابق، ص 239.

وروسيا. ففي 23 فبراير، أعلن الكونغرس الأمريكي الحرب على الجزائر مباشرة[1].

وإثر ذلك، تم تجهيز أسطول حربي عهد بقيادة إحداهما إلى الكمودور **وليام بينبريدج** (Bainbridge) وقد أقلعت من بوسطن، والثانية بقيادة الكمودور **استيفان ديكاتور** (Decature)، أقلعت من نيويورك. وأصدر وزير العلاقات الخارجية الأمريكية تعليماته إلى قائدي الأسطول والسيد **شالر** (الذي سوف يصبح قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر)، بعقد الصلح مع الجزائر على أن يتم بشروط مشرفة الولايات المتحدة، وإطلاق سراح الأسرى الأمريكيين، وذلك بدون دفع ضريبة[2].

وفي 17 جويلية 1815م، التقى الأميرال **ديكاتور** ببارجة جزائرية "مشهودة" بقيادة **الرايس حميدو**، وبعد يومين من المعركة قرب الشواطئ الاسبانية، استسلمت البارجة وقتل قائدها **حميدو** وثلاثون من بحارتها نتيجة لانفجار أحد مدافع البارجة. كما اكتشف الأسطول الأمريكي سفينة حربية فأسرها وأرسلها إلى قرطاجنة الإسبانية[3]. ولما علم الداي **عمر باشا** (1815-1817) بمصرع **الرايس حميدو** ومصير الأسطول الجزائري، قبل التفاوض مع الأمريكيين[4].

توصل الطرفان إلى حل وسط، ووقعا على معاهدة في 30 جويلية سنة 1815م نصت بنودها على إلغاء الأتاوة السنوية، وإطلاق سراح الأسرى الأمريكيين، ودفع تعويضا ماليا مقداره عشرة آلاف دولار للاستيلاء على السفينة الأمريكية "ايدوين" بما تعهدت الولايات المتحدة

---

1) شالر، المصدر السابق، ص 146.

2) نفسه.

3) راي، اروين، المرجع السابق، ص 247.

4) الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، (تحقيق: أحمد توفيق المدني)، ط 2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1982 ص 118.

الأمريكية بأن ترد إلى الجزائر السفينتين اللتين استولى عليهما الأسطول الأمريكي من ذي قبل، وإطلاق سراح الأسرى الجزائريين[1].

وبعد هذا التاريخ لم يقع أي نزاع بين الدولتين، ولكن استمرت الولايات المتحدة الأمريكية على إنفاق مبالغ مهمة على علاقاتها مع الجزائر ودول المغرب العربي تونس وطرابلس الغرب، ولكنها لم تعد تدفع الضريبة السنوية مثل الدول الأوروبية[2].

يقول **دي غرامون**: "لقد ظلت الجزائر طيلة ثلاثة قرون رعب النصرانية وكارثتها، فلم تنجح واحدة من الدول الأوروبية من البحرية الجزائرية، بل وأخضعت الجزائر، زيادة على ذلك، الضريبة السنوية ثلاثة أرباع أوروبا، بل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية"[3].

والملاحظ من خلال دراستنا لتاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة، فإننا ندرجها في ثلاث معاهدات أساسية انتهت باحتلال الجزائر سنة 1830م[4].

ب- الحملة الإنجليزية – الهولندية 1816م:

بادرت هولندا بإرسال أسطولها الحربي إلى الجزائر في شهر جويلية 1815م، قصد تجديد معاهداتها مع الجزائر، ولكن الداي عمر باشا رفض

---

1) راي، إروين، المرجع السابق، ص 248-249.

2) المرجع نفسه، ص 258.

3) Grammont, (HD.de), Histoire d'Alger sous la dominationTurque1515 -1830, Paris, E. Leroux, 1887, op.cit, P.1.

4) إلى جانب المعاهدة الأولى المبرمة بتاريخ 5 سبتمبر 1795م والمحررة باللغة العربية، جاءت معاهدة سلم وصداقة في 3 جويلية 1815م بين الداي عمر وجيمس ماديصون، والثالثة بتاريخ 23 ديسمبر 1816م، ولم يصادق عليها إلا في 11 فبراير 1822م، من طرف الرئيس الأمريكي جيمس مونروا.

وفي هذا الصدد يقول المؤرخ الأمريكي إروين: "إن التأخر في المصادقة على تلك المعاهدة كان سهوا..."

للمزيد من التفاصيل راجع:

راي، إروين، المرجع السابق، ص 257-258.

التفاوض مع الهولنديين قبل أن تدفع بلادهم الأتاوات المتأخرة[1]. وفي تلك الظروف، ظهر الأسطول الانجليزي في ميناء الجزائر عدة مرات[2].

لقد اضطر الداي **عمر** أمام هذه التحركات التي تنذر بالخطر إلى بعث رسالة إلى السلطان **محمود الثاني** في 15 ماي 1815م، أخبر فيها بتحركات الأساطيل الأوروبية في البحر المتوسط، ونوايا الدول الأوروبية السيئة تجاه الجزائر وضرورة تعضيد السلطان للجزائر بالجند والسلاح[3]. ولم يدخر الباب العالي جهدا في تنبيه الإيالات المغربية للأخطار التي تحيط بها، فأرسل مبعوثه ينصح ولاتها بالالتزام باليقظة لمواجهة أي هجوم عسكري تقوم به إحدى الدول الأوروبية. وقد ذكر عمر باشا في الرسالة التي بعث بها إلى السلطان في 5 رجب 1231هـ/1 جوان 1816م: "أننا سوف نستعمل كل طاقاتنا واهتمامنا للدفاع عن هذا الشعب المسلم الذي هو تحت كفالتنا، وأننا على استعداد للتضحية بأنفسنا دفاعا عن ذلك"[4].

في أواخر أوت 1816م اجتمع وزير الخارجية البريطاني اللورد **كاسلريه**، مع سفراء كل من روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا في لندن، وبحث معهم مشروع تكوين حلف عسكري مشترك لمدة سبع سنوات الهدف منه مقاومة الأيالات المغربية. ولم يكن هدف انجلترا من وراء عقدها لمؤتمر لندن سوى كسب تأييد أوروبي لحملتها العسكرية التي كانت تعد لها وقررت إرسالها إلى الجزائر بالاشتراك مع هولندا[5].

ومن بين التبريرات التي وجدتها انجلترا لحملتها ضد الجزائر، أن الجزائريين قد استولوا على سفينة في سواحل عنابة تحمل العلم

---

1) شالر، المصدر السابق، ص 149.

2) نفسه.

3) عبد الجليل، التميمي، بحوث...، المرجع السابق، ص59.

4) خط همايون، عدد 22486، تاريخ 1231 هـ.

5) Le Marchand, op.cit, P.26.

الانجليزي من جهة، ومن جهة أخرى أسروا رعايا سردينيا ونابولي[1].

وفي شهر أبريل عام 1816م، وصل الأسطول الانجليزي إلى ميناء الجزائر، قصد افتداء أسرى مملكتي سردينيا ونابولي[2].

وقد جاء في تقرير **الحاج عبد الله مبعوث** الداي **عمر** الباب العالي: "أنه عندما اقترب اللورد أكسموث من ميناء الجزائر، أرسل مبعوثا إلى الباشا ليخبره بأنه يريد افتداء أسرى سردينيا الموجودين في الجزائر، لأن هؤلاء الأسرى يعتبرون من رعايا انجلترا...وإذا وافق حاكم الجزائر على ذلك، فإنه مستعد أن يدفع مقابل كل رأس من هؤلاء الأسرى البالغ عددهم 50 أسيرا، ألف ريال. وقد وافق الباشا على اقتراح الذي عرضه عليه "**أكسموث**" إلا أن القائد الانجليزي... طلب أيضا من الباشا أن يطلق سراح الأسرى النابوليتانيين البالغ عددهم 1200 أسيرا... وقد عرض القائد الانجليزي على الباشا ألف ريال مقابل كل رأس... إلا أن الباشا لم يستجب لهذا الطلب... النابوليتان دولة مستقلة ولها ملكها... ولذا فإننا مستعدون أن نسلم لكم هؤلاء الأسرى ولكن بعد أن تدفعوا ثمن فديتهم المتفق عليه"[3].

وبعد هذا التقرير، اتجه الأسطول الانجليزي نحو تونس وطرابلس، حيث أبرم مع حكامها معاهدة سلم، وحرر أسرى سردينيا ونابولي منهما دون أن يدفع لهما فدية[4].

وفي شهر ماي عام 1816م عاد الأسطول الإنجليزي إلى ميناء الجزائر، ولما علم اللورد **أكسموث** باستعداد الجزائر لمحاربته، رفع العلم الأبيض، وقبل تسوية مشكلة الأسرى في إطار الأوامر السلطانية، كما

---

1) ibid, P.22.

2) شالر، المصدر السابق، ص 150.

3) خط همايون، عدد 48979، تاريخ 1231هـ.

4) Garrot, op.cit, P.632.

طلب من الداي أن تتولى السفينة الانجليزية مهمة حمل هدية الجزائر إلى الدولة العثمانية[1].

ومن جهة أخرى اعترف الداي بمملكة هانوفر الجديدة، وسمح لها بالتمتع بالامتيازات التي نصت عليها المعاهدة الجزائرية الانجليزية باعتبار تلك المملكة تابعة للإمبراطورية البريطانية. وبسبب نتائج هذه الحملة جعل كل من مملكتي نابولي وسردينيا تدين الحملة الانجليزية وتتهم بريطانيا بالتقاعس تجاه واجباتها المسيحية[2].

قررت انجلترا تجهيز حملة ثانية ضد الجزائر، حيث غادر أسطولها ميناء بليموث (Blymonth). بقيادة اللورد أكسموث يوم 28 جويلية 1816 م، وانظم إليه الأسطول الهولندي بقيادة الأميرال **فون كابلان** (Van de capellen)[3].

إن إيالة الجزائر كانت تعلم منذ سنة أن الأسطول المسيحي يتجول في عرض البحر المتوسط. وأن الدول الأوروبية تضمر الشر ضدهم. وقد جاء في إحدى الوثائق العثمانية وهي عبارة عن رسالة بعث بها **عمر باشا** إلى السلطان العثماني بتاريخ 5 رجب 1231هـ/1 جوان 1816م: "لقد علم أوجاقنا من مالطة أن الدول المسيحية قد تحالفت على إنشاء أسطول مشترك بينها، وقوة مدفعية لمحاربتنا، ومن الواضح أنهم يضمرون لنا النوايا السيئة تجاهنا..."[4].

وقد شرح اللورد **أكسموث** خلال هذه الحملة بأن مؤتمر فينا قد قرر إلغاء الرق والقرصنة. وطلب بأن يقبل الجزائريون هذا القرار وأن يحرروا أرقاءهم المسيحيين. وقد كان الداي والديوان كلاهما غاضبين

---

1) خط همايون، عدد 48979، تاريخ 1231 هـ.

2) شالر، الصدر السابق، ص 153-155.

3) Arnault, Chabaud, «Attaque des batteries Algériennes par Lord Exmouth en 1816», in, R.A(N°19), 1875, P.195.

4) خط همايون، عدد 22486، تاريخ 1231 هـ

من هذا الموقف: كيف يمكن للدول الأوروبية أن تعطي لنفسها حق التدخل في نظام قائم منذ أمد طويل على عادات وقوانين بلادهم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن **اللورد أكسموث وفون كابلان** أميرا البحر الإنجليزي والهولندي، كان على علم بالتحصينات ونقاط دفاعات مدينة الجزائر، بفضل النقيب **وارد** (Warde) والضابط **زيغل** (Zeiwgel). اللذين مكنا رئيسهما من معلومات هامة حول الاستراتيجية الدفاعية لمدينة الجزائر[1].

وقد أشار المؤرخ الجزائري **مولاي بلحميسي** في دراسته عن البحرية الجزائرية، أن الذخيرة الحربية الانجليزية والهولندية قد بلغت أربعمائة وخمسين مدفعا من عيارات 32، Ws\X2، 18، أما تحصينات مدينة الجزائر فتوزع على الشكل التالي: المنطقة الشمالية أربعة وأربعين قطعة مدفعية. وفي برج الفنار ثمانية وأربعين مدفعا، وفي البرج الشرقي ستون مدفعا، وفي برج السردين خمسة عشر مدفعا[2].

وقد رصدنا من خلال إحدى الوثائق أن **الداي عمر** أرسل تقريرا مفصلا عن حالة الحصار والحملة بصفة عامة، حملها رئيس ميناء الجزائر القبطان علي، إلى الباب العالي جاء فيها: "رغم أننا أبرمنا اتفاقا مع الانجليز والفلاهينك (الهولنديين) والذي نص على انتظار مدة ستة أشهر لإعادة النظر في مسألة الأسرى. فإنهم قدموا إلى الجزائر بأسطول ضخم يتكون من ثلاثين قطعة. وكان ذلك يوم 15 أوت 1816م. وبعد أن رفع الأسطول العلم الأبيض رمز الصلح والسلام. أرسلوا إلينا زورقا ليسلم لنا رسالة تتضمن شروطهم والتي قضت بأن نسلم لهم جميع الأسرى الموجودين في الجزائر، ونرد على رسالتهم خلال ساعة واحدة فقط لما شرعنا في إعداد الجواب، تقدمت بعض قطع الأسطول من

---

1) Playfair, «Episodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les états barbaresques avant la conquête Française», in, R.A (N°23), 1879, PP.462-463.

2) Belhamissi, (M),Marine et marins d'Alger à l'époque Ottomane(1518-1830), Thèse de Doctorat d'état, université de bordeaux 3, 1886, T3, P.366.

التحصينات، وبدأت تقصف مواقعها بالقذائف... واستمرت (الحرب) بكل ضراوتها من الساعة الثامنة صباحا إلى منتصف الليل"[1].

وقد علق **شالر** على هذه الأحداث، فقال: "تصرف الداي تصرفا يتسم بقلة التصميم والحزم ولا يليق بشخصيته. فإنه لم يكتف بأن يعيد رسول القائد البريطاني بدون جواب على إنذاره، بل أنه سمح في نفس الوقت أيضا للأسطول المشترك بأن يختار المواقع الملائمة لقصف المدينة، دون أن تخطر في باله مقاومته"[2].

حددت بعض الكتابات سرّ هزيمة الجزائريين إلى عامل تضييع الوقت بخصوص الدفاع عن المدينة، لأن الجيش كان ينتظر أوامر الداي، فلو تمكن المدافعون من إشعال النار وقصف الأسطول الإنجليزي الهولندي لكان النصر حليفهم[3].

ويرجح القنصل الفرنسي **دوفال** (1814-1827) سرّ نجاح حملة 1816م على الجزائر إلى عاملين أساسيين:

1- الأيام التي قضاها الأميرال البريطاني بالجزائر، ففي خلال سنة واحدة زار الجزائر ثلاث مرات من أجل المفاوضات تمكن من خلالها معرفة مواقع القوة والضعف في تحصينات مدينة الجزائر[4].

2- سرعة الداي **عمر** من أجل التفاوض، فلوأخر ذلك، لما تمكن الإنجليز من إحراز النصر، لأنه في اليوم الثاني نفذت الذخيرة الحربية وكان حجم الخسائر كبيرا لدى الأسطول المشترك. وهو ما ذهب إليه شالر عندما ذكر باعتراف الجزائريين بعجزهم عن المزيد من المقاومة.

---

1) خط همايون، عدد 22486، تاريخ 1231 هـ

2) شالر، المصدر السابق، ص 156.

3) Chabaud, op.cit, (1875), P.196.

وأيضا:

Grammont, Histoire…, op.cit, P.377.

4) Belhamissi, op.cit, T3, P372.

ثم قبلوا الشروط المهينة التي فرضها المنتصرون[1]. أما المؤرخ الأمريكي **وولف** فيقول: "عندما سكتت المدفعية سارع الداي عمر بعقد السلام بالشروط الإنجليزية الهولندية عمليا جميع ما عندها من بارود وقذائف. وكانت غير قادرة على القيام بهجوم آخر[2]".

لقد كانت شروط المعاهدة[3] التي فرضها المنتصرون، على الجزائر قاسية، إذ نصت على إلغاء نظام الرق، وتحرير الأرقاء المسيحيين الموجودين في الجزائر بمختلف جنسياتهم. ودفع تعويض حربي مقداره خمسمائة ألف فرنك، واعتذار الداي علانية عما جرى للقنصل الإنجليزي[4].

ومن مجموع 3000 أسير كان موجودا بالجزائر تم تحرير نصف هذا العدد وهم يتوزعون على النحو التالي[5]:

نابولي – صقلية: 1.110.

سردينيا – جنوة: 62.

بيدمونت: 6.

روماني: 174.

توسكانيا: 6.

إسبانيا: 226.

البرتغال: 7.

---

1) شالر، المصدر السابق، ص 292.

2) جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 446.

3) حررت الاتفاقية بتاريخ 4 شوال 1231 هـ/ 28 أوت 1816م، وهي أول معاهدة جزائرية مع دولة أجنبية تحرر باللغة العربية في العهد العثماني.

أنظر: عبد الجليل، التميمي، بحوث...، المصدر السابق، ص 148.

4) شالر، المصدر السابق، ص307.

وأيضا: محمد العربي، الزبيري: "مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال"، مجلة الأصالة، العدد 12، الجزائر 1973م، ص 124.

5) Playfair,op.cit, P.32.

اليونان: 7.

هولندا: 28.

انجلترا: 18.

فرنسا: 2.

النمسا: 2.

المجموع: 1.642 أسيرا.

والملاحظ أن هولندا هي أيضا عقدت معاهدة مع الجزائر، أورد **الزهار** نصها: "وكذلك عقد الصلح مع الفلامينك (الهولنديين)، ولم يدفعوا شيئا مما كانوا يطلبونه منهم، وهو غرامة سبع سنين. وكان الفلامينك يعتزمون أن يدفعوا غرامة ثلاث سنين ثمنا للصلح، تدفع في أجل معلوم"[1].

لقد اختلفت الكتابات في تقدير حجم الخسائر المادية والبشرية لكلا الطرفين خلال هذه المواجهة العنيفة. فبخصوص عدد الجرحى والقتلى [فإ]ن الوثائق الجزائرية تشير إلى 300 قتيل في صفوف الجزائريين و3 [آ]لاف انجليزي وهولندي[2]. بينما يذكر **شالر** أن حوالي 600 قتيل وجريح [ج]زائري و128 قتيلا و690 جريحا انجليزيا و13 قتيلا و25 جريحا [هو]لنديا[3]. أما **شاو** فقد قدر القتلى والجرحى في صفوف الجزائريين بـ 60 قتيل وجريح. و173 قتيلا و744 جريحا هولنديا وانجليزيا[4].

وتفيدنا وثيقة بمعلومات في غاية الأهمية، هي عبارة عن تقرير من [ق]بطان باشا قائد الأسطول العثماني، يخبره فيها السلطان بأن هناك حصار [...]يف على الجزائر فرضه الإنجليز والهولنديين كما أبلغه بتقرير القبطان

1) الزهار، المصدر السابق، ص 125.

2) خط همايون، عدد: 22486، تاريخ 1231هـ.

3) شالر، المصدر السابق، ص 2925–312.

4) Shaw, op.cit, P.277.

الأمريكي **سومر**، الذي تحدث عن مقتل ثلاثة آلاف جزائري من جراء القصف، وتعرض نصف المدينة للهدم وإحراق الأسطول الجزائري[1].

كان حجم الخسائر المادية كبيرا، إذ تحطمت معظم السفن الإنجليزية من جراء المدفعية الجزائرية[2]. ويشير **دوفال** بأن هناك حوالي ثلاثة آلاف قتيل عن الجانب الجزائري، كما تضرر الميناء والتحصينات ومخازن الأسلحة والبارود من القصف المدفعي، كما تحطمت معظم بنيات مدينة الجزائر[3].

وقد حمل الجيش الجزائري الداي **عمر** مسؤولية أضرار المصائب التي تعرضت لها الجزائر، لذا تم اغتياله من طرف عناصر الإنكشارية عام 1817م، ونستشف تاريخ حكم **عمر باشا** من خلال رواية **الزهار**: "كانت دولته وأيامه كلها مصائب: الجراد، والغلاء، ومصيبة حميدو ومصيبة الإنجليز"[4].

ومن البديهي أن تكون للحملة نتائج خطيرة على نشاط البحرية الجزائرية منذ مطلع القرن التاسع عشر، فبتحرير الأسرى المسيحيين دون فدية، ضيع على الجزائر فرصة انتعاش الخزينة بحوالي مليونين من الريالات الفرنسية، والملاحظ أن الحملة الإنجليزية الهولندية لعام 1816م، قد أسهمت بإنهاء الحكم العثماني في الجزائر[5].

1) خط همايون، عدد 22556، تاريخ 1231 هـ

2) Chaband, op.cit, P.201.

3) Tachrifat,Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Pub.Par A.Devoulx,Alger,imp, du gouvernement,1852, P.14.

4) الزهار، المصدر السابق، ص 127.

5) عبد الجليل، التميمي، بحوث...، المرجع السابق، ص 148.

ج- الحملة الإنجليزية 1824م:

كانت العلاقات الجزائرية الإنجليزية ما بين 1816 و1824م حسنة، حيث لم تسجل حملة 1816م النتائج التي كان يتوخاها الرأي العام الأوروبي، حيث بدأ التحدي الجزائري واضحا من خلال استمرار النشاط البحري منذ 1817م، وهذا بفضل العوامل التالية:

إعادة تجديد الأسطول الحربي:

تمكنت الجزائر من تجديد أسطولها البحري بواسطة الصناعة المحلية، والمساعدات العسكرية التي تلقتها من بعض الدول الإسلامية. وقد أورد الزهار نصا للمساعدة المغربية إذ كتب الداي **عمر باشا** إلى مولاي سليمان يطلب إعانة عسكرية لتجديد الجيش والعمارة البحرية: "وعينه السيد **الحاج محمد العنابي** قاضي السادة الحنفية رسولا... أمر السلطان باستضافته... وأحسن إليه، وأعطاه مركبين من نوع كروفيت، وبلادنرة وأعطاه أموالا وأمره بتسليمها للمجاهدين ورجع إلى الجزائر"[1].

أما **يوسف باشا** طرابلس، فبعث بسفينة من نوع بلاكرة لإعانة الجزائر، بالإضافة إلى المعدات العسكرية التي أرسلها الباب العالي للجزائر سنة 1232هـ (1817م). ويذكر **الزهار** أنه في هذه السنة ثار الإنكشارية على الداي عمر وخنقوه بدار الإمـ ـرة.

استمرار النشاط البحري:

منذ شهر سبتمبر 1817م، بدأ الأسطول الجزائري بشن غاراته على السفن الأوروبية، حيث تمكن من تسجيل عدة غنائم على سفن كل من بروسيا، وهولندا، وهامبورج، وإنجلترا[2].

وفي نفس الفترة، ثارت قبائل ضواحي بجاية -كان أفراد لها يعملون خدما في القنصليات الأجنبية بمدينة الجزائر- على السلطة، مما جعل

---

1) الزهار، المصدر السابق، ص 127.

2) Belhamissi, op.cit, T3, P.375.

الداي **حسين** يوجه مذكرة إلى القناصل المقيمين في مدينة الجزائر، يطالبهم بأن يسلموا له الأشخاص الذين يشتغلون لديهم وينتمون إلى القبائل الثائرة[1]. وكان رد القنصل الإنجليزي **ماك دونال** (Mac Donell) بالرفض حيث أعتبر هذا الإجراء تدخلا صريحا في شؤون القنصليات الأوربية. وبسبب القبض على خدم القنصليات توترت العلاقات بين الجزائر وإنجلترا[2].

وأورد **الزهار** في كتابه معلومات دقيقة عن أسباب توتر العلاقات بين البلدين، فأرجعها إلى تورط بعض الخدم في القنصلية الإنجليزية في الهجوم على إحدى السفن الأمريكية ونهبها عندما قدمت بها أمواج العواصف إلى سواحل بجاية، ورفض القنصل تسليم المتهمين في الحادثة إلى الداي لمعاقبتهم[3].

ومن الراجح أن يكون هذا الحادث هوالسبب الرئيسي الذي أدى إلى انفجار الأزمة بين الجزائر وإنجلترا، لأن الحادثة التي أشار إليها **الزهار** وقعت في شهر سبتمبر 1824م[4].

قام القناصلة الأجانب المقيمين في الجزائر بعقد اجتماع في دار القنصل الأمريكي يوم 2 ديسمبر 1823م، وحرروا مذكرة احتجاج ضد أعمال الحكومة الجزائرية بخصوص التدخل في شؤونها الداخلية[5] وقد رد الداي **حسين** على هذا الاحتجاج بأن بلاده حرّة في تصرفاتها مع رعاياها كما هو شأن سائر البلدان المتحضرة[6].

---

1) شالر، المصدر السابق، ص 193.

2) Grammont, Histoire…, op.cit, P.385.

3) الزهار، المصدر السابق، ص 151.

4) المصدر نفسه، ص 1853–154.

5) شالر، المصدر السابق، ص 200.

6) محمد العربي، الزبيري، "مقاومة الجزائر..."، المرجع السابق، ص 128.

ض النظر عن جهود القناصل الأوروبيين في فض النـــزاع،
البارجة الإنجليزية بقيادة القبطان **سبنسر** (Spencer) إلى المياه
ية للجزائر في يناير 1824م، تحمل معها تعليمات الحكومة الإنجليزية
صلها **ماك دونال** عن الأحداث التي جرت في أكتوبر 1823م.

ا اشتملت على بنود إضافية للمعاهدة التي أبرمت بين البلدين بعد حملة
أكسموث، ولكن الداي رفض التفاوض مع الانجليز واعتبر المعاهدة
برمت معهم لمدة ثلاث سنوات قد انتهى آجلها، كما رفض التوقيع على
الإضافية بحجة أنها لا تحمل الختم الحقيقي للحكومة الإنجليزية[1].

بعد هذه الحادثة أرغم **ماك دونال** في أواخر يناير من نفس السنة
مغادرة الجزائر[2]. ولجأ إلى البارجة الإنجليزية الراسية في ميناء
ئر، ليتخذها بعد ذلك مقرا له يملي منه شروطه على الداي، والدليل
ذلك ما أورده القنصل الأمريكي **شالر** في رسالة وجهها إليه **ماك**
ن من البارجة يقول فيها: "بأنه سيواصل مفاوضاته بعد الآن من
جة من أجل التوقيع على البنود التي وجهتها حكومته إلى الداي،
أن يتنازل عن شيء من مضمونها"[3].

وقد ورد في رسالتين أرسلهما الداي **حسين** إلى السلطان **محمود**
ي(1808-1839) يخبره فيها عن الخلافات التي نشبت بين الجزائر
لترا: "رغم الصلح الذي أبرم بين البلدين بعد حرب 1816م، فإن
ليز مازالوا ينظرون إلى القصبة نظرة غالب ومغلوب، ويعتبرون
م غالبين والجزائريين مغلوبين، على هذا الأساس يتصرفون بما لا

ر، المصدر السابق، ص 202.

2) Grammont, Histoire…, op.cit, P.385.

ر، المصدر السابق، ص 203.

يضا:

Sir Harry Neal et Berbrugger(A), «Guerre de 1824 entre Alger et l'Angleterr
R.A(N°8), 1864, P.203.

يتفق مع الصلح المبرم بين البلدين حيث يأتون سفنهم إلى وجهة الميناء،
ويظهرون توترهم أمام الجزائريين للضغط عليهم وتخويفهم. ولما رست
سفنهم بالغرب من المدينة، خرج القنصل الإنجليزي من قصره، وذهب
إليها، ثم بعد ذلك أرسل شخصا إلى الداي يعرض عليه شروطا قاسية...
وبعد أن تلقى الأمير تلك التهديدات، عقد اجتماعا مع ديوانه... واتفق
المجتمعون على رفض الشروط المعروضة عليهم"[1].

ولما تلقى **ماك دونال** رد الحكومة الجزائرية، انسحب الأسطول
الإنجليزي من ميناء الجزائر. وبدأ في شن هجومات خاطفة على السفن
الجزائرية الداخلة أو الخارجة من الميناء. وقد أدت هذه المناوشات إلى
اشتباك إحدى السفن الجزائرية بقيادة **الرايس قدور** بالأسطول الإنجليزي
في بداية شهر يناير عام 1824م، مما أسفر على إغراق السفن الجزائرية
واستشهاد الكثير من بحارتها، كما أنهم ألقوا القبض على سفينة للحجاج
وذهبوا بها إلى مالطة قاعدتهم العسكرية[2].

حاول الإنجليز الدخول في مفاوضات مع الداي **حسين** بفرض الصلح،
ولكنه رفض وطلب منهم استبدال القنصل **ماك دونال**، كما أن تدخلات بعض
القناصل لتسوية النزاع القائم بين البلدين، إلا أن المحاولة باءت بالفشل[3].

وفي 23 فبراير 1824م، وصل الأميرال **هاري نيال** (Harry Neal)
أمام سواحل مدينة الجزائر، حاملا معه تعليمات مفادها أن انجلترا تعتبر
نفسها في حالة حرب مع الجزائر وكأقوى دولة في البحار، كما طلبت
من الداي الاعتذار لها رسميا عما جرى من إهانة قنصلها بالجزائر.
وفرضت بذلك حصار بحريا على الجزائر حتى تحمل الداي على التوقيع
على تصريحات قنصلها[4].

---

1) خط همايون، عدد: 22550، تاريخ: 1240 هـ.
2) الزهار، المصدر السابق، ص 152-153.
3) محمد العربي، الزبيري، "مقاومة الجزائر"...، المرجع السابق، ص 128.
4) شالر، المصدر السابق، ص 215.

تمثلت مطالب القنصل الإنجليزي في توسيع الحصانة الديبلوماسية، والاعتراف بالقنصل الإنجليزي لعمدة القناصل المسيحيين، وإعطائه جميع الامتيازات، وإعفاء الأهالي الذين يعملون في مصالح القنصلية الإنجليزية من الضرائب مع عدم مراقبة نشاط الدبلوماسيين الإنجليز[1]. ولما يئس الإنجليز من الحصار البحري، طلب الأميرال مقابلة **الداي حسين**، والدخول معه في مفاوضات جدّية بتاريخ 28 مارس 1824م، ثم توصل الطرفان في النهاية إلى الاتفاق على بنود السلم والصلح، ولكن الداي أعاد من جديد طلبه بعدم عودة القنصل **ماك دونال** إلى الجزائر[2].

وفي هذه الظروف الحرجة، طلب الداي **حسين** من السلطان العثماني إمداده بالمساعدات العسكرية من خلال السماح بالتجنيد ومرورهم عن طريق تونس وطرابلس[3]. وبالرغم من طول مدة الحصار الذي دام ستة أشهر، أجرى الإنجليز خلالها عدة مفاوضات مع الجزائر، باءت كلها بالفشل. وذلك بسبب تعنت الموقف الجزائري الذي صمم على عدم عودة القنصل **ماك دونال**، ودفع الإنجليز للأتاوة كبقية الدول الأوروبية[4].

وبتاريخ 24 جويلية، أعاد الإنجليز هجومهم من جديد بقوة بحرية تمثلت في إثنان وعشرين سفينة. ولكنهم حينما اقتربوا من الميناء وجدوا المدفعية والأسطول الجزائري لهم بالمرصاد[5].

---

1) المصدر نفسه، ص 227–228.

2) المصدر نفسه، ص 223.

3) خط همايون، عدد: 22550، تاريخ 1240 هـ.

4) الزهار، المصدر السابق، ص 153–154.

5) شالر، المصدر السابق، ص 236.

ويشير تقرير شهيندر ممثل الدولة العثمانية في مدينة لفورنة بإيطالية إلى الباب العالي: "أن الجزائريين لم يتضرروا من الهجوم الإنجليزي لأنهم تمكنوا من إبعاد الأسطول الإنجليزي عن الميناء، إلا أنهم لم يقفوا عند هذا الحد، بل أعاد الإنجليزي الهجوم على الجزائر في اليوم التالي، الأمر الذي جعل جميع أهالي مدينة الجزائر يغادرون المدينة، ويصعدون إلى المرتفعات المحيطة بهم، ولم يبق في المدينة، إلا الجنود المجاهدون الذين دافعوا عن البلاد دفاع الأبطال، وصمدوا أمام الهجوم الإنجليزي ثلاث ساعات"[1]. ومما يلفت الانتباه أن هناك معلومات قيمة وردت في نص وثيقة مفادها أن الداي **حسين** قد أرسل 2000 جندي لمساعدة الدولة العثمانية في حرب اليونان، وأن هناك تحضيرات أوروبية لعقد اجتماع للتباحث بخصوص المسألة اليونانية[2].

بعد هذه المعركة أرسل الأميرال الإنجليزي سفينة، رفع عليها العلم الأبيض ليتفاوض مع الحكومة الجزائرية، حيث توصل الطرفان إلى عقد اتفاقية سلم بين الداي **حسين** والملك البريطاني **جورج الرابع (1720–1830)** بتاريخ 26 جويلية 1824م، وقد قبلها الداي حسين بعد استبدال القنصل **ماك دونال**[3]. والملاحظ أنه في سنة 1825م، ألغى الداي **حسين** هذه المعاهدة وأطرد القنصل العام الإنجليزي **أودونيل** O'Donnel[4].

وقد تسبب الحصار الذي فرضه الإنجليز على الجزائر في عام 1824م في إحداث انعكاسات سلبية على التجارة الجزائرية الخارجية، وحيث تغير خط التجارة نحو البر عن طريق تونس والمغرب[5].

---

1) خط همايون، عدد: 46324، تاريخ 1240 هـ.

2) نفسه.

3) الزهار، المصدر السابق، ص 154.

4) Cat, (E), Petite histoire de l'Algérie, Tunisie, Maroc, Adolphe Jordan, Alger, 1889, P.337.

5) محمد العربي، الزبيري "مقاومة الجزائر"...، المرجع السابق، ص 129.

الفصل الثاني

دور اليهود في تدهور النظام الحربي للجزائر

يرى أحد الباحثين الجزائريين[1] أنه مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، سجلت ظاهرة جديدة في إيالة الجزائر، تمثلت في سيطرة عائلتين يهوديتين هما بكري وبوشناق على الاقتصاد الجزائري، واحتكارهما لأسواق الحبوب. وقد أثار هذا الاحتكار سخط الرأي العام ضد يهود الجزائر والداي مصطفى الذي ربط مصيره بهما، مما تحول إلى ثورة عارمة أدت إلى مقتل الداي وتعيين **أحمد خوجة** مكانه.

أولا : تغلغل اليهود في الوظائف المالية:

أ- النشاط الاقتصادي لليهود في الجزائر:

احترف اليهود التجارة الخارجية في مختلف المدن التجارية المطلة على الحوض الأبيض المتوسط خلال العهد العثماني، ومن العوامل التي ساعدت اليهود على احتكار التجارة الخارجية في إيالة الجزائر، اعتماد الدولة على أعمالهم التجارية نظرا لاستحالة التجار الجزائريين التعامل مع البلدان الأوروبية، وخاصة خلال القرن الثامن عشر حيث منعت الدول الأوروبية السفن التجارية الجزائرية الاقتراب من موانئها مستعملين أساليب التعذيب والقتل والحرق، ومن هنا جاءت الحاجة إلى استعمال التجار اليهود[2]. والملاحظ أنه خلال الفترة (1792-1830م) حاربت الدول الأوروبية جميع المحاولات الرامية إلى تكوين أسطول تجاري جزائري، وهو الأمر الذي أضر بمصالح التجار الجزائريين، وأجبرهم على الانسحاب من ميدان التجارة الخارجية.

1) عبد الله، شريط، مختصر تاريخ السياسي والثقافي والاجتماعي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985م، ص 150-160.

2) Emerit,(M), «l'essai d'une marine marchande Barbaresque au XVIIIe siècle», in, C.T, N°11, 1955, PP.363-369.

لقد ظلت الطبقة التجارية الجزائرية عاجزة عن منافسة الشركات اليهودية، بسبب التنظيم الاحتكاري للدولة العثمانية في المجال الاقتصادي. فمنذ القرن السابع عشر كان بيع الحبوب والمنتوجات الحيوانية لا يسمح بشحنها إلا للحكومة.

وتعود أسباب هذه الأوضاع إلى أن الفوائد التي كان يوفرها هذا النظام الاحتكاري، لم تكن تذهب لخزينة الدولة، فدور الحكومة في هذه العمليات كان يقتصر في الحقيقة على الإجراءات الإدارية والتنظيمات الجمركية. بينما أرباح الوساطة مع الخارج يفوز بها التجار اليهود والشركات الأوروبية تحت غطاء الوساطة التي تقوم بها مع الأسواق الأوروبية. ومن الواضح أن مثل هذه المعاملات التجارية التي نتجت عن نظام الاحتكار، أصبحت متناقضة مع مصلحة الدولة ومضرة بالاقتصاد الجزائري[1].

لقد كانت جل الفوائد تذهب إلى جيوب السماسرة اليهود والتجار الأوروبيين لا سيما وأن إيالة الجزائر كانت تنظر إلى هؤلاء التجار وكأنهم أداة ضرورية للاقتصاد الجزائري، لا يمكن الاستغناء عنها لعقد الصفقات التجارية مع الدول الأوروبية.

ويرجع ذلك إلى إطلاع اليهود على الأحوال الاقتصادية في العالم المسيحي وانفتاحهم على أوروبا وعدم تمكن الجزائريين من أداء أعمالهم التجارية، وهو الأمر الذي جعل اليهود يستفيدون من التجارة الخارجية بين الجزائر وأوروبا. وبغض النظر على معرفتهم الواسعة للغات وكفاءتهم في حسن تسيير المعاملات التجارية. بالإضافة إلى تلاشي النشاط البحري الجزائري المتعلق بالتجارة السليمة منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، تاركا المجال رحبا أمام البحرية التجارية الفرنسية والإنجليزية ذات التجهيز الجيد[2].

1) Gallissot, (R), «le Maghreb précolonial, mode de production archaïque ou mode de production féodal», in, la pensée, N° 142, 1968, P.87.

2) Emerit (M), «l'essai d'une marine», op.cit, P.369.

الفصل الثاني

دور اليهود في تدهور النظام الحربي للجزائر

يرى أحد الباحثين الجزائريين[1] أنه مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، سجلت ظاهرة جديدة في إيالة الجزائر، تمثلت في سيطرة عائلتين يهوديتين هما بكري وبوشناق على الاقتصاد الجزائري، واحتكارهما لأسواق الحبوب. وقد أثار هذا الاحتكار سخط الرأي العام ضد يهود الجزائر والداي مصطفى الذي ربط مصيره بهما، مما تحول إلى ثورة عارمة أدت إلى مقتل الداي وتعيين **أحمد خوجة** مكانه.

أولا : تغلغل اليهود في الوظائف المالية:

أ- النشاط الاقتصادي لليهود في الجزائر:

احترف اليهود التجارة الخارجية في مختلف المدن التجارية المطلة على الحوض الأبيض المتوسط خلال العهد العثماني، ومن العوامل التي ساعدت اليهود على احتكار التجارة الخارجية في إيالة الجزائر، اعتماد الدولة على أعمالهم التجارية نظرا لاستحالة التجار الجزائريين التعامل مع البلدان الأوروبية، وخاصة خلال القرن الثامن عشر حيث منعت الدول الأوروبية السفن التجارية الجزائرية الاقتراب من موانئها مستعملين أساليب التعذيب والقتل والحرق، ومن هنا جاءت الحاجة إلى استعمال التجار اليهود[2]. والملاحظ أنه خلال الفترة (1792-1830م) حاربت الدول الأوروبية جميع المحاولات الرامية إلى تكوين أسطول تجاري جزائري، وهو الأمر الذي أضر بمصالح التجار الجزائريين، وأجبرهم على الانسحاب من ميدان التجارة الخارجية.

---

1) عبد الله، شريط، مختصر تاريخ السياسي والثقافي والاجتماعي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985م، ص 150-160.

2) Emerit,(M), «l'essai d'une marine marchande Barbaresque au XVIIIe siècle», in, C.T, N°11, 1955, PP.363-369.

لقد ظلت الطبقة التجارية الجزائرية عاجزة عن منافسة الشركات اليهودية، بسبب التنظيم الاحتكاري للدولة العثمانية في المجال الاقتصادي. فمنذ القرن السابع عشر كان بيع الحبوب والمنتوجات الحيوانية لا يسمح بشحنها إلا للحكومة.

وتعود أسباب هذه الأوضاع إلى أن الفوائد التي كان يوفرها هذا النظام الاحتكاري، لم تكن تذهب لخزينة الدولة، فدور الحكومة في هذه العمليات كان يقتصر في الحقيقة على الإجراءات الإدارية والتنظيمات الجمركية. بينما أرباح الوساطة مع الخارج يفوز بها التجار اليهود والشركات الأوروبية تحت غطاء الوساطة التي تقوم بها مع الأسواق الأوروبية. ومن الواضح أن مثل هذه المعاملات التجارية التي نتجت عن نظام الاحتكار، أصبحت متناقضة مع مصلحة الدولة ومضرة بالاقتصاد الجزائري[1].

لقد كانت جل الفوائد تذهب إلى جيوب السماسرة اليهود والتجار الأوروبيين لا سيما وأن إيالة الجزائر كانت تنظر إلى هؤلاء التجار وكأنهم أداة ضرورية للاقتصاد الجزائري، لا يمكن الاستغناء عنها لعقد الصفقات التجارية مع الدول الأوروبية.

ويرجع ذلك إلى إطلاع اليهود على الأحوال الاقتصادية في العالم المسيحي وانفتاحهم على أوروبا وعدم تمكن الجزائريين من أداء أعمالهم التجارية، وهو الأمر الذي جعل اليهود يستفيدون من التجارة الخارجية بين الجزائر وأوروبا. وبغض النظر على معرفتهم الواسعة للّغات وكفاءتهم في حسن تسيير المعاملات التجارية. بالإضافة إلى تلاشي النشاط البحري الجزائري المتعلق بالتجارة السليمة منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، تاركا المجال رحبا أمام البحرية التجارية الفرنسية والإنجليزية ذات التجهيز الجيد[2].

---

1) Gallissot, (R), «le Maghreb précolonial, mode de production archaïque ou mode de production féodal», in, la pensée, N° 142, 1968, P.87.

2) Emerit (M), «l'essai d'une marine», op.cit, P.369.

وتجدر الإشارة هنا أن اليهود تمكنوا من استغلال الصراع القائم بين الأتراك وجماعة الكراغلة ويوظفوه لصالحهم، ونستشف ذلك من خلال رواية **حمدان خوجة**: "... والكراغلة الذين كانوا يتقاضون أجورا من الدولة، والذين كانوا موزعين على مختلف أنحاء الإيالة، لم يكونوا يستطيعون الحضور، شهريا، كما هي العادة، لتقاضي مرتباتهم، ولذلك كانت جماعة من اليهود تسبق لهم رواتبهم السنوية مقابل وكالة تسمح لهم بأن يقبضوا – باسمهم – مالهم في ذمة الدولة..."(1).

ويشير بروديل (F.Braudel): "أن الجالية اليهودية بالجزائر في العهد العثماني كانت أقلية منافسة للأهالي بحكم سيطرتهم على دواليب الاقتصاد الجزائري والحركة التجارية. والملاحظ أن هذه الطائفة كان يسود أفرادها الشعور بالتضامن خوفا من الانقراض والذوبان"(2).

كان للتجار اليهود علاقات واسعة مع أهم الموانئ الدولة العثمانية، ومنذ نهاية القرن الثامن عشر استغلوا حماية الدول الأوروبية والتنظيمات التجارية المعمول بها في الموانئ الفرنسية وتوسكانيا ولفورنة، والنشاط البحري الإنجليزي الهولندي في الحوض الغربي للبحر المتوسط.

كان التجار اليهود مختصين في شراء غنائم رياس البحر، وقد تمكنوا بفضل هذه المضاربات من تجميع ثروات مالية هائلة وهذا حسب تعبير القنصل الفرنسي **جان أنطوان فاليير** (J.A.Vallière) –1763– 1773م(3).

وكانت الأوضاع الاجتماعية للجالية اليهودية تتأثر بالدور الذي تلعبه في الميدان المالي. فكثيرا من أفرادها ما كانوا يقومون بدور الوساطة التجارية وتقديم القروض المالية بفوائد مرتفعة عند الحاجة، كما أنهم كانوا لا

1) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 155 - 156

2) Braudel,(F), civilisation matérielle, économique et capitalisme XVè et XVIIIe siècle, les jeux de l'échange. Armand colin, Paris, 1979, P.139.

3) J.A.Vallière, l'Algérie en 1781, Mémoire du consul. J.Vallière. Pub par Lucien Chaillo, Toulon, Valbert, Rand, S.D, P.65.

يتورعون عن عرض خدماتهم على رجال الدولة الجزائرية في المهام الاقتصادية والقضايا المالية. وقد تعرضوا للاحتقار من الأهالي كرد فعل على الأموال التي جمعوها، والنفوذ الذي لهم على الأجهزة المالية للبلاد(1).

وهذا ما دفع أغنياء اليهود إلى التقرب من الحكام، بتوفير الحاجات المالية لهم، حتى لا يتعرضوا للتضييق والقمع، ويتمكنوا من اكتساب الامتيازات التجارية والتهرب من الضرائب.

والجدول التالي يوضح لنا أسماء التجار اليهود بمدينة الجزائر العثمانية من خلال أرشيف القنصلية الفرنسية بالجزائر ما بين 1792-1830م(2).

أسماء التجار	مكان النشاط التجاري	تاريخ النشاط
شاي درمون	مرسيليا	1792-1815م
سيمون أبوقية	الجزائر	1792م
يعقوب ليفي بلنسي	الجزائر – لفورنة	1792م
ايليو عمار	الجزائر	1792م
نفطالي بوشناق	الجزائر	1792-1798م
جوزيف كوهين سلمون	الجزائر	1792م
يعقوب بن زهوات	الجزائر – مرسيليا – لفورنة	1792-1823م
موسى كوهين سلمون	الجزائر–مرسيليا	1792-1819م
داوود ثابت	الجزائر	1792م
إبراهيم بوشارة	الجزائر	1792م
يعقوب سلال	الجزائر – لفورنة–جنوة	1792-1820م
إبراهيم سلال	الجزائر – لفورنة	1792-1826م

1) Emerit, (M), «Ephémeride», op.cit, P.308.

2) Mohamed, Amine, «les commerçants à Alger à la veille de 1830», in, R.H.M, N°77-78 Zaghouane, Mai, 1995, PP.45-51.

إبراهيم كوهين القرزي	الجزائر	1805م
إسحاق موحا	الجزائر – مرسيليا	1805-1817م
داوود أوقيا	البليدة	1805م
مسعود بن تيكي	البليدة	1805م
مسعود كوهين بكري	الجزائر	1814-1820م
إسحاق القسنطيني	الجزائر	1815م
صاموئيل ثابت	الجزائر –لفورنة	1817-1823م
موسى أبوقية	الجزائر	1817-1824م
ايلي بوشارة	الجزائر	1823-1824م
ابراهيم أبوقية	الجزائر	1823م
ميشال داوود بوشناق	ليفورنة	1823م
سعدية جايق	الجزائر	1823م
موسى عمار	الجزائر – تلمسان	1825م

يتضح لنا من خلال استقرائنا لأسماء التجار اليهود، أنهم كانوا يلعبون دورا خطيرا في التجارة الخارجية للجزائر، وهذا خارج العائلات اليهودية الكبرى المعروفة. وقد توصل الباحث المغربي **محمد أمين** في دراسته حول التجارة الخارجية والتجار في الجزائر في نهاية العهد العثماني، أنه في سنة 1805م، كانت هناك 36 عائلة يهودية تمارس النشاط التجاري مقابل 16 عائلة جزائرية، بالإضافة إلى وجود 108 حرفي يهودي وحتى المسؤولين على جزئية الأيالة كانوا يكلفون اليهود لضرب العملة الجزائرية[1].

ومن بين الأمثلة الكثيرة حول سيطرة اليهود على الاقتصاد الجزائري ما ذكره القنصل الفرنسي **دومينيك ماري مولتيدو** (Dominique Marie Moltedo) (1798–س 1800) بتاريخ 28 أبريل 1798م عن سفينة تابعة

1) Amine, «Les commerçants»…, op.cit, P.52.

لبكري وبوشناق: "أنا القنصل المكلف بالعلاقات الخارجية للجمهورية الفرنسية بأيالة الجزائر، أصرح بأن حمولة القمح المنقولة من منطقة دلس والمتجه صوبا نحو ميناء جنوة على متن السفينة راشيل، لها جواز جزائري ورخصة للذهاب إلى جنوه، هي ملك للسادة بكري وبوشناق تاجرين يهوديين من مواطني الجزائر"[1].

والجدول التالي يوضح لنا أسماء البيوتات اليهودية وعدد أفرادها الممارسين للتجارة بالجزائر أواخر العهد العثماني[2].

اسم العائلة	عدد التجار	مكان النشاط التجاري	تاريخ النشاط
كوهين بكري	5	الجزائر–لفورنة–مرسيليا	1792 – 1823م
بوشناق	3	الجزائر– لفورنة	1792 – 1805م
أبوقية	5	الجزائر– بليدة	1792 –1824 م
كوهين	5	الجزائر– مرسيليا	1792 – 1817م
توبيانا	7	الجزائر– لفورنة– مرسيليا	1792 – 1820م
مواتي	11	الجزائر– لفورنة	1792 – 1823م
ليفي بلنسي	10	الجزائر– لفورنة	1792 – 1823م
بن سمون	7	الجزائر– لفورنة– مرسيليا	1792 – 1824م
عمار	2	الجزائر– تلمسان	1792 – 1825م
أبوقير	7	الجزائر– لفورنة– مرسيليا	1792 – 1823م
كوهين سلمون	8	الجزائر– لفورنة– مرسيليا	1792 – 1823م
سماقية	4	الجزائر	1792 – 1820م
ثابت	8	الجزائر– لفورنة	1792 – 1823م
كوهين سلال	15	الجزائر– لفورنة – جنوة	1792 – 1826م

1) ibid, P.54.
2) ibid, P.67.

دوران	2	الجزائر - لفورنة	1792
سطورا	3	الجزائر - لفورنة	1792 - 1823م
سرور	8	الجزائر - لفورنة	1792 - 1823م
زرماطي	3	الجزائر - مرسيليا	1814 - 1823م
مديوني	2	الجزائر	1814 - 1823م
صفار	2	الجزائر	1815 - 1817م

والملاحظ من خلال النشاط التجاري، أن المبادلات التجارية اليهودية أخذت القسط الأكبر مع مدينة لفورنة الإيطالية، ومن خلال وثائق الدخول والخروج التي نشرها هادي (Haddey) في كتابه الذهبي يمكننا رصد العديد من موانئ لفورنة، والظاهر أن معظم هذه الشركات قد ورد اسمها في الجدول السابق[1].

غير أن الشركة التي تزعمت النشاط التجاري بين الإيالة ولفورنة هي شركتي، بكري وبوشناق وشيفافينو (Shiaffino)، اللذان استغلا العجز المالي والمصاعب التي وجهتها فرنسا عقب الثورة الفرنسية (1789م) فدخلا ميدان التجارة الخارجية مركزين جهودهما على لفورنة ومرسيليا[2].

ب- دور شركة بكري وبوشناق في التجارة الخارجية للجزائر.

إن المعلومات التي أثبتتها مختلف المصادر تؤكد بكون الأسرتين اليهوديتين بوشناق وبكري هما من أصل ليفورني بإيطاليا، استقرا بالجزائر خلال القرن الثامن عشر/ فأسرة بوشناق هي الأولى التي استقرت بالجزائر في حدود 1723م، والتحقت أسرة بكري بدورها بعد فترة. ارتبطت الأسرتان بينهما بأواصر المصاهرة، فزوجة نفطالي بوشناق الذي سيصبح رئيس للطائفة اليهودية في عام 1800م. هي على ما يبدو ابنة ميشال بكري، وأخت يعقوب الذي سوف يترصد المكانة

1) Haddy, le livre d'or des Israélites Algériens, Alger, 1871, PP.32-72.

2) محمد العربي، الزبيري، التجارة...، المرجع السابق، ص 142.

الأولى في مسألة الديون. وتشير الروايات إلى قيام شراكة بين الصهرين حيث أسسا معا شركة للتجارة في حدود 1783م[1]. وأصبحت تلعب دورا بارزا في المعاملات التجارية بين الجزائر وأوروبا منذ هذا التاريخ. فبعد القطيعة الجزائرية الفرنسية بسبب حملة **نابوليون** على مصر (1798م) سهلت لشركة بوشناق وبكري السيطرة على مقاليد الاقتصاد الجزائري وجني أموالا طائلة بلغت في سنة 1800م ما قيمته 2297445 فرنك[2].

ارتبط ظهور هذه الشركة وازدهارها بظروف الحرب، وبتجارة الحبوب التي أصبح الطلب عليها شديدا في أوروبا، وفرنسا بوجه خاص. وبالنسبة لهذه الأخيرة فهناك صعوبات تقف في وجه تزويدها بالمواد المعاشية، بسبب الحصار البحري المفروض عليها. فالسلطات الجزائرية تمنع تراخيص تصدير الحبوب لفرنسا، لكن وصولها إلى الموانئ الفرنسية ليس مأمونا.

فظهور شركة **بكري وبوشناق** في هذا الوقت، يمثل استجابة لمصالح الأطراف المعنية الثلاثة: السماح لفرنسا باستقبال كميات من القمح عن طريق مأمون، فالعلم الجزائري يمثل حماية كافية لسفن الشحن المتوجه إلى مرسيليا. كما أن هناك ميزة أخرى تمثلها هذه الوساطة. والمتمثلة في الدفع المؤجل بالنظر للضائقة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا، كما أن أسعار الحبوب التي كان يعرض نقلها عن طريق قنوات أخرى كانت مغرية. ومن جهة أخرى، فإن الفوائد التي سيحققها التاجران من خلال هذه المعاملات

1) Isaaq, Bloch, Inscriptions Tumulaires des anciens Cimetières Israélites d'Alger, A.Durlacher, Paris, 1888, PP.23-24.

ويشير الباحث الجزائري الزبيري، بأن تاريخ إنشاء الشركة يعود إلى سنة 1793م، وذلك عندما طلبت منهم فرنسا أن يزودوها بالحبوب لمدة خمس سنوات.

أنظر: محمد العربي، الزبيري، التجارة...، المرجع السابق، ص 263. وما ذكره روزي وكاتكارث يؤكد على ذلك من أن حكومة الإدارة حصلت في سنة 1794م على قرض من الجزائر قدره 5 ملايين فرنك، وقد تم لها بواسطة شركة بكري وبو شناق.

راجع: Rozet et Carrette, Algérie, 2ed, Bouslama, Tunis, 1980, P.254.

2) E.le Marchand, op.cit, P.54.

ستكون ضخمة مما يجعل منها شركة عملاقة. أما بالنسبة للجزائر. فأية فائدة مادية مباشرة تجنيها الدولة من وراء تشجيعها على إنشاء هذه الوساطة، فالعنصر البارز في معاملات الشركة هو تسويق الحبوب، والطلب على القمح كان شديدا من طرف جميع البلدان الأوروبية الفرنسية والمتوسطية، والملاحظ أن الأموال التي انطلقت منها الشركة اليهودية في معاملاتها الأولى كانت أموال الخزينة الجزائرية. والمعروف أن المؤسسة اليهودية كانت مدينة للإيالة بمبلغ قدره مليونين من الفرنكات[1].

أصبحت التجارة في عهد الدايين، **حسن** (1791-1798م) **ومصطفى باشا** (1798-1805) بين أيدي اليهود، وفي خدمة مصالحهم بالدرجة الأولى، واستطاعوا أن يكسبوا إلى جانبهم عددا من الشخصيات ذات الوزن الثقيل في الميدان السياسي سواء بواسطة الرشوة أوتقديم الخدمات، بالإضافة إلى ذلك كانوا ماهرين في تسويق أسوأ البضائع ومخادعة رجال الجمارك على عكس المسلمين الذين كانوا مشهورين بصدقهم وأمانتهم في ميدان التجارة[2].

تمكنت الشركة اليهودية من احتكار تجارة الحبوب في مختلف أنحاء البلاد، وبالخصوص الإقليم الشرقي، ثم أخذت تسيطر على الأسواق المالية، فكانت تقوم بدور المصارف وقد بدأت شركة **بكري وبوشناق** تصدر منتوجاتها إلى مرسيليا منذ سنة 1793م[3]. ومنذ شهر جويلية 1795م، بدأت شركة **بكري وبوشناق** في الظهور والازدهار حتى وقوع القطيعة مع فرنسا عند نهاية 1798م. فخلال المرحلة الأولى من عمر الشركة استقبل يعقوب بكري في ميناء مرسيليا ثلاثة وثلاثين سفينة شحنت لحسابه سنة

---

1) Eisenbeth,(M), «les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque Turque», in, R.A (N°97), 1952, P.117.

2) Emerit, «Essai», op.cit, P.369.

3) محمد، دادة، اليهود في الجزائر في العهد العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 1985م، ص 135.

1795م وأربعة وثلاثين سفينة في سنة 1796م لينخفض في السنتين المواليتين إلى ستة عشر سفينة[1].

والمعروف أن طاقة شحن السفينة من الحبوب في هذه الفترة، كانت تتراوح ما بين ألف وخمسمائة حمولة، ووزن الحمولة يبلغ 150 كيلوغرام ومن جهة أخرى، فإن ميناء مرسيليا استقبل خلال الأربع سنوات كميات هائلة من القمح الوارد من الجزائر تراوحت ما بين 70760 حمولة في سنة 1795م إلى 10527 حمولة في سنة 1798م[2].

وتجب الملاحظة بهذا الصدد أن شركة **بكري وبوشناق** ليست الوحيدة التي يصلها من خلالها قمح الجزائر إلى فرنسا، فهناك إلى جانبها الوكالة الإفريقية[3] وشركة **رافيل** الفرنسية. إلى جانب بعض التجار الصغار من الجزائريين أمثال **حسن آغا** والرايس **محمد بن سليمان**[4].

وقد تعرضت الوكالة الإفريقية لمنافسة شديدة من قبل مؤسسة بكري وبوشناق منذ مطلع القرن التاسع عشر التي أصبحت تسيطر على التجارة الخارجية بفضل تأييد الحكومة الجزائرية لها، وتمتعها بصداقة باي قسنطينة **مصطفى الوزناجي**[5] (1775-1795م) الذي تقلد إدارة المدفوعات لنفطالي بوشناق[6].

---

1) Wildsheimer,(F), «grandeur et décadence de la maison Bakri de Marseille», in, R.E.J, 1977, P.395.

2) ibid, P.397.

3) كان مركز الوكالة الإفريقية بالقالة واستمر نشاطه ما بين (1794-1807م)، ثم تحول إلى أشراف المحتكرين الانجليز ما بين (1807-1817م)، تعود من جديد إلى تصرف الوكلاء الفرنسيين (1817-1827م)، وهي شركة حكومية نظمت من طرف لجنة الإنقاذ العامة.

4) M.Amine, «Les commerçants» op.cit, P.12.

5) كان الوزناجي بايا على التيطري ثم عزل سنة 1792م بعد حكم دام عشرين عاما. وفي سنة 1794م تدخل بوشناق وبكري لدى الداي فعينه على رأس بايلك قسنطينة. والداي في ذلك الحين هو بابا حسن.

6) حمدان خوجة، المرآة (تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي) ط 2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982 ص 159، والمعروف أن الباي مصطفى الوزناجي بن سليمان كان بايا على التيطري (الأصل ص 32)

لقد أقر القنصل الفرنسي **فيليب فاليير** (ph.Vallière) (1791–1796) في رسالة له إلى معتمد المؤسسة بعنابة الوكيل **قبير** (Guibert) بتاريخ 26 جانفي 1794م يقول فيها: "أن تجارة القمح في يد اليهود وأن الداي بابا **حسن** في الجزائر كان يتعامل معهم، وأن باي قسنطينة **مصطفى الوزناجي** أصبح بدوره يفضل التعاون معهم"[1]. وهذا ما سمح بالفعل لمؤسسة بكري وبوشناق بتصدير كميات ضخمة من الحبوب إلى فرنسا بحيث بلغت ديون الحكومة الفرنسية للوكالة اليهودية بمرسيليا الذي كان يشرف عليها **يعقوب بن ميشال بكري** مليوني فرنك سنة 1795م وهو نفس السبب الذي جعل الفرنسيين يلجئون إلى هذه الوكالة لإمداد الجيش الفرنسي العامل بإيطاليا بالأقوات الضرورية سنتي 1796–1797م.

لقد كتب القنصل الفرنسي **جان فون سانت أندري** (J.V. Saint André) (1796–1798) بخصوص تجارة اليهود: "من ذا الذي يصدق بأن تجارة البحر الأبيض المتوسط قد وقعت في يد يهوديين من الجزائر؟ ومع ذلك فهذه هي الحقيقة... ففي أي سوق مهم نجد فيه ممثلي شركة بكري وبوشناق، قرطاجنة، مرسيليا، جنوة، لفورنة، نابولي، أزمير، الاسكندرية، تونس..."[2].

لعبت شركة بكري وبوشناق دورا خطيرا في تنشيط جانب التصدير من التجارة الخارجية للجزائر. واستطاع المسيرون اليهود، بفضل ما كانوا يقدمونه للدايات من معلومات تتعلق بشؤون الأيالة في الداخل والخارج أو الهدايا الثمينة والمساعدات المالية التي كانوا يوزعونها.

وتجمع الدراسات أن الشركة اليهودية قد شحنت كمية من الحبوب يقدر ثمنها بحوالي 15 مليون فرنك[3] وقدر ثمن حمولة القمح بـ 45 بياستر

---

1) Vallière, (Ch.Ph), op.cit, P.66.

2) Esquer, (G) les commencements d'un empire la prise d'Alger, 1830, Larousse Paris, 1929, P.20.

3) محمد العربي، الزبيري، التجارة...، المرجع السابق، ص 95.

(موزونة) بدل 38 ثمنها المعتاد وهذا ما بين سنوات 1796–1797م[1]. وفي سنة 1795م أبرمت مصالح التموين الفرنسية اتفاقية مع محتكر شركة **بكري وبوشناق** لتزويدها بـ 100 ألف حمولة من القمح نصفها بسعر 100 فرنك للحمولة الواحدة ونصفها الآخر على سعر 120 فرنك، وينص الاتفاق على أن يكون دفع الثمن نقدا. والغريب في الأمر أن الوكالة الإفريقية كانت في تلك الأثناء، ترسل كميات من نفس القمح وتشتريه بـ 25 فرنكا للقنطار الواحد أي بحوالي 30 فرنك للحمولة[2].

والظاهر أن تعاظم دور المتعاملين الاقتصاديين اليهود في حكومة الجزائر، جعلت وزير خارجية فرنسا **تاليران** (Talleyrand)، يخبر معاونيه بترضية مطالب مؤسسة **بكري وبوشناق**. وهذا ما نستشفه في رسالة بعثها إلى وزير المالية بتاريخ 24 أوت 1800م: "إن علاقاتنا مع الأيالة تتطلب منا إبداء النوايا الحسنة تجاه اليهود"[3].

تعود جذور مسألة الديون، إلى الموقف الذي تبنته الحكومة الجزائرية أثناء الظروف الصعبة التي مرت بها فرنسا في سنتي 1793–1794م[4].

لقد عبر الداي **حسن** باشا لمحافظ العلاقات الخارجية **بيتول** (Pitole) في أواسط أكتوبر 1794م: "لن نرد أي طلب للجمهورية يكون في متناولنا، فالمواد المعاشية والخيول الجيدة هي منتوجاتنا. فالصديق الحقيقي هو ذلك الذي يظهر عند الحاجة. فهذه هي مبادؤنا نحن على استعداد لأن نمدكم بالحبوب والمواد المعاشية من كل نوع، لأننا نشعر أنكم في الحرب العامة التي تواجهونها مع الدول الأوروبية، فمن المستحيل أن لا

---

1) Plantet,(E),Les consuls de France à Alger avant la conquête,1579-1830,Paris, Hachette,1930, T2, P.463.

2) Masson (Paul), «la veille d'une conquête, concessions et compagnie d'Afrique 1800-1830», in, Bulletin de géographie historique et descriptive, 1909, P.59.

3) Montagnon (P), la conquête de l'Algérie, 1830-1871, Paris, 1996, P.50.

4) تتمثل هذه الظروف في الخطر الخارجي المتكون من الدول الأوروبية الكبرى التي تحالفت من أجل القضاء على الثورة الفرنسية في مهدها الأول بالإضافة إلى انهيار الاقتصاد وتفكك أجهزة الإدارة القديمة.

تعترضكم صعوبات في سبيل اقتناء المواد التموينية، ففي مثل هذه الظروف يتحتم علينا أن نعبر لكم عن خالص أحاسيسنا ونعطيكم الدليل على صدق مشاعرنا"[1].

عند نهاية 1797م، عبرت الحكومة الفرنسية، ولأول مرة وبشكل صريح عن مواقفها من التاجرين: "يجب عليكم أن تعملوا بجهد من أجل إبعادهم (اليهود) عن معاملاتنا السياسية منها والتجارية، فمن الناحية السياسية فإن تدخلهم يشكل مهانة للجمهورية، ومن الزاوية التجارية فإن منافستهم تضر بالمصالح التجارية لمواطنيها"[2].

في عهد الداي **مصطفى باشا** سوف تطرح وبإلحاح شديد مسألة ديون التاجرين، فقد طلب الداي تسليم المبلغ لسيمون أبوقية ممثل الشركة في باريس، وخلال المفاوضات التي جرت لانهاء الحرب بين البلدين، طرحت السلطات الجزائرية مسألة تسديد ديون التاجرين كشرط أساسي لعودة العلاقات السلمية بين الطرفين. وثبت هذا الالتزام في معاهدة الصلح المبرمة في 27 ديسمبر 1801م[3].

قدر **سيمون أبوقية** مبلغ الدين بـ ثلاثة ملايين فرنك بدون فائدة، سددت منه الحكومة الفرنسية نصف مليون فرنك، في حين حددت حكومة المديرية المبلغ بمليونين وثلاثمائة آلاف فرنك. وبالنسبة للتاجرين فإن الحساب الذي قدماه للحكومة الفرنسية عند منتصف شهر أوت 1800م، حدد مبلغ هذا الدين بـ 7.942.994 فرنكا، بدون حساب الفائدة[4]. يمكن اعتبار الفترة الممتدة بين سنتي 1803 و1813م، على أنها مرحلة تعفن بالنسبة لهذه

---

1) Plantet, op.cit, T2, PP.443-444.

وأيضا: Esquer,op.cit, P.18

2) جمال، قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790–1830، الجزائر: منشورات متحف المجاهد، 1999، ص 283.

3) جمال، قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص 340–342.

4) Esquer, les commencements…, op.cit, P.27.

المشكلة، فالجزائر لم تعد مصدرا لتصدير الحبوب إلى فرنسا، بسبب موجة الجفاف التي اجتاحت البلاد سنة 1800م، وبلغت ذروتها في عام 1805م[1]. فمعاملات التاجران مع فرنسا ارتكزت أساسا على تجارة الحبوب، مما انعكست آثارها وبصفة سلبية على مؤسسة بكري في فرنسا.

لقد واصل الداي **أحمد باشا (1805–1808م)** س سياسة الضغط على الشركة اليهودية لتصفية حسابها مع خزينة الدولة، فاسترجع المبلغ الذي كان في ذمة نفطالي ثم فرض عليها مبلغ 4 ملايين فرنك لحماية أشخاص مسيرها من أبناء **بكري وبوشناق**. والمعروف أن القناصل الأجانب تدخلوا إزاء هذه المعضلة واقترحوا على الداي أن يكون الدفع بالتقسيط في ظرف عشرين شهرا[2].

وخلال هذه المحنة تمكن **دافيد بن يوسف بكري** من أن يتقرب من الداي ويتودد إليه، حتى عينه في شهر جوان 1806م على رأس الجالية اليهودية بالجزائر، ثم إعفاءه وشركاءه مما تبقى من الضريبة المفروضة عليهم[3].

وقد أشار المؤرخ الجزائري **سعد الله** في حديثه عن النزاع القائم بين المسلمين واليهود في الجزائر العثمانية، أن سبب ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تحكم اليهود في مقاليد السياسة عن طريق الاقتصاد، وأنهم السبب الرئيسي في النزاع الذي حصل بين الجزائر وفرنسا، والذي أدى في نهاية المطاف إلى الاحتلال الفرنسي للجزائر[4].

وهكذا نلاحظ من هذا، أن تحكم اليهود في المنافذ المالية عن طريق الاحتكارات التجارية، أدت إلى ضعف الوضع المادي للدولة مما تسبب في تدهور أوضاع الجيش ماليا، وبخاصة التأخير في الرواتب ورداءة

---

1) حول مسألة الجفاف وانخفاض إنتاج الحبوب في الجزائر راجع:

Saidouni, (N),L'Algérois rural à la fin de l'époque Ottomane(1791-1830), Beyrouth Dar al-garb-al islami,2001, PP.263-277.

2) محمد العربي، الزبيري، التجارة...، المرجع السابق، ص 275.

3) Eisenbeth, (M), op.cit, P.117.

4) أبو القاسم، سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط 1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، ج 1، ص 454.

[illegible]مؤونة، وما نتج عن ذلك من هروب الجنود من الثكنات وتأزم أوضاع الفلاح الجزائري، وكان وراء ذلك كله أصابع اليهود البارزة والخفية التي أمسكت بالإدارة المالية في الجزائر خلال فترة من الزمن.

عندما حدثت أزمة الجفاف، وتعطلت صادرات الحبوب، جعل الحكومة تمنح احتكار تجارة الصادرات للتاجران اليهوديان، مؤمنة بذلك موردا ثابتا للدولة يقدر سنويا بحوالي ثلاثة ملايين فرنك. وإلى هذه الفترة يعود تاريخ المقولة التي تروى عن نفطالي بوشناق: "يقوم موتى باب الوادي قبل أن تخرج حبة واحدة من القمح" والتي اتخذ منها الفرنسيون دليلا على تعارض مصالحهم التجارية على طول الخط مع تجارة اليهود[1].

بعد عودة رئاسة الطائفة اليهودية بالجزائر إلى أسرة **بكري** بتعيين **يوسف** على رأسها، عاد يعقوب بكري إلى الجزائر سنة 1803م، حيث دخلت مسألة الديون إلى المقدمة من جديد. ففي عام 1811م، أثارت الحكومة الجزائرية موضوع الديون، وكان بكري يقدر ديونه بما يزيد عن اثني مليون فرنك مبلغ الفوائد يقدر بـ 4 ملايين فرنكا[2].

لكن **يعقوب بكري** قدم حساباته في اجتماع ديوان البحرية في 29 فبراير عام 1816م، حيث قدر مبلغ الدين بفوائده ما يزيد عن 12 مليون فرنكا. وفي 28 أكتوبر 1819م، وقع الاتفاق بين الحكومتين على تصفية الديون، تنص على أن تدفع فرنسا للتاجرين **يعقوب بكري وميشال بوشناق**، ما قيمته 7 ملايين فرنكا. موزعة قسطا، مبلغ كل واحدة منها حوالي 583.333 فرنك تدفع أسبوعيا بدأ من أول مارس 1820م[3].

وإلى غاية شهر ماي 1829م، بقيت مسألة ديون بكري عالقة، وهو ما [illegible]فع الداي **حسين** إلى مكاتبة الحكومة الفرنسية أمر الأموال، ولكن لم ترد

---

[1] جمال، قنان، العلاقات...، المرجع السابق، ص 293.

2) Esquer, les commencements…, op.cit, P.28.

3) ibid, PP.43-44.

على رسالته حتى حدوث القطيعة بين البلدين وإعلان فرنسا الحرب ضد الجزائر في شهر جوان 1827م[1].

ثانيا: دخول اليهود للوظائف الحكومية

تمكن اليهود من توجيه السياسة الخارجية للجزائر بفضل جهودهم في جمع المعلومات السياسية وتقديمها إلى الدايات. وهذا بواسطة عيونهم التي كانت منتشرة في أرجاء الأيالة وخارجها، وبفضل هذه الشبكة الاستخبارية التي أنشأها اليهود في الجزائر إبان الفترة العثمانية.

وقد تدعم النفوذ اليهودي ومركزهم السياسي لدى الحكام الأتراك، فأضحى كما أطلق عليهم البعض سادة الجزائر وملوكها[2]. وتشير بعض الدراسات أن الداي **حسن باشا** (1791-1798) حينما تولى حكم الأيالة، عين إلى جانبه **نفطالي بوشناق** مستشارا يحظى لديه بكل سطوة وسلطان، وعرف هذا الأخير كيف يستفيد من منصبه ليضع للشركة الجديدة أسسا متينة في مختلف أنحاء البلاد وخارجها[3].

كما أن رواية **ماصون** (Masson) العائدة إلى الفترة المذكورة، أشارت إلى شفاعة **بوشناق لمصطفى الوزناجي** باي التيطري، وصيانته من حد الموت سنة 1792م[4]، ثم تقديم يد المساعدة له واقتراضه بالمال ثم قدمه للداي في صورة جديدة وألتمس له العفو فعفى عنه، ثم عينه قائدا

---

1) Plantet, op.cit, T2, PP.558-563.

2) Rozet, Voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée Française en Afrique, Paris, Arthus Bertrand,1830, T2, P.226.

3) Esquer, les commencements…, op.cit, P.19.

4 .Masson,(P), Histoire des établissements et du commerce Français dans l'Afrique barbaresque ,1560-1793,Paris, Hachette,1903, P.57.

على منطقة سيباو[1]. وفي سنة 1795م رفعه إلى رتبة باي قسنطينة خلفا **لحسين بوحنك** (1792-1795)[2].

وبديهي أن **الوزناجي** بعد هذه الخدمات، أصبح يدين بالولاء لولي نعمته بوشناق، وفتح جميع الأبواب للشركة اليهودية في مقابل مضايقة المؤسسات الفرنسية، فاستحوذت مؤسسة **بكري وبوشناق** على احتكار تجارة الحبوب والجلود والأصواف والشموع التي دخلت أسواق شرق الأيالة[3].

أما خارج الأيالة، فإن الشركة قد فرضت نفسها في كثير من البلدان الأوروبية، وعينت ممثلين لمصالحها في أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط، وإنما توصلت إلى ذلك بفضل ما كان لبوشناق من تأثير على الداي وأعوانه. فلقد كان يتفاوض باسم الجزائر، مع ممثلي تلك الدول، يسالم من يشاء ويعلن الحرب ضد من أراد[4].

كان **بوشناق** يتعامل مع جميع قناصل البلدان الأجنبية، واستطاع **ممثله سيمون أبوقية** أن يرشح شخصيات فرنسية في لجنة الإنقاذ الوطني يوم 12 جويلية 1795م، وقد كلف شخصيا من طرف الداي ليراعي مصالح الجزائر في باريس[5].

وللمحافظة على هذه السلطة وإبقاء التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط خاضعة له، كانت الشركة تقدم للديوان خدمات جليلة في ميدان المخابرات، وتطلعنا إحدى الوثائق عن حجم هذه الاستخبارات: ففي رسالة من محمود بن أمين السكة وكيل الجزائر في تونس بتاريخ 20 محرم 1243 هـ/1828م، يخبره فيها على استيلاء الأسطول الجزائري على سفينة

---

1) Mercier(E),Histoire de Constantine, J.Merle,1903, P.440. .

2) محمد الصالح، العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها(تقديم و تعليق: يحيى بوعزيز)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991 ،ص 67-68.

3) Masson, op.cit, P.57.

4) Esquer, les commencements…, op.cit, P.20.

5) Plantet, op.cit, T2, P.453.

فرنسية، بالإضافة إلى إرسال رسالة باللغة العبرية من طرف وكيل الحرج إلى أحد العملاء في مرسيليا. كما أنه ينتظر وصول رسائل تخبره عن نشاط السفن الحربية الجزائرية من العملاء اليهود في كل من مرسيليا ولفورنة والمنسق في هذه العمليات اليهودي **ابن دوران** المقيم بالجزائر[1].

إن الاهتمام بدور بكري وبوشناق واستخدامها لأغراض دبلوماسية تعكسه رسالة وجهها **دوفوز** (Devoize) قنصل فرنسا في تونس إلى **تاليران** في 14 مارس 1799م جاء فيها ما يلي: "إذا أرادت حكومة المديرية أن تكظم غيظها وتعقد سلاما مع الجزائر، فهي لا تحتاج إلا إلى تدخل بكري وبطريقة سرّية لهذه المهمة، فإن هؤلاء اليهود لهم نفوذ قوي على شؤون الأيالة، بفضل ثقة الداي فيهم هو ووزراؤه الذين يملكون مصالح حيوية في مضاربتهم التجارية"[2].

عندما توفي الداي **حسن** في 14 ماي 1798م، خلفه **مصطفى** ابن شقيقه، ولم يكن لهذا الأخير أي حظ من التعليم، وحسب اسكير (Esquer)، فإن **بوشناق** كان وراء انتقال مصطفى من كناس إلى خزناجي ثم إلى رتبة الداي، ولهذا لقب "بملك الجزائر"[3].

ويشير **دي غرامون** أنه كان **لمصطفى** باشا حظوة عند بوشناق الذي كان له الفضل في تعيينه في هذا المنصب والذي حكم في مكانه خلال فترة حكمه[4].

ويذكر **كاثكارت** بأن اليهود أدوا دورا خطيرا في المفاوضات الجزائرية الأمريكية، ولا سيما اليهود **كوهين بكري** الذي حضر جميع المقابلات التي أجرها القنصل الأمريكي **دونالدصون** (Donaldson) مع الداي، وحيث كلف بكري بحمل رسالة الداي وتتضمن عدة مطالب منها

---

1) مجموعة الوثائق الوطنية، الجزائر: المكتبة الوطنية، رقم 1903، ورقة 4.

2) Esquer, les commencements…, op.cit, P.21.

3) ibid, P.20.

4) Grammont, Histoire…, op.cit, P.355.

دفع مبلغا كبيرا من المال والعتاد الحربي كما نصت عليه بنود المعاهدة[1]. وقد صرح **كاثكارت** أحد الأسرى الأمريكيين في الجزائر (وكان يعمل في قصر الداي)، أنه قام بحسابات تثبت أن اليهود بالجزائر اخذوا من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 1795 إلى 1801م مبالغ مالية لا تقل عن 75 ألف دولار[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن باي وهران **محمد بن عثمان** (1808–1813) الملقب "بيوكابوس" أو المسلوخ حينما قام بثورة انفصالية عن السلطة المركزية و انتمى سرّيا إلى الطريقة الدرقاوية، وأعلن تحالفه مع السلطان العلوي **مولاي سليمان** (1792–1822) وهذا في عهد الداي **الحاج علي**، اتصل باليهودي **داوود كابيزا** المقيم بوهران منذ 1792م وكلفه بمهمة شراء الأسلحة والبارود ما قيمته 200 قنطار من إسبانيا[3]. وبعد فشل الثورة تمكن اليهودي من اللجوء إلى جبل طارق حاملا معه كنوز الباي[4].

وقد صور لنا الشعر الشعبي هذه السيطرة والحظوة التي تمتع بها هؤلاء اليهود في تسيير أمور البلاد والعبث بأموال البلاد إذ يقول الشاعر الرحموني[5]:

واش تنظروا فيها هلكت

راهي فسدت

مابقات تسمى بلدة

اليهود جات ليهم محبة

---

1) كاثكارت المصدر السابق، ص 181–182.

2) شالر، المصدر السابق، ص 146.

3) مولاي، بلحميسي "الثورة على الأتراك في الجزائر، شواهد مستقاة من وثائق إسبانية لم تنشر"، مجلة الثقافة، العدد 76، الجزائر: نوفمبر–ديسمبر 1978، ص 40.

4) شالر، المصدر السابق، ص 180.

5) القصيدة من الشعر الشعبي (الملحون) وتضم ثمانية وستين بيتا، تعرضت خلالها لأحوال قسنطينة في جلات شتى.

عادوا عليا باللباس وقصور تدهش

والسلم في ضم الحيا

يعطى الجزية والكفر يقوي ويعرش[1].

وبفضل دهاء **نفطالي بوشناق** أصدر الداي **مصطفى** باشا قرار بتاريخ 13 فبراير 1800م يقضي بتعيين بوشناق رئيسا للجالية اليهودية بالجزائر بدلا من **إبراهيم بوشارة** الذي كان على رأسها منذ ثلاثين سنة خلت[2].

وفي عهد الداي **مصطفى** فإن **بوشناق** أصبح الحاكم الفعلي للأيالة، حيث كان يعين من يشاء في وظائف الحكومة ويحدد قيمة الضرائب وأسعار السلع. وكان يستقبل باسم الداي القناصل الأجانب، كما فعل مع قنصل الدانمارك والسويد وهولندا عام 1801م، وأن يقدم للداي في 17 جانفي 1801م أوراق اعتماد القنصل الفرنسي الجديد **ديبوا تانفيل** (1800–1814). وفي 28 أوت 1803م، استقبل مبعوث البرتغال، السيد **جوزيف دي برتو** (J.De Breto)، الذي كلف بالتفاوض بشأن السلام مع الجزائر[3].

وفي 11 جانفي 1804م استقبل مبعوث السلطان العثماني الذي كلف بمهمة صعبة لدى الداي، واضطر إلى التحدث مع **بوشناق** قبل أن يمتثل أمام الداي، مما جعل القنصل الإسباني يطلق على اليهودي اسم: "نائب ملك الجزائر"[4]. وحسب ما أورده **هادي** فإن **بوشناق** سيطر على الداي **مصطفى** بفضل كفاءته ومهارته بالأمور والعلاقات ولكنه أخر بمصالح الجزائريين ومس بمقدساتهم[5].

---

1) Cour, (A), «Constantine en 1802, d'après une chanson populaire du Cheikh Belkacem -er-Rahmouni et Haddadi», in, R.A(N°60), 1919, PP.223-240.

2) Eisenbeth, op.cit, P.374.

3) Bloch,(Isaaq), inscriptions tumulaires des anciens cimetières Israélites d'Alger,Paris,J.Durlacher,1888, P.95.

4) ibid, P.96.

5) Eisenbeth, op.cit, P.175.

ويتحدث صاحب كتاب نظرة حول يهود الجزائر عن **نفطالي بوشناق** بأنه كان في اتصالات مباشرة مع ممثلي الدول الأوروبية، كما كان الوسيط الرئيسي في كل مرة يتفاوض فيها داي الجزائر الذي يقدمه لمثل هذه القضايا نظرا لخبرته في شؤون العلاقات والمفاوضات[1].

وفي سنة 1805م وقعت مجاعة كبرى في الجزائر، وبدلا من أن تقوم شركة **بكري وبوشناق** بمساعدة السلطات لتخطي الأزمة وتوفير الغذاء للسكان، كانت المحاصيل الزراعية تصدر من الريف الجزائري نحو لفورنة ومرسيليا من طرف هذه المؤسسة التي سيطرت على تجارة الحبوب وهو ما يفسر فقدان الأسواق الداخلية للجزائر لهذه المادة الاستراتيجية لغذاء السكان[2].

وقد تحول سخط الأهالي إلى ثورة عارمة من جراء هذا الاستغلال البشع لخيرات البلاد. ففي سنة 1800م: "أصيبت الجزائر بمجاعة كبرى ووقعت الحاجة إلى الأقوات، فأمر الداي لتموين البلاد، بالذهاب إلى موانئ البحر الأسود لشراء القمح، وقد بيع ذلك القمح بثمانية وعشرين فرنكا للصاع الواحد وعلى الرغم من ذلك كان لابد من تنصيب الجنود عند باب كل مخزن"[3].

وتمتاز الثورة التي تعرض لها اليهود في سنة 1805م بحدتها وخطورتها، لما خلفته من ضحايا وما نتج عنها من تدمير وهجرة جماعية لليهود إلى الخارج. فقد ابتدأت هذه الثورة يوم 28 جوان 1805م، عندما قتل التاجر **نفطالي بوشناق** رئيس الطائفة اليهودية، عند خروجه من قصر الجنينة على يد جندي، الذي أطلق عليه النار قائلا: "تحية إليك يا ملك الجزائر"[4].

---

1) Jean, Hanonne, Aperçu sur les Israélites Algériens et sur la communauté d'Alger, J.Carbonel, Alger, 1922, P.28.

2) Berbrugger,(A), «l'Affaire Bakri d'après un document inédit», in, R.A(N°13), 1869, PP.60-63.

3) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 160.

4) Bloch, op.cit, P.99.

وانسحب الجاني بهدوء إلى معسكر، حيث بقي معتصما به إلى أن جاءه العفو من الداي الذي أرسل له بسبحته رمزا للعفو عنه[1]، وقد استقبل اغتيال **بوشناق** بارتياح كبير لدى الناس، حيث كانوا ينظرون إليه على أنه المتسبب في المجاعة التي تعاني منها البلاد، لقيامه بتصدير الحبوب إلى الخارج بكميات كبيرة زمن الرخاء. وما أن ذاع خبر مقتل **بوشناق** في المدينة، خرج الشعب في ثورة عارمة، تبعها نهب الحي اليهودي وتخريب بعض المحلات التجارية، وقتلوا حوالي اثنين وأربعين شخصا[2].

وقام **الخزناجي** بحملة قمعية شديدة ضد من اشتبه فيهم بالتورط في أعمال القتل والنهب ضد اليهود، فاستدعى رئيس الشرطة وطلب منه إلقاء القبض على كل مشتبه فيه وطلبه على أن لا يقل عدد من يطلب منهم يوميا عن عشرة أشخاص حسب رواية **الزهار**: "وإذا نقص واحد من العشرة أصلبك مكانه، فأخذ في قبض المسلمين وصلبهم... واستمر ذلك في البلاد أياما"[3].

واستغل **أحمد خوجة** هذا الاستياء فعمل على تأليب الناس والجند ضد الداي والخزناجي، وحبك المؤامرة مع عناصر من الجيش للتربع على كرسي الدايليكية، وقد تمت مبايعته في نفس اليوم الذي قتل فيه **مصطفى باشا** وذلك يوم الجمعة 5 جمادى الثانية 1220هـ الموافق لـ 29 أوت 1805م[4].

---

1) Grammont, Histoire..., op.cit, P.361.

2) تضاربت الأرقام حول عدد ضحايا هذه الحوادث من خمسين إلى مائتي قتيل. والمعروف أن القنصل الفرنسي تانفيل تمكن من إنقاذ حوالي 200 يهودي في مقر قنصليته.

أنظر: Grammont, idem

وأيضا: الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 88.

3) نفسه.

4) المصدر نفسه، ص 89-95.

وكان لهذه الحادثة تأثير سيئ في الأوساط اليهودية بالجزائر، إذ لجأ منهم حوالي 200 شخص إلى مركب القنصل الفرنسي، كما هاجرت نهائيا من مدينة الجزائر 100 عائلة يهودية إلى تونس على متن سفينة فرنسية وفي 10 جويلية 1805م هاجرت 200 عائلة بما فيهم أفراد عائلتي **بوشناق وبكري** إلى لفورنة[1].

وهذه الثورة مع أنها تبين الجانب السلبي من حياة الجالية اليهودية بالجزائر، إلا أنها في نفس الوقت تعبر بصدق عن بقاء هذه الجالية دخيلة على المجتمع الجزائري المسلم، إذ لا يربطها ببقية السكان سوى المصالح المادية التي كانت تحصل عليها من الأعمال التجارية والصفقات الاقتصادية المربحة، والتدخل في الشؤون السياسية والعسكرية للبلاد.

1) André, Chouraqui, Marche vers l'occident, les Juifs d'Afrique du Nord, P.U.F, Paris, 1952, P.84.

فقدان الجيش لأهميته

لقد اهتمت أيالة الجزائر بمسألة التجنيد في أواخر العهد العثماني وبالرغم من هذه السياسة فإن هذا لم يساهم في عملية بناء جيش نظامي قوي يعتمد عليه في الأزمات، بل ساهمت عملية فتح باب التجنيد على مصراعيه إلى تكوين فرقة من المرتزقة همّها الوحيد جمع الأموال. وأمام تدهور الأوضاع المالية للجزائر خلال الفترة المذكورة وانعدام ضبط المصاريف وتحديد النفقات، ظهر عجز مالي كبير. ومما يلاحظ في هذا السياق أن الدولة اهتمت بالجانب المالي في تسيير الإدارة. مع العلم أن المهام المالية كانت أهم ما يطلب من الموظفين عند القيام بوظائفهم.

وقد جمدت هذه المهام نشاط الموظفين في مختلف الأسلاك وجعلتهم يعيشون في ظل الخوف من إجراءات العزل والتغريم. وبذلك أصبح همها الوحيد هوالتمكن من جمع أكبر كمية من المال في أقصر وقت حسب تعبير **كولومب**[1].

ومن هذه الاستنتاجات يتضح أن المؤسسة العسكرية خلال العهد العثماني لم تكن بمعزل عن هذه القضايا المالية، والتي أثرت فيها بشكل كبير، جعلت العديد من أفراد الجند يفرون من ثكناتهم خارج الجزائر. ونستشف خلفيات هذه الأحداث من الفرمان الصادر عن السلطان **محمود الثاني** بتاريخ 11 ربيع الأول 1242هـ/أكتوبر1826م، إلى حاكم تونس **حسين باي** (1824-1835) يطلب منه منع الجنود الهاربين من أيالة الجزائر من الإقامة أوعبور أراضي تونس، ويجب تسليمهم فورا إلى وكيل الجزائر بتونس المكلف بالتجنيد[2].

1) Colombe (M), l'Algérie Turque, in, initiation à l'Algérie, Maison Neuve, Paris, 1957, PP.115-116.

2) مج 3190، اللف الأول، ورقة 190.

أولا: فشل سياسة التجنيد:

عرفت إيالة الجزائر منذ مطلع القرن التاسع عشر اختلالا في التوازن المالي، وبالرغم من التجاء الحكام إلى الزيادة في إنعاش الخزينة بواسطة الضرائب، بالقوة العسكرية، مع محاولة إحياء نشاط البحرية بتشجيع غزوات الرايس حميدو وملائمة الظروف الدولية التي كانت وراء حروب وتوسعات **نابوليون** الأول في القارة الأوروبية، كل هذه العوامل ساعدت بقسط وافر في تغطية العجز المالي للإيالة بين سنتي 1805 و1815م بأرباح بلغت ثمانية ملايين فرنك[1]. لم تكن لهذه الوسائل أي مظهر إيجابي، بل ساهم ذلك في نشوب ثورات عديدة وجدت في الزوايا وسيلة للتعبير عن كراهيتها للسلطة الحاكمة، مما انجر عنه تناقص في عدد المجندين الوافدين من المشرق، والذين عجزت الإيالة عن توفير مرتباتهم وتسديدها في الآجال المحددة.

وبفحص الوثائق العثمانية اتضح أن بعض الدايات عجزوا عن تسديد مرتبات الجند. وهذا ما تؤكده رسالة الداي **عمر باشا**، إلى السلطان **محمود الثاني** متحدثا عن ذلك: "إننا ملزمون على دفع أتاوات ما بين ثلاثين وأربعين ألف إنكشاري، ففي سالف الزمن كنا ندفع أجورهم على دفعة واحدة، ولكن منذ عشر سنوات لم تتمكن من مضاعفة أتاواتهم، كذلك كنا نسدد أجور كل شهرين، أما اليوم فإن تسديد أتاواتهم يتم مرة واحدة كل أربعة أشهر بالنسبة للبعض، وستة أشهر بالنسبة للبعض الآخر، وقسم ثالث تسدد أجورهم كل سنة... يا حضرة السلطان بالنظر إلى قلة عدد الانكشاريين، فإننا نطلب منكم أن ترسلوا لنا عدد من الجنود من الأقاليم..."[2].

1) حول نشاط الرايس حميدو، راجع:
- Devoulx, «un exploit des Algériens en 1802», in, R.A, (N°9), 1865, PP.126-127.
- Devoulx, «les registres des prises maritimes», in, R.A, (N°16) , (1872), PP.70-80.

2) عبد الجليل، التميمي، بحوث...، المرجع السابق، ص 142.

وتشير الوثائق العثمانية إلى حالات كثيرة عن تدهور أوضاع الجند وفشل سياسة التجنيد التي اتبعتها الإيالة، وهذا ما تبرزه حالات الغيابات المتكررة، ونرصد أمثلة ذلك في نصوص نعتبرها المصدر الوحيد لمثل هذه القضايا: "رسالة من حسين آغا محلّة الغرب إلى حسين داي في 2 ذي الحجة 1243هـ/1827م، يخبره عن غياب اثنين وثلاثين جنديا"[1]. ونص آخر: "رسالة من إسماعيل آغا محلة الشرق إلى حسين داي في 1242هـ/1826م، يبلغه عن غياب خمسة وعشرين جنديا من المحلة"[2]. وتذكر لنا وثيقة أخرى: "رسالة من مصطفى آغا ثوبة مستغانم إلى حسين داي في 20 ذي القعدة 1244هـ/1829م، يبلغه عن نقص اثنين وأربعين جنديا من جنود النوبة"[3].

إن الخوف من انقطاع عمليات التجنيد، جعلت إيالة الجزائر، تعمل على تحسين علاقاتها مع الباب العالي باستمرار، ذلك أن السلطات العثمانية كثيرا ما استعملت ورقة التجنيد كوسيلة للضغط على الجزائر.

ففي عام 1798م –بعد احتلال **بونابرت** لمصر– أصدر السلطان أمر إلى الداي **مصطفى باشا** يأمره بإعلان الحرب على فرنسا والعمل على إلقاء القبض على كل الرعايا الفرنسيين الموجودين بتراب الإيالة أو سجنهم وبالاستيلاء على سفنهم أو إغلاقها مع سجن قنصل[4] فرنسا في الجزائر[5].

وبالرغم من مطالب السلطان الملحة إزاء هذه القضية، تغاضت الجزائر على مثل هذه الأوامر، فأصدر السلطان فرمانا بموجبه تمنع سفن

1) مج 3190، الملف الأول، ورقة 267.
2) مج 3190، الملف الأول، ورقة 223.
3) مج 3190، الملف الأول، ورقة 320.
4) قنصل فرنسا جان فون سانت أندري (J.Von saint, André) (1796–1798م).
5) مج 3190، الملف الأول، ورقة 65.

إيالات كل من تونس وطرابلس الغرب والجزائر من الدخول إلى الموانئ التركية. كما أمر بطرد وكلاء الجزائر المكلفين بالتجنيد في أزمير[1].

لقد تلكأ الداي **مصطفى** طويلا قبل أن يتخذ موقفا حول هاته القضية حيث اضطر في النهاية تحت ضغط الرأي العام في الداخل والإلحاحات السلطان العثماني إلى إعلان الحرب ضد فرنسا في 21 ديسمبر 1798م[2].

نلاحظ أن **عمر باشا** قد ربط علاقاته بالباب العالي، وصرح أنه على استعداد لتنفيذ أي أمر يصدره السلطان بشأنه. وقد طلب من السلطان تسهيل تجنيد الانكشاريين من أزمير، وقد وصل خلال سنتين 1290 انكشاريا[3]. كما أن **عمر باشا** طلب من الباب العالي سرّا، توفير الأسلحة للجزائر وتونس، وطرابلس الغرب لتجهيز جيوشهم، حتى يقفوا ضد تهديدات الأوروبيين[4].

وبفحص دقيق للوثائق اتضح أنه في أوائل رمضان 1230 هـ/فيفري 1815م، تراجع الباب العالي عن قراره بمنع الجزائر من تجنيد المتطوعين في الأناضول مقابل توقف البحرية الجزائرية عن اعتراض سفن الدول التي لها علاقات مع الدولة العثمانية أو من رعايا السلطان[5].

لقد أثار اعتداء الأسطول الجزائري على سفن رعايا الدولة العثمانية في بحر ايجه والبحر الأبيض المتوسط حفيظة السلطان **محمود الثاني** الذي أصدر عام 1239هـ/1823م، فرمانا يمنع الجزائر من تجنيد المتطوعين من منطقة أزمير. ويبدو أن الجزائر كانت بحاجة ماسة إلى متطوعين جدد، فاضطر الداي **حسين**، إلى إرسال اعتذار لسلطان، الذي

---

1) نفسه.

2) جمال، قنان، معاهدات...، المرجع السابق، ص 192.

3) Colombe, «contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence», in, R.A (N°87), 1943,»…,op.cit, P.169.

4) عبد الجليل، التميمي، بحوث...، المرجع السابق، ص 59.

5) مج 3190، اللف الأول، ورقة 25.

أبدى تفاهما للوضع وأرسل فرمانا إلى مناطق التجنيد يتضمن رفع حالة المنع، وتعيين **الحاج سعيد** رئيس الدائيات في أزمير[1]. ولا شك أن سبب إخفاق الحكام في السيطرة على مجريات الأحداث كان نتيجة لعدة عوامل منها سياسة التجنيد الفاشلة التي اتبعها الدايات. فعندما كانت الجزائر في حاجة إلى جنود جدد لتدعيم صفوف جيشها، قامت السلطات في أواخر العهد العثماني بإرسال الدائيات إلى تركيا لتجنيد المتطوعين. ولم يكن هؤلاء ملتزمين بقواعد التجنيد كما عهدت الأيالة من ذي قبل.

ثانيا: تراجع أهمية التجنيد:

لقد وقع خلال العقد الثالث من القرن التاسع عشر حدثان كان وراء تراجع وتدهور التجنيد. تمثل أحدهما في الحرب اليونانية العثمانية[2] التي حولت البحر الأبيض إلى ساحة قتال دائم بين اليونانيين والعثمانيين. وقد انعكس آثار هذه الحرب على اتصالات القائمة بين الجزائر والدولة العثمانية، لا سيما مدينة أزمير التي كانت المصدر الرئيسي لتجنيد المتطوعين. وهذا ما عبر عنه الباش داي **الحاج حسين** بأزمير في إحدى رسائله إلى **حسين باشا** في مدينة الجزائر في أول ربيع الأول عام 1242هـ/1827م، حيث أخبره بإرسال المتطوعين إلى الجزائر وطلب إرسال عشرة دائيات بغرض المساعدة[3].

لقد ساهم انتشار المجاعة والأوبئة بمدينة الجزائر وغيرها من مدن الإيالة في هلاك عدد كبير من السكان، وعلى رأسهم أفراد الجند، وفي هذا السياق ما رصده **كاثكارت** عن ثكنات مدينة الجزائر قبل 1786م

---

1) خط همايون عدد: 17216، تاريخ 1239 هـ.

2) حول الحرب اليونانية العثمانية، راجع:

Devoulx, «Recherches sur la coopération de la régence d'Alger à la guerre de l'indépendance Grecque», in, R.A(N°1),1856-1857 , PP.129-136/207-211.

3) مج 3190، اللف الأول، ورقة 186.

والتي كانت مكتظة بالجنود حسب تعبيره، وبعد اجتياح الطاعون بمدينة الجزائر في تلك السنة، هلك الجند، فأصبحت الثكنات شبه خالية[1].

ومن خلال رواية **الزهار** نستشف عناصر أسباب انتشار وباء الطاعون بمدينة الجزائر، الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى عنصر الوافدين المتطوعين القادمين من مدن الأناضول حيث يذكر لنا: "وفي سنة 1201هـ/1786م، جاء الوباء للجزائر، حتى وصل عدد الأموات أحيانا خمسمائة جنازة كل يوم، ويسمى بالوباء الكبير، قيل أنه أتى من بر الترك في مركب مع رجل يدعى **ابن سماية**، وطال الوباء بالجزائر إلى سنة 1211هـ/1796م..."[2]. وحسب **بربروجر** فإن وباء الطاعون جاء من طرف البحارة القادمين من اسطامبول[3].

ولم يقتصر دور الأمراض الفتاكة في تناقص عدد أفراد الجيش، بل ساهمت الثورات في إنهاكه، بالإضافة إلى إحالة الكثير ممن تقدموا في السن إلى التقاعد أو العجز عند القيام بأداء الواجب العسكري.

بإمكان القارئ أن يستشف من خلال الإحصائيات الخاصة بالتجنيد، الصعوبات التي كانت تواجهها عمليات جلب المتطوعين إلى الجزائر، وهذا منذ مستهل القرن التاسع عشر.

---

1) كاثكارت، المصدر السابق، ص 100.

2) الزهار، المصدر السابق، ص 51.

والملاحظ أن مدينة الجزائر قد عرفت طوال العهد العثماني ثلاث موجات متتالية من وباء الطاعون، المرحلة الأولى (1778–1788م)، والثانية (1792–1804م)، والثالثة (1816–1822م).- للمزيد راجع:
N.Saidouni, op.cit, PP.358-367

3) Berbrugger, «un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu'en 1819», in, exploitation scientifique de l'Algérie, 1847, T2, P.225.

ونلاحظ من خلال جدول قدوم المتطوعين إلى الجزائر، أن أعداد المجندين منذ 1801م وإلى غاية الاحتلال الفرنسي سنة 1830م كان في تناقص مستمر رغم محاولات بعض الدايات إعطاء حركة نشيطة لهذه العملية[1].

- جدول قدوم المتطوعين (1801 - 1830م) إلى الجزائر -

التاريخ	عدد المجندين	المعدل السنوي
1801 – 1809 م	2264	251 مجندا
1810 – 1820 م	4115	411 مجندا
1820 – 1830 م	4154	415 مجندا

والظاهر أن الأرقام الواردة في دفتر أجور الانكشارية لا تعكس لنا حقيقة عدد المجندين في الإيالة ويبدو هذا من خلال إحصاء محمد باشا (1815م)، الذي وصل عددهم في عهده أربعة آلاف مجند منهم سبعمائة خارج الخدمة[2]، وبسبب قدوم متطوعين جدد بلغ عدد المجندين في عهد الداي **عمر** 1290م مجندا جديدا[3]. ويذكر القنصل الأمريكي **شالر** أن **علي باشا** قتل من الإنكشارية ألف وخمسمائة[4]، أما الذين تمكنوا من الفرار فيذكر **الشريف الزهار** أنه جهز لهم الحملات لمطاردتهم في جميع أنحاء الأيالة بعد أن قتل منهم خلقا كثيرا بيده ونفي بعضهم[5].

---

1) Colombe, «contribution»…, op.cit, P.180.

2) Boyer,(pierre), la vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention Française, Paris,Hachette,1963, P.94.

3) عبد الجليل، التميمي، بحوث...، المرجع السابق، ص 59.

4) شالر، المصدر السابق، ص 176.

5) الزهار، المصدر السابق، ص 136.

وقد استعان الداي **علي خوجة** بجموع الكراغلة وفرق زواوة عام1817م لقمع ثورة الانكشارية، والتي ذهب ضحيتها حسب تعبير **دي غرامون** (De Grammont) حوالي ألفين ومائتين من الجنود، من بينهم مائة وخمسين ضابطا، إلى جانب اتخاذ تدابير صارمة أهمها توقيف التجنيد من المشرق[1].

ويبدو أن محاولة الداي **حسين** الرامية إلى تنشيط عملية التجنيد داخل الإيالة، كانت وراء حادثة المروحة عام 1827م، حيث تشير رسالة الداي **حسين** إلى الصدر الأعظم في نفس السنة والتي يلتمس من خلالها السماح بجمع المتطوعين لفائدة الجزائر: "منذ عدة سنوات لم تتحصل الأوجاق على فرق عسكرية من الأناضول، وهو في حاجة إلى فرق تركية، ولهذا نرجو من حضرتكم الموافقة على إرسال بعض الفرق من المتطوعين من أزمير والمناطق الساحلية للإمبراطورية"[2].

ومن خلال رصد الوثائق العثمانية استطعنا أن نسجل مدى الاهتمام الكبير الذي أبدته حكومة الباب العالي بخصوص إرسال متطوعين جدد إلى الجزائر، وخاصة بعد إصلاحات 1826م[3]. وفي هذا السياق تشير وثيقة بتاريخ 13 جمادى الثانية 1242هـ/ديسمبر 1826م: "رسالة الحاج حسين باش دائي الجزائر من مدينة أزمير يعلم فيها بإنشاء نظام

1) Grammont, Histoire…, op.cit, PP.381-382.

2) Erküment, Kuran, «La lettre du dernier Dey au grand Vizir de l'empire Ottomane», », in, R.A(N°96), 1952,P.192.

3) بادر السلطان محمود الثاني عام 1826م بإصلاحات عميقة داخل النظام الجديد على غرار التنظيمات العسكرية الأوروبية. لكن مشروعه باء بالفشل وتم اغتياله على يد عناصر الجيش.

الانكشارية من طرف الباب العالي وسماح السلطات العثمانية باختيار أحسن الجنود لإرسالهم إلى الإيالة، وهذا ما مكنه من جمع ما بين 40 و50 متطوعا"[1]. ومن الواضح أن تناقص عدد أفراد الجيش عشية الاحتلال كان في تزايد مستمر، وهذا ما سجله **رين** (Rinn)[2]:

المنطقة	عدد الجنود
مدينة الجزائر	345 جنديا
بايليك التيطري	50 صبايجيا (فارسا) 120 جنديا
وهران	156 جنديا

واستطعنا أن نرصد من واقع الوثائق انحطاط قيمة التجنيد الذي صار يتم بين صفوف الانكشارية المسرحين عن الخدمة في الأناضول حيث تشير الوثيقة: "رسالة من الحاج خليل باش دائي الجزائر في أزمير إلى حسين باشا بتاريخ 13 جمادى الثانية 1242هـ/ ديسمبر 1826م، يخبره عن الصعوبات التي صارت تعرقل عملية تجنيد المتطوعين بسبب إنشاء النظام الجديد في الدولة العثمانية. وأن التجنيد صار يتم بين صفوف الانكشارية المسرحين ويعلمه بإرسال خمسين متطوعا إلى الجزائر"[3].

1) مجموعة 3190، اللف الأول، ورقة 257.

2) Rinn, (Louis), «le royaume d'Alger sous le dernier Dey», in, R.A(N°41), 1897, PP.136-142.

3) مج 3190، اللف الأول، ورقة 196.

وبإمكان القارئ أن يستشف من مصدر معاصر للأحداث أمثلة على ذلك: "كان من أسباب انحطاط البلاد إرسال مندوبين إلى أزمير يجمعون الأجناد، وبدلا أن يتبع هؤلاء المندوبون الطريقة القديمة التي لم تكن تسمح بأن يجند في الميليشيا إلا الرجال النزهاء الذين لهم جاه ومكانة، فإنهم كانوا يفتحون أبواب الميليشيا لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدبوا وأدينوا. وكان يوجد من بين المجندين يهود ويونانيون ختنوا أنفسهم... صارت تلك الميليشيا التي لا مبدأ لها ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل، ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة بحسب هواهم"[1].

وتعتبر سياسة التجنيد إحدى العوامل الأساسية التي كانت وراء تدهور الأوضاع وفساد المؤسسة العسكرية، فبعدما كان الجيش يدافع عن البلاد، أصبح مصدر ومنبع الفوض والقلاقل. وبالرغم من ذلك ظل باب التجنيد مفتوحا حتى أواخر الحكم العثماني بالجزائر، حيث تكشف لنا وثيقة هي عبارة عن رسالة من **محمود بن أمين** السكة وكيل الجزائر في تونس إلى **ابراهيم** وكيل الحرج في 26 رجب 1241هـ/1826م، يخبره فيها بوصول سفينة إلى حلق الوادي بتونس وعلى متنها 84 متطوعا جديدا متوجهين إلى الجزائر[2].

ولأخذ فكرة تقريبية عن عدد القوات النظامية البرية العاملة في إيالة الجزائر خلال فترات مختلفة، نثبت الجدول التالي:

---

1) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 149.

2) مج 1903، ورقة 41.

المصدر	الفترة	العدد
وثيقة سرية إسبانية (1)	1536 م	1800 رجلا
غراماي (Gramaye)[2]	1619 م	12000 رجلا
هايدو (Haedo)[3]	1624 م	6000 رجلا
دان (Dan)[4]	1634 م	22000 رجلا
شاو (Shaw)[5]	1720-1734 م	ما بين 1500 و16000 رجلا
طاسي (Tassy)[6]	1724 م	12000 رجلا
بايصونال (Peyssonnel)[7]	1724 -1725 م	12000 رجلا

---

1) أحمد توفيق، المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 278.

2) Gramaye(de.Jean, Baptiste), les cruautés exercés sur les chrétiens dans la ville d'Alger en barbarie, Paris,1620,s P.201.

3 Haedo, «Topographie et histoire générale d'alger», tradition(Monnereau et Berbrugger, in, R.A(N°14), 1871, P.490..

4) Grammont, Histoire, …, op.cit, P.240.

5) Shaw, (Dr), Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, ect, et de cet état, Trad.de l'anglais avec de nombreuses augmentations par J.Mac carthy, Paris, Malin, 1830, P.186.

6) Tassy, (laugier de),Histoire du royaume d'Alger, Paris, éd Loysel, 1992, P.57.

7) Peyssonnel, et Desfontaines,Voyages dans les régences de tunis et d'Alger, Pub.par.M.Delureaud de la malle, Paris, Gide, 1838, P255.

فو (Fau)[1]	1729 م	20000 مشاة وفرسان
ستانداري (Standari)[2]	1764 م	7000 رجلا
فانتوردي بارادي (N.de Paradis)[3]	1788 م	ما بين 7000 و8000 رجلا
كيرسي (Kercy)[4]	1791 م	10000 رجلا
بوتان (Boutin)[5]	1808 م	10000 رجلا
دي بو اتافيل (Dubois Thainville)[6]	1809 م	10000 رجلا
شالر (Shaler)[7]	1816-1824 م	4000 رجلا
تشريفات (Tachrifat)[8]	1829 م	3861 رجلا

---

1) Fau,organisation judiciaire d'Algérie,Alger,A.Jourdan,1887, P255.

2) سلفاتور، بونو، "العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي"(ترجمة: أبو القاسم التومي)، مجلة الأصالة، العدد 6-7، الجزائر 1972، ص 117.

3) V. De Paradis, Tunis et Alger au XIIIe siècle présenté par Joseph .Cuoq, Sindbad, Paris, 1983, P.109.

4) kercy, Mémoire sur Alger en 1791, Pub par G.Esquer, libraire ancienne Honore, champion, Paris, 1927, P.104.

5) Boutin, Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger.pub.par G.Esquer, Paris, champion, 1927, PP.44-45.

6) Dubois.Thainville, Mémoire sur Alger 1809, pub.par, G.Esquer, Paris,champion, 1927, P.131.

7) شالر، المصدر السابق، ص 51.

8) Tachrifat, P.36.

الفصل الرابع

انهيار أيالة الجزائر

مشاريع فرنسا لاحتلال الجزائر:

أولا: مشاريع فرنسا لاحتلال الجزائر: تعود مشاريع الحملة الفرنسية على الجزائر إلى عهد الثورة الفرنسية[1]، فقد طلب وزير البحرية من **جان فون سانت أندري** القنصل الفرنسي الأسبق الإجابة على عدد من الأسئلة تتعلق بالوضع العسكري والحالة السياسية للجزائر، ولكنه طلب من وزير البحرية الاستفادة من تقرير **دو كرسي** (De Kercy) حول مشروع تجديد حملة ضد الجزائر في سنة 1791، والذي ضمنه معلومات عن تحصينات مدينة الجزائر، وعن مدفعية الحصون، وعدد القوات البرية والبحرية التي تتوفر عليها الجزائر في تلك الفترة[2].

وفي سياق الاستعدادات العسكرية، أعد الضابط **بيير هولان** (P.Holane) في أكتوبر 1802م، تقريرا مفصلا عن الجزائر، يتضمن معلومات تاريخية، فحدد سكان العاصمة بنحو تسعين ألف نسمة، والقوات العسكرية تضم قرابة أربعة عشر ألف جندي مشاة، وما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف فارس، وبإمكان الحكومة تعبئة ما بين خمسين إلى ستين ألف جندي في حالة حرب، غير أن الجيوش تشكو من مدفعية الميدان، أما القوات البحرية فهي تتشكل من ست عشرة سفينة إلى جانب خمسين

---

1) هناك مشاريع فرنسية أخرى لغزو الجزائر وهناك حملات وقعت قبل الثورة الفرنسية 1789م، أنظر: Alfred, Nettement, Histoire de la conquête d'Alger, Jacques le coffre et Cie librairie, Paris, 1856, PP.105-115.

2) De Kercy, op.cit, PP.117-118.

زورقا مخصصة للدفاع عن الميناء، ويتوفر الأسطول في مجموعه على 423 فوهة مدفعية[1].

وبمجرد أن أبرم **نابوليون** معاهدة **"تلسيت** – "Tilsit للسلام عام 1807م، حتى وجه أنظاره إلى الجزائر، فقد قررت فرنسا إيفاد الضابط المهندس **بوتان** إلى الجزائر في مهمة تجسسية. وغادر بوتان ميناء طولون يوم 9 ماي 1808م، وعندما وصل إلى الجزائر، اتصل بالقنصل الفرنسي، **تانفيل** الذي ساعده في إنجاز مهمته من خلال زيارته للأماكن الحساسة[2].

ولم يكتف **بوتان** بدراسة السواحل الجزائرية فحسب، بل تسلل إلى ضواحي مدينة الجزائر، وجمع معلومات مهمة عن البلاد، كما وضع خرائط ورسومات موضحا فيها التحصينات، وعدد القوات الفرنسية الضرورة لاحتلالها.

وأكد **بوتان** في مقدمة التقرير الذي أعده، أن النقطتين الأساسيتين اللتين تستدعيان الاهتمام أكثر هما: اختيار المكان اللائق إنزال القوات قرب العاصمة (ساحل سيدي فرج)، والنقطة الثانية، فإن الجزائر في نظره لا تستطيع تعبئة أكثر من ستين ألف جندي، كما حدد الوقت الملائم للإنزال فيما بين شهري ماي وأكتوبر[3]. ولم يتمكن **نابوليون**، من تنفيذ مشاريعه وتحقيق أطماعه الرامية إلى احتلال الجزائر، نظرا للمشاكل التي ظهرت في إسبانيا والحملة الروسية. وهكذا وضعت خطة غزو الجزائر في رفوف الأرشيف، ولكنها استعيدت وأزيل عنها الغبار وطبقت سنة 1830م.

ومن بين المشاريع الخطيرة لاحتلال الجزائر، مشروع محمد باشا حاكم مصر، فقد اقترح القنصل الفرنسي بالاسكندرية **دروفتي** (Drouvetti) على حكومته في سنة 1826م، أنه بإمكان محمد علي القيام

1) جمال، قنان، العلاقات...، المرجع السابق، ص 153–154.

2) انظر مشروع بوتان في: Nettement, op.cit, PP.64-67.

3) Boutin, op.cit, PP.89-90.

بحملة ضد الأيالات المغاربية. ففي شهر سبتمبر عام 1829م وجه رئيس وزراء فرنسا **بولينياك** (Polignac) مذكرة إلى الملك شرح فيها فوائد المشروع المشترك بين فرنسا ومحمد علي[1].

وفي أكتوبر عام 1829م اقترح السفير الفرنسي باسطامبول **جيليومينو** (Guilleminot) على السلطات العثمانية إصدار فرمان وتقديم مساعدات عسكرية، من شأنها يشن **محمد علي** حملة عسكرية على الجزائر، ولكن الباب العالي رفض هذه الاقتراحات[2].

ولم يتحقق المشروع بسبب التدخل الإنجليزي الذي هدد بتدمير الأسطول المصري بمجرد خروجه من الميناء، كما تردد محمد علي على الغزو لأسباب أخلاقية ودينية، بالإضافة إلى تدخل روسيا والنمسا[3].

ثانيا: الحصار البحري الفرنسي للسواحل الجزائرية:

عرفت إيالة الجزائر أزمة سياسية واقتصادية حادّة شملت أنحاء البلاد منذ مطلع القرن الثامن عشر، وهذا بموازاة التقدم الصناعي والتقني الذي مكن الدول الأوروبية من تحدي القوة الجزائرية، منذ أواسط القرن السابع عشر. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه علينا بإلحاح، هو هل هناك عوامل ساهمت في هذا التقهقر والانهيار؟

إن ما توفر لدينا من معطيات يسمح لنا بإعطاء صورة واضحة عن هذه العوامل، منها تدهور بنية الجيش الذي بدل أن يكون قوة ردع

1) G.Douin, Mohamed Ali et l'expédition d'Alger 1829-1830, le caire, 1930, PP.7-9.

2) Orhan, Kologlu «Tendance de régionalisme en Egypte waqai misriyya vis-à-vis de l'occupation de l'Algérie par la France (1830)», in, R.H.M, N°65, Zaghoun, I.F.T.R.S, Mai, 1994, PP.70-73.

3) Le Marchand, op.cit, P.160.

ومواجهة، أصبح يثير القلاقل في البلاد. فحكام الجزائر يختفون من جراء فتنهم إما بالنار أو السم، والملاحظ أنه ما بين 1798 و1830م، تم اغتيال ستة دايات من ثمانية، كما استقال البايات عن السلطة المركزية، فمثلا بايليك قسنطينة عرف ما بين 1803 إلى 1830م ستة عشر بايا[1].

ولدينا مؤشرات عدة تثبت أن أتراك الجزائر لم يتمكنوا من الاندماج في المجتمع بمختلف شرائحه، وفي مجموع البلاد يلاحظ السقوط الحر لعدد المجندين من الأناضول. وتكشف لنا وثيقة بتاريخ 15 جمادى الأولى 1245هـ/1830م، أن الداي حسين كان مهتما بقضية التجنيد وهذا من خلال رسالة بعث بها **مصطفى قبطان** سفينة مفتاح الجهاد في الإسكندرية يخبر فيها بإرسال 24 متطوعا إلى الجزائر على متن سفينة مصرية متجهة إلى صفاقس بتونس[2].

ونستشف من الأرقام التالية التي وضعها كولومب بخصوص المجندين من الأناضول خلال عقدين، التراجع الكبير للتجنيد الذي بلغ النصف[3].

1801 –1809 م:	2264 متطوعا
1810 – 1819 م:	4115 متطوعا
1820 – 1829 م:	1245 متطوعا

1) عرف الإقليم ما بين 1736 و1792م، أربعة بايات وهم:
حسين باي الدعو بوحنك: 1736–1754م.
حسين باي زرق عينو: 1754–1756م.
أحمد باي القلي: 1756–1771م.
صالح باي: 1771–1792م.
للمزيد أنظر: محمد الصالح، العنتري، فريدة منسية... المصدر السابق، ص 56–63.

2) مج 3190، اللف الأول، ورقة 344.

3) Colombe, op.cit, P.180.

ففي سنة 1830م كان عدد القوات النظامية بالجزائر 15000 رجلا، منها 8000 ينتمون إلى العنصر التركي، و7000 كرغلي وهي تتوزع بدار السلطان بـ 8542 جندي، منها 5092 تركي و3450 كرغلي. والملاحظ أن معظم هذه القوات كانت متمركزة في مدن دار السلطان، الجزائر: 5697 البليدة والقليعة: 490، واد الزيتون وسيباو: 2265، شرشال: 90[1].

وتجدر الإشارة إلى أن عدد القوات تقلص بسبب النظام الجديد الذي أقره السلطان العثماني **محمود الثاني** منذ 1826م كما ذكر سابقا، مما أدى إلى انهيار القوة التركية في مقابل التزايد المستمر لأعداد الكراغلة وقبائل المخزن وخاصة قبائل جرجرة وزواوة.

كما عرفت البحرية الجزائرية مرحلة الضعف والانكماش منذ منتصف القرن الثامن عشر، فشحت الغنائم وقل عدد الأسرى وتناقصت الأتاوات، وتراجع بذلك المثل القائل: "أقوى بحرية في العالم بتعداد بحارتها وقوة أسطولها، وشجاعة رياسها"[2].

وتعود عوامل الضعف الذي لحق بالبحرية الجزائرية إلى ما يلي:

– قوة النفوذ المالي لليهود بالإيالة حيث سيطرت مؤسسة **بكري وبوشناق** على تجارة الخشب المادة الأساسية لبناء الأسطول. كما منحهم الداي **مصطفى** حق احتكار هذه التجارة بالإضافة إلى المواجهات البحرية العديدة للسفن الجزائرية، فما بين 1812 إلى 1826م، لم تتمكن الجزائر من تجديد قطع أسطولها البحري[3].

ويفيدنا نص وثيقة بمعلومات عديدة ذات أهمية كبيرة، منها ما يتعلق بالمساعدات العثمانية التي طلبها الداي **حسين** في رسالة وجهها إلى

1) Tachrifat, PP.32-35.

2) Perrot, (A.M), Alger, Esquisse, Topographie du royaume et de la ville, Paris, ladvocat, 1830, P.75.

3) Garrot, op.cit, PP.654-655.

السلطان **محمود الثاني** بتاريخ 18 جويلية 1819م، جاء فيها ما يلي: "... نريد مهندسين لتعليم صناعة السلاح للجزائريين... كما نطلب إرسال الذخيرة التالية: 40 مدفعا وست مدافع مهراس، و9000 كوزة مدفع و15000 قنطار من ملح البارود، و40 فرقاطة، وألف فوهة مدفع، وألفين قنطار من النحاس، و1200 عارضة للسفن..."[1]، وفي سياق الرسالة، طلب **الداي حسين** من وزير البحرية العثمانية **خسرو** باشا السماح لوكلاء الجزائر بالأناضول من السماح بتجنيد المتطوعين.

– قلة البحارة العاملين بالسفن بعد أن عزف الأهالي عن ركوب البحر باستثناء جماعة البساكرة، حيث فضل الأتراك الخدمة في الجندية داخل البلاد[2].

– التحالف الأوروبي ضد القوى الإسلامية بالبحر المتوسط إثر الحروب النابولونية، وقد تمكنت الدول الأوروبية بفضل هذا التحالف من فرض حصار بحري إثر مؤتمري فينا (1815م) **وإكس لاشابيل** (1818م) وهذا ما ساعد على تصفية البحرية الجزائرية بحجج واهية مثل إطلاق الأسرى والامتناع عن القرصنة.

– اختلال التوازن في الميزانية العامة للبحرية، فلم تتمكن الأتاوات من سد عجز الخزينة، حيث سجلت في عام 1822م ظاهرة خطيرة تتمثل في دفع أربع دول أوروبية للأتاوة، بلغت 96 ألف دولار إسباني[3].

والجدول التالي يوضح لنا مصاريف الحكومة في مجال البحرية لعام 1822م[4].

---

1) عبد الجليل، التميمي، المرجع السابق، ص 34.

2) Dubois Thainville, op.cit, P.190.

3) شالر، المصدر السابق، ص 50.

4) المصدر نفسه، ص 51.

– العمال – الحرفيين داخل الورشات:	21.000 دولار إسباني
– شراء الخشب والحبال:	60.000 دولار إسباني
– رواتب الضباط والبحارة:	75.000 دولار إسباني
– رواتب الجنود:	700.000 دولار إسباني

في 24 أوت 1815م عينت فرنسا، **بيير دوفال**[1]، قنصلا جديدا بالجزائر، والجدير بالملاحظة أن **دوفال**، كان من المتحمسين لاحتلال الجزائر، إذ أكد لحكومته في عدة مناسبات سهولة إنزال الجنود في السواحل الجزائرية[2].

ويروى عن **دوفال** أنه شخصية مريبة حيث تورط في عدة قضايا غير شريفة، كما أن الداي حسين اتهمه بالتهاون مع التجار اليهود[3].

وبمناسبة عيد الأضحى الذي صادف 29 أبريل 1827م[4]، وقعت ضربة المروحة المشهورة. فقد حضر كالعادة القناصل الأجانب، ومن بينهم **دوفال** لتهنئة الداي، ودار الحديث بين الباشا والقنصل الفرنسي

---

1) تولى القنصل دوفال (من 20 أوت 1815م إلى 11 جوان 1827م) مهمة القنصلية في القنصليات الفرنسية بآسيا الصغرى. وكان يتكلم العربية والتركية.

2) Roux,(ch), la France et l'Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête, Paris,F.Alacan,1832 , P.523.

3) سيمون، برايفر، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال (ترجمة وتقديم وتعليق: د/أبو العيد دودو)، الجزائر: دار هومة 1998، ص 40.

4) اختلفت المصادر في تحديد وقوع حادثة المروحة، فنيتمون يذكر أن الحادث وقع يوم 30 أبريل 1827م. أنظر: Nettement, op.cit, P.142. إلا أن جل المصادر تنص على أن الحادثة وقعت في 27 أبريل أنظر: برايفر، سيمون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال(ترجمة و تقديم وتعليق: أبو العيد دودو)، الجزائر: دار هومة،1998، ص 34. وأيضا: Hadj Ahmed, Efendi, «la prise d'Alger- racontée par un Algérien», Trad.ottocar de shlechta, in, journal Asiatique, N°29, 1962, P.322. Alfred, Michel, «la prise d'Alger racontée par captif», in, R.A(N°19), 1875, PP.471-482.

حول رد فرنسا على طلبه الخاص بتصفية ديون اليهوديين، فكان رد القنصل غامضا ولعله كان استفزازيا، وفي رواية **حمدان خوجة** جاء جواب **دوفال** كالآتي: "إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم"[1]. فأمر الداي بخروج القنصل وعندما لم يتحرك ضربه بالمروحة التي كانت بيده. وحسب اسكير، فإن دوفال في تقريره إلى حكومته ادعى بأنه ضرب ثلاث مرات[2].

وتفيدنا رواية **حمدان خوجة** بأن الضرب وقع مرة واحدة[3]، وقد علق الطبيب الألماني **سيمون برايفر** (Simon preiffer) الذي مكث بالجزائر السنوات الخمس الأخيرة من العهد العثماني (1826-1830م): "أن القنصل الفرنسي انصرف إلى منزله حيث اجتمع ببقية القناصل الأوروبيين، وكلف قنصل سردينيا بالقيام بالأعمال الفرنسية في الجزائر[4]، وفي يوم 12 جوان ظهرت في ميناء الجزائر سفينة بقيادة القبطان كولي (Collet) صعد القنصل **دوفال** على متنها، وطلب **كولي** من الباشا تقديم اعتذاره للقنصل على متن السفينة[5]، ولما رفض الداي اقتراحات كولي، أعلن هذا الأخير الحصار في 16 جوان 1827م.

وكان الحصار البحري الفرنسي أهم حلقة في السياسة العدوانية التي انتهجتها الدول الأوروبية إزاء الجزائر. فقد اعتمدت فرنسا على فرض شروط الترضية التي تطالب بها مبدأ القوة الحربية وأسلوب التهديد العسكري، وتنص هذه المطالب التي تقدم بها قائد السفينة البرلمانية

---

1) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 180.

2) Esquer, les commencements..., op.cit, P.63.

3) حمدان، خوجة، نفسه.

4) سيمون، برايفر، المصدر السابق، ص 38-39.

5) أبو القاسم، سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 3، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982م، ص 24.

لابروفانس إلى حكومة الداي على أن يبعث إلى السفينة بوفد من كبار الموظفين برئاسة وكيل الحرج ليقدم **لدوفال** الاعتذارات العلنية، وهي الرسالة التي بعث بها الأميرال **كولي** إلى الداي **حسين** بتاريخ 14 جوان 1827م، وتأكيدا لهذا الاعتذار يرفع لبعض الوقت العلم الفرنسي على كل القلاع الجزائرية، وقصر الداي، والميناء، وتطلق بعد ذلك مائة طلقة مدفعية. فإذا رفض الامتثال لتلك الشروط خلال أربع وعشرين ساعة يبدأ الهجوم الفرنسي على الجزائر[1].

وبسبب قصور الدبلوماسية الجزائرية وموقفها السلبي، ما فعله قنصلي انجلترا وسردينيا في الجزائر حيث أبلغا قائد الأسطول الفرنسي **كولي** رغبة الداي وميله لتسوية نزاعه مع فرنسا بالطرق السلمية[2]، وحسب رواية **الزهار** فإن الداي أمر "وكيل الحرج، وباش طربجي، أن يضربوا السفينة إذا انتهت الساعتان"[3]. ويحدثنا صاحب المرآة على عكس **الزهار**، بأن الداي كان جاهلا لمثل هذه التصرفات، "لم يكن على علم بها ولكننا نقول، إن السيد مسؤول على أخطاء عبده"[4]، ويضيف في مكان آخر: "إن طلقات المدافع المشؤومة التي أطلقت على مركب **لابروفانس** هي التي ضخمت الشكاوى وتسببت في الحرب"[5]. **فحمدان خوجة** بهذا القول يلقي تبعات النزاع الفرنسي الجزائري وما ترتب عليه من حصار وغزو على تصرف الداي نفسه، لأنه لم يحسن حسب رأيه تسيير الأمور: "فلو أسند منصب وزير البحرية إلى رجل جدير بهذه الوظيفة لما نشبت الحرب"[6].

---

1) Paul, Azan, l'expédition d'Alger, 1830, Paris, 1931, PP.23-24.

وأيضا: Plantet, op.cit, T2, PP.563-564

2) Roux, op.cit, P.600.

3) الزهار، المصدر السابق، ص 167.

4) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 184.

5) نفسه.

6) نفسه.

والواقع أن الرجل الوحيد من حاشية الداي الذي عمل جاهدا للتصدي للحصار منذ بدايته هو قائد الجيش **يحي آغا** الذي سارع إلى: "تحصين المدينة، وذهب إلى سيدي فرج وبنى هناك حصنا من اثني عشر مدفعا، وجعل العسة من العسكر الجديد في كل حصن وعين لهم المؤونة"[1]، وتجب الملاحظة هنا أن وثيقة تفيدنا بيقظة آغا العرب بما كان يخطط قبل الحصار، حيث أخبره وكيل الجزائر **مصطفى** المقيم في الاسكندرية بخبر الجاسوس الفرنسي الذي زار الجزائر ثم غادرها إلى ميناء طولون[2].

ومن بين الترتيبات التي قام بها الداي في هذا السياق أنه أمر باي قسنطينة **الحاج أحمد**، بالاستيلاء على المؤسسات الفرنسية الواقعة في عنابة والقالة[3].

وقد حاول الأسطول الجزائري فك الحصار الذي ضرب على موانئ الجزائر، فأمر الداي **حسين** بتعبئة إحدى عشرة سفينة حربية وهي معلومات كان الداي قد أخبر بها السلطات العثمانية في الصدر الأعظم في جمادى الأولى 1243هـ/19 ديسمبر 1827م[4].

وقد حدد **دوفو** هذه السفن على الشكل التالي[5]:

	نوع السفينة	اسمها	عدد المدافع
.1	فرقاطة:	الطولنية	بـ 50 مدفعا
.1	كورفيت:	الفسيلة	بـ 40 مدفعا
.1	كورفيت:	المشير توفيق	بـ 36 مدفعا

1) الزهار، المصدر السابق، ص 163.

2) مج 3190، اللف الأول، ورقة 115.

3) Feraud, (Charles), «Destruction des établissements Français de la calle d'après des documents indigènes en 1827», in, R.A(N°17), 1873, PP.421-437.

4) Kuran, op.cit, PP.188-198.

5) Devoulx, «la marine»..., op.cit, P.420.

.1	كورفيت:	قارة	بـ 25 مدفعا
.1	بولاكر:	قارة	بـ 20 مدفعا
.1	بريك:	نعمة الهدى	بـ 16 مدفعا
.1	بريك:	نعمة الهدى	بـ 16 مدفعا
.1	غليوطة:	الفتية	بـ 16 مدفعا
.1	غليوطة:	المنصورة	بـ 24 مدفعا
.1	غليوطة:	المنصورة	بـ 12 مدفعا
.1	غليوطة:	المنصورة	بـ 14 مدفعا
	المجموع	11 سفينة	عدد المدافع: 268 مدفعا

أما **نيتمون** (Nettement) فحددها بما يلي[1]:

.1	فرقاطة من الحجم الكبير	بـ 18 مدفعا
.1	كروفات	من 20 إلى 24 مدفعا
.1	بريك	من 6 إلى 8 مدافع

وقد تمكن الفرنسيون من سد طرق المواصلات البحرية في وجه الجزائر. فحدث نقص كبير في الواردات الأوروبية، وأخذ الأهالي يتذمرون ويشكون من قلة الكسب، بالإضافة إلى الخبر الذي أشاعه سكان المدينة، عن مؤامرة تحاك ضد الداي، اجتمع فيها المتآمرون في ضريح سيدي بنور بجبل بوزريعة[2].

ويعود السبب في نجاح الحصار هو فقدان البحرية الجزائرية تفوقها البحري منذ القرن الثامن عشر، فالأسطول الجزائري كان قد تعرض

1) Nettement, op.cit, PP.160-161.

2) الزهار، المصدر السابق، ص 169.

للتلف أثناء هجوم اللورد **اكسموث** (1816م) وفقد بعض قطعه إثر معركة نفارين التي جرت وقائعها أيام 8 و9 و10 أكتوبر 1827م.

حيث شارك الأسطول الجزائري بغليوطتان مسلحتان بـ 28 مدفعا، وكرفاطة مجهزة بـ 32 مدفعا وقطعتان من نوع البريك مزودتين بـ 38 مدفعا، قد انتهى أمرها إلى التدمير في المعركة إلى جانب الأسطول المصري والعثماني في حربهما ضد القوات الأوروبية المتحالفة مع اليونان[1].

كما تعرضت القطع الباقية لأضرار جسيمة في أول صدام بحري لها مع الأسطول الفرنسي يوم 4 أكتوبر 1827م، وبسبب الضعف العسكري وانهيار النظام الدفاعي للجزائر، أعلن **حسين باشا** أنه سوف يعطي لكل جزائري يستولي على مدفع من مدافع العدو مكافأة تشجيعية قدرها 1000 قرش[2].

والحقيقة أن استغلال الوثائق تمكننا من العثور على معطيات جديدة بخصوص ضعف الأسطول الجزائري وعدم قدرته على فك الحصار، وتكشف لنا وثيقة بتاريخ 15 ربيع الأول 1243هـ 1827م، أن **علي رايس** قائد الأسطول الجزائري قد تعرض للمطاردة من طرف السفن الفرنسية التي حاصرته في ميناء وهران[3].

وتسبب الحصار في تكاليف مالية باهضة أثقلت عاتق البحرية الفرنسية، بحيث تجاوزت في ظرف سنتين مليوني فرنك فرنسي، ولم يغنم الأسطول الفرنسي أية سفينة جزائرية تزيد قيمتها عن 20 ألف فرنك، وهذا بشهادة النائب الفرنسي **دوبورغ** (Duborg) في 9 جوان 1829م[4].

---

1) للمزيد حول وقائع معركة نفارين راجع:

ناصر الدين، سعيد وني، ورقات جزائرية، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000، ص 351–370.

2) Nettement, op.cit, P.164.

3) مج 3190، اللف الأول، ورقة 233.

4) Ch.André, Julien, «la question d'Alger devant les chambres sous la restauration», in, R.A(N°63), 1922, P.428.

ويرى المؤرخ الجزائري **سعيدوني** بأن الشيء الإيجابي الوحيد لهذا الحصار بالنسبة للجزائريين هو أنه كان بمثابة صدمة نفسية أخيرة تعرض لها الحكم العثماني بالإيالة الجزائرية، وأشعرت الأهالي على مختلف طبقاتهم بضعف حكومتهم وقصورها، وأظهرت لهم مدى التفوق الفرنسي المعتمد على المهارة الحربية والتقنيات العسكرية[1]، بعد أن ظل هؤلاء الناس مدة طويلة: "معتادين على احتقار الكفار والاستهانة بهم"[2].

ثالثا: التدخل العسكري الفرنسي واستسلام الحكومة:

تعودت الكتابات التاريخية الفرنسية عندما تتعرض للأسباب التي دفعت بحكومة شارل العاشر (1824-1830) Charles X إلى جرد حملة لغزو الجزائر. أن تبرز في مقدمة هذه الأسباب مسألة الديون التي للتاجرين، **بكري وبوشناق** على الخزينة الفرنسية، لارتباطها المباشر بتمثيلية "ضربة المروحة"، التي جعلت فرنسا تنتفض للثأر "كرامتها التي أهينت" في شخص قنصلها بالجزائر **بيير دوفال**. وهذه النظرة التي بنتها مدرسة التاريخ الاستعماري الفرنسية لخلفية الأزمة الفرنسية الجزائرية، التي اندلعت عام 1827م، لا تزال هي السائدة لدى تلاميذ هذه المدرسة الذين كرسوها حتى في كتاباتهم المتأخرة[3].

وفي يوم 7 فبراير 1830م، أعلنت فرنسا التعبئة في الجيش وبدأت الاستعدادات لتجهيز الحملة. وفي 12 مارس بعثت فرنسا، بمذكرة إلى الحكومات الأوروبية تخطرها بالقرار الذي اتخذته وأكدت في نفس الوقت أن استعداداتها العسكرية تستهدف الجزائر لوحدها. وعلى أن الحكومة

---

1) ناصر الدين، سعيدوني، ورقات جزائرية، ص 383.

2) سيمون، برايفر، المصدر السابق، ص 45.

3) شارل اندري جوليان يمثل هذا الاتجاه في آخر تأليف له عن الجزائر تحت عنوان: Julien, (Charles. André), Histoire de l'Algérie contemporaine, 1830-1871, Paris, 1964.

الفرنسية لم تذكر الأسباب بل قدمت أسباب واهية مثل حادثة المروحة لتبرير الغزو. وتكشف لنا وثيقة التي هي عبارة عن تقرير أرسله أحد المخبرين إلى الداي **حسين**، يخبره حول المعارضة التي ظهرت في مجلس الشيوخ الفرنسي حول إقرار إعلان الحرب ضد الجزائر، وإثارة مسألة الديون التي ترتبت على فرنسا من جانب الجزائر والمقدرة بسبعة ملايين فرنك[1].

وقد فند "**مارسيل أمريت**" أسباب الغزو الفرنسي للجزائر حيث يقول: "لم يكن هدف فرنسا من الحملة القضاء على القرصنة لأن القرصنة توقفت منذ عام 1818م، والدليل على ذلك، أننا لم نجد في سجل الغنائم البحرية الجزائرية سوى 12 سفينة إسبانية، وسفينتين بابويتين، وأن هاتين الدولتين كانتا في حرب مع الجزائر. كما أن قضية تحرير الأسرى المسيحيين، لم تكن سببا لشن حملة عسكرية ضد الجزائر، لأنه لم يكن يوجد في سجون الجزائر سوى مائة سجين، كانوا يعتبرون أسرى حرب"[2].

وفي نفس السياق أضاف "أمريت" أنه: "بعد حصار طويل، لم تجد فرنسا حادثا جديدا تبرر به حملتها العسكرية، لذا اتخذت من قضية قصف سفينتها **لابروفانس**[3]، من قبل الجزائر، سببا لتنفيذ مشروعها إلا أن هذا السبب لا يكفي أن يكون مبررا، لأن القصف كان مجرد خطأ ارتكبه الجنود الجزائريين، وأن الداي قام بعزل المسؤولين عن هذه الحادثة"[4].

---

1) مج 3190، اللف الأول، ورقة 382.

2) Emerit, «une cause de l'expédition d'Alger; le trésor de la casbah», in, Actes du 89, congrès des sociétés savantes d'Alger, 1954, P.172.

3) في 30 جويلية 1829م، قدم وفد فرنسي برئاسة دولابروتونيار (la Brotonnière) على ظهر سفينته (La provence) للتفاوض مع حكومة الداي، وحل المشكلة العالقة بين البلدين غير أن هذه المفاوضات باءت بالفشل. وعندما غادرت السفينة الميناء اقترحت من بطاريات ودفاعات العاصمة، فاضطر الطوبجية إلى إطلاق النار عليها، للمزيد راجع: حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 183–184.

4) E... une cause», P.172.

والظاهر أن هناك أسباب اقتصادية وسياسية واستراتيجية ودينية، كانت وراء الغزو الفرنسي للجزائر، يمكن حصرها في العناصر التالية: اعتبر المسؤولون في باريس أن الوقت مناسب لإنجاز مشروع عظيم يحقق لفرنسا مكاسب كبيرة، منها التوسع الإقليمي في شمال إفريقيا كما يسمح لها بجني فوائد كبيرة في المجالات المختلفة تبوأ لها مكانة سياسية ومعنوية مرموقة على الساحة الأوروبية. ولا بأس أن نشير إلى التقرير الذي وجهه وزير الحربية الفرنسية **كليرمون دي طونير** (C. De Tonnerre) إلى الملك **شارل العاشر**(1824–1830) في عام 1827م، جاء فيه ما يلي: "توجد مراسي عديدة على السواحل الجزائرية، التي يعتبر الاستيلاء عليها ذو فائدة كبيرة. كما تحتوي أراضيها على مناجم غنية بالحديد والرصاص، ويتوفر فيها الملح والبارود بكميات هائلة، وإلى جانب ذلك، توجد الكنوز المكدسة في قصر الداي وهي تقدر بأكثر من مائة وخمسين مليون فرنك"[1].

وبخصوص الأسباب السياسية، فالمعلوم أن فرنسا كانت تمر بأزمة سياسية خطيرة في عهد الملك شارل العاشر، لذا حاول هذا الأخير إيفاد حملة إلى الجزائر لتحويل أنظار الشعب الفرنسي عن الأوضاع الداخلية[2]. أما الأسباب الاستراتيجية، فتعود إلى الصراع التقليدي بين فرنسا وإنجلترا حول مناطق النفوذ في الحوض الغربي للمتوسط، والظاهر أنه منذ سيطرة إنجلترا على مضيق جبل طارق وجزيرة مالطة، ازداد الاهتمام الفرنسي بالجزائر باعتبارها قاعدة بحرية أمامية في الحوض الغربي للبحر المتوسط[3]. في حين تركزت الأسباب الدينية في تحقيق

---

1) ibid, P.173

2) Azan, (Paul), op.cit , P.25.

3) Esquer, les commencements, ..., op.cit, P.30.

الانتصار المسيحي على الجزائر المسلمة، لأن فرنسا كانت تشعر أنها بفضل النجاح الذي تحققه ضد ألد أعداء المسيحية بواسطة هذه الحملة.

أقر الملك **شارل العاشر** مشروع الحملة في 7 فبراير 1830م، وأصدر مرسوما ملكيا بتعيين الكونت **دي بورمون** قائدا عاما للحملة والأميرال **دوبيري** قائد للأسطول. وقد زود الملك "**دي بورمون**" بأوامر سرية تسمح له في حالة الضرورة بتولي القيادة العليا للقوات البرية والبحرية[1].

ووفرت فرنسا لهذه الحملة كل الإمكانيات اللازمة لنجاح غزوها للجزائر، فقد وصل عدد الجنود إلى حوالي أربعين ألف جندي[2]، بينما قدر عدد السفن بـ 675 سفينة منها 103 سفينة حربية. واجتمعت القوات بمعداتها في المناطق الساحلية الممتدة من طولون إلى مرسيليا لتنطلق بتاريخ 25 ماي 1830م.

وتفيدنا وثيقة بمعلومات عديدة ذات أهمية كبيرة، منها ما يتعلق بالحملة الفرنسية، جاء فيها: "رسالة من مصطفى رايس قائد السفينة الجزائرية مفتاح الجهاد بالاسكندرية إلى حسين باشا في 5 رمضان 1245هـ/1830م. يخبره فيها بإعداد فرنسا حملة عسكرية لغزو الجزائر، ويقدر عدد الجنود بأربعين ألف ويكون الهجوم على الجزائر عبر مستغانم والمرسى الكبير وسيدي فرج. وستحملهم إلى السواحل الجزائرية مائة وخمس عشرة سفينة حربية بالإضافة إلى أربعمائة سفينة تجارية محملة بالمؤن والذخيرة"[3].

وقبل إنهاء التحضيرات طبع الفرنسيون بيانا سريا، قام العملاء والجواسيس والقناصل بتوزيع عدة نسخ منه في مختلف أرجاء الجزائر، وكان الهدف الرئيسي من هذا البيان هو إضعاف معنويات الجزائريين وبالتالي التخلي عن مساندة حكومة الداي، ومما جاء في البيان المذكور: "أن الفرنسيين جاءوا إلى الجزائر لتأديب الداي الذي أساء إلى شرف

1) Azan, op.cit, PP.51-52.

2) تذكر بعض المصادر الفرنسية أن القوات الفرنسية المتجهة إلى الجزائر في ماي 1830م، تقدر بـ 37617 رجلا، معظمهم من القوات البرية. ويرافق هذه القوات مجموعة من الحيوانات تضم 4546 حصانا وبغلا، أنظر:
Gustave, Gautherot, La conquête d'Alger 1830, Bibliothèque Payot, Paris, 1929, PP.46-47.

3) مج 3190، الملف الأول، ورقة 350.

فرنسا بسبب جهله، وليس لاحتلال البلاد. فطلبوا من الأهالي الانضمام إلى الفرنسيين والتعاون معهم ضد الأتراك، وأنهم يضمنون لهم أراضيهم وأملاكهم، وسيحترمون مقدساتهم بما فيها المساجد"[1].

والظاهر أنه كان للبيان الذي وزعه الفرنسيون تأثير كبير على بعض الأشخاص، وكان هؤلاء قد اقتنعوا بأن الفرنسيين قد جاءوا "محررين" للجزائريين من سلطة الأتراك، فأصبح هؤلاء من أنصار الحل السلمي، وقد تسبب البيان "الغامض الفارغ" الذي كان المقصود منه الدعاية فقط، في شل الطاقة المحاربة لدى بعض الجزائريين[2]، وبخصوص التحضيرات العسكرية عن الجانب الجزائري تطلعنا رسالة بعث بها الحاج محمد مفتي الجزائر إلى شقيقه بأزمير قبل الحملة: "يخبره بالاستعدادات العسكرية للجزائر من تحصين الأبراج بألف مدفع، واعتناء الجنود بأسلحتهم، ومواظبتهم مع الداي على القيام بشعائر الإسلام من صلاة وصيام والسماع لدروس الوعظ والإرشاد"[3].

نزلت القوات البرية الفرنسية بسيدي فرج بتاريخ 14 جوان 1830م، وتطلعنا رواية **أحمد باي** عن الظروف التي تم فيها إنزال القوات الفرنسية حيث يقول: "إن العدو نزل في غرب الجزائر برجاله وفرسانه، ولكن لم يكن أحد يملك الجنود والفرسان لرده، كما أنه لم يكن ثمة شخص مستعد لمحاربته، مما سمح للعدو أن ينزل جنوده ويحفر الخنادق وينصب مدافعه ويحارب المسلمين المشتتين الذين لا يملكون البارود

1) بخصوص المنشور الفرنسي الذي وزع بالجزائر قبل الاحتلال تحت عنوان تصريح الجنرال دي بورمون إلى الجزائريين بتاريخ 18 جوان 1830 م. راجع:
- Brebrugger et Bresinier, «Première proclamation Française aux Algériens», in R.A(N°6), 1862, PP.147-156.
- أبو القاسم، سعد الله، آراء وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981م، ج1، ص 271-280.

2) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 213.

3) مج 3190، الملف الأول، ورقة 117.

والذخيرة ... إن منطقة سيدي فرج كانت خالية من المدافع والخنادق، وكان هناك فقط اثنا عشر مدفعا نصبت في بدء إعلان الحرب"[1]، وإن ما توفر من معطيات بخصوص عمليات الإنزال نجدها عند **حمدان خوجة** الذي أضاف: "وفي اليوم الذي نزل فيه المارشال **دي بورمون** مع جيشه لم يكن تحت تصرف الآغا سوى 300 فارس ولم يكن مع باي قسنطينة إلا عدد قليل من الجنود"[2].

وفي أول مواجهة مع الجيش الفرنسي أثبتت القوات الجزائرية عجزها وضعفها في مواجهة المحتل. فقد تمكن الفرنسيون من نزول بسيدي فرج دون مقاومة تذكر، وتمكنوا بعد ذلك من تحطيم كل الدفاعات التي لم تكن سوى 12 مدفعا كما ذكرنا سابقا، أما الجزائريون فانسحبوا إلى هضبة أوسطى والي (اسطاوالي) في انتظار الدعم من مختلف جهات الإيالة.

رغم الاستعدادات الظاهرية، فإن الداي بدل أن يستعمل القوات في الهجوم ضد الفرنسيين في سيدي فرج أبقاها بعيدة عن العاصمة بعدة كيلومترات، وكان الداي ينظر بثقة إلى جنوده وتحصيناته، وكان يعتقد أن القصبة لا تهزم وأنها تستطيع أن تقاوم عدة سنوات، ولم يدعم معسكرات سوى ببعض مئات من الجنود[3].

ويفيدنا نص وثيقة بمعلومات عن محاولة **ابراهيم آغا** القيام بالتحضيرات العسكرية في منطقة سيدي فرج بتاريخ 26 ذي الحجة 1245هـ/1830م: "رسالة من إبراهيم آغا العرب الموجود بسيدي فرج إلى **حسين** باشا يترقب نزول الفرنسيين، ويطلب إرسال المؤن للجيش مثل العنب والسمن والزيت والبشماط والشعير، كما يطلب إرسال

---

1) عبد الجليل، التميمي، المرجع السابق، ص 44 – 45.

2) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص

3) أبو القاسم، سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الجزائر، 1982، ص 39.

مختصين في حفر المتاريس (الخنادق) وإخباره بقدوم بعض فرسان القبائل من أجل المقاومة، ولكنهم رفضوا الانضمام إلى جيش الآغا"[1].

وحسب رواية **برايفر** فإن هزيمة الجيش الجزائري في معركة أسطاوالي تعود إلى هروب القبائل وانسحابها من ميدان القتال، مما أتاح الفرصة للقوات الفرنسية بطلق الهتافات: هيا... يحيا الملك فاستولوا على الذخيرة والخيام ما بين ستمائة وثمانمائة خيمة، إلى جانب المدفعية الجزائرية[2].

وبالرغم من ذلك فإن **حسين باشا** كان يصر على الإبقاء على الآغا حتى هزيمته في أسطاوالي. ويحمل **حمدان خوجة** الداي **حسين** مسؤولية تعيينه "**للآغا إبراهيم**" قائد للجيش ليحارب فرنسا: "بدون جيش منظم وبدون ذخيرة وبدون مؤونة وبدون شعير للخيل وبدون المقدرة الضرورية على مواجهة الحرب"[3].

عند الهزيمة في أسطاوالي (19 جوان 1830م) هرب **إبراهيم** آغا من الميدان وترك خلفه الجيش والخيام، والفرقة الموسيقية والأعلام[4]، وأمام هذه الأوضاع المزرية، عزله **حسين** باشا ودعا المفتي (شيخ الإسلام) "**ابن العنابي**"[5] وأعطاه سيفا وأمره بجمع الشعب وإقناع الناس بالجهاد دفاعا عن البلاد. كان المفتي رجلا خاضعا ولكنه لا يصلح للقيادة[6].

---

1) مج 3190، الملف الأول، ورقة 357.

2) سيمون، برايفر، المصدر السابق، ص 80.

3) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 196.

4) نفسه.

5) ألف ابن العنابي كتابا بغرض إصلاح جيش الإيالة، وقد دعى إلى اقتباس النمط العسكري الأوروبي، والإصلاحات العسكرية التي عمل بها محمد علي باشا حاكم مصر.
أنظر: محمد بن محمود، بن العنابي، السعي المحمود في نظام الجنود، (تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983م.

6)

وفي نفس الوقت كان الجيش الفرنسي يقترب من قطعة مولاي حسن (قلعة الإمبراطور) زاد ذلك فقدان الأمل بنجاح الحملة، أما قيادة الجيش فتولاها باي التيطري **حاج علي مصطفى بومرزاق** (1809–1830). ورغم أن القائد الجديد كان يمتاز بالشجاعة والتجربة فإنه اكتفى بجمع الغنائم واختيار البنادق الطويلة لإطلاق الرصاص على الفرنسيين[1].

ومن سوء حظ الداي حسين أنه أوكل مهمة الدفاع عن حصن مولاي حسن، "**للخزناجي مصطفى**"، الذي كان حسب "**حمدان خوجة**" يتآمر على الداي ويسعى للاستيلاء على الحكم ثم يعقد صلحا مع فرنسا وفق شروطهم وعندما تحرك الجيش الفرنسي نحو حصن مولاي حسن، اضطر الخزناجي إلى نسف مخزن البارود الصغير الذي كان في القلعة فأحدث ذلك ضجة اهتزت له المدينة[2].

ونستشف هدف هذه الرواية من خلال **الزهار** الذي تحدث عن عنف المعركة التي أدت إلى مقتل الكثير من الفريقين، ومن بين الناجين الخزناجي الذي أمر بإشعال النار في مخزن البارود في الحصن مما نتج عنه انفجار كبير، سبَّب هلعا بين السكان[3].

وبعد استيلاء القوات الفرنسية على قلعة مولاي حسن جمع **حسين باشا** أمناء الطوائف وأعيان المدينة وأعضاء الحكومة للأخذ برأيهم بين مواصلة المقاومة أو الاستسلام. وقد وضع أمامهم السؤال التالي: هل تعتقدون أنه من الصواب مواصلة المقاومة ضد الفرنسيين أو يجب تسليم المدينة إليهم والتوقيع معهم على معاهدة استسلام؟[4] وشيئا فشيئا بدأت روح الهزيمة تدب في أوصال الجهاز الإداري والجهاز الاجتماعي، وهذا

---

1) المصدر نفسه، ص 198.

2) المصدر نفسه، ص 199.

3) الزهار، المصدر السابق، ص 174.

4) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 200.

راجع بالدرجة الأولى إلى البيان الذي وزعه الفرنسيون وكان له أثر على نفسية الجزائريين وقد تحدثنا عن ذلك فيما سبق وفي 4 جويلية 1830م أرسل الداي **حسين** وفدا يتكون من كاتبه **مصطفى** مصحوبا بالقنصل الإنجليزي، إلى جانب **أحمد بوضربة وحسن بن حمدان بن عثمان خوجة** كمترجمين إلى مقر القيادة الفرنسية للتفاوض مع **دي بورمون**، والاتفاق معه على شروط الاستسلام. والظاهر أن **مصطفى** كان يهدف إلى التفاوض باسم الخزناجي لأنه كان عضوا في المؤامرة ضد الداي[1] غير أن **دي بورمون** حسب الرواية الفرنسية رفض المؤامرة وقبل باقتراح **حسين** داي ينص على الاستسلام حيث تم التوقيع عليه بتاريخ 5 جويلية 1830م[2].

ومما جاء في بنود معاهدة الاستسلام[3] التي وقعها الداي **حسين** مع القائد الفرنسي **دي بورمون**: "أن تسلم جميع حصون المدينة والميناء للقوات الفرنسية قبل الساعة العاشرة، في 5 جويلية 1830م، وفي نفس الوقت يضمن قائد الحملة للقوات الانكشارية نفس الحقوق والحماية التي يضمنها للداي وحاشيته"[4].

وفي 10 جويلية غادر الداي **حسين** مدينة الجزائر على متن سفينة فرنسية تدعى (جان دارك Jeanne Darc)، برفقة حاشيته المتكونة من 58 رجلا وامرأة[5]، في حين بدأ قائد الحملة في ترحيل ألفين وخمسمائة

---

1) المصدر نفسه، ص 202–203.

2) أبو القاسم، سعد الله، محاضرات...، المرجع السابق، ص 46.

3) أنظر تفاصيل المعاهدة في:

حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 203–204.

4) Copie du registre manuscrit des arrêts du gouvernement général de l'Algérie de 1830 à 1834, in, manuscrit de la bibliothèque nationale d'Alger, sous le numéro 3306, P.1.

5) سيمون، برايفر، المصدر السابق، ص 130.

انكشاريا من الجزائر على متن سفن بياستير إسبانية كمنحة للسفر[1] أما الانكشارية المتزوجين فقد سمح لهم بالبقاء مع أسرهم، غير أنه سرعان ما شملهم قرار الترحيل بحجة رفضهم البقاء في الجزائر خوفا من انتقام الحضر واليهود بمدينة الجزائر[2].

والواقع أن السبب الحقيقي الذي كان وراء طرد الانكشارية هو التخوف الفرنسي من إثارة هؤلاء للثورة والاضطرابات مستقبلا، فقد جاء في تقرير **عمر أفندي** محتسب أزمير بتاريخ 1246هـ/1830م، بخصوص رسائل وجهت إليه بشأن الانكشارية العزاب الذين أخرجوا من الجزائر بعد سقوطها، وقد تم ترحيل 2500 على متن أربع سفن فرنسية إلى المدن التالية: سالونيك، أولة، فوجة، فقد عبر المحتسب "بأن هؤلاء من الأرذال والفوضويين الذين لا يسمح لهم بالتوجه نحو مدينة أزمير"[3]، إذن هكذا كان مصير الجيش الانكشاري وهو يغادر الجزائر للمرة الأخيرة، فقد تم القضاء على السلطة العثمانية السياسية (الداي) والعسكرية (الانكشارية).

ومن العوامل التي ساهمت في هزيمة القوات الجزائرية، نقص التحضير النفسي للمحاربين، واستخدام الفرنسيين أسلحة أكثر تقدما وخططا حربية مدروسة منذ أيام **نابوليون**[4]. والخطأ الاستراتيجي الذي وقع فيه الداي **حسين** هو عزل وقتل **الآغا يحي** بعد اتهامه بالتآمر ضده وكان يتولى القيادة العامة للجيش منذ اثني عشرة سنة مما أكسبه خبرة واسعة وتجربة في كل ما يتعلق بفنون الحرب والتنظيم العسكري، كما كان يحظى بالطاعة والاحترام لدى الجنود، ويتمتع بشعبية واسعة[5].

---

1) le Marchand, op.cit, PP.287-288.

2) Nettement, op.cit, P.467.

3) خط همايون، عدد: 22530، تاريخ 1246هـ.

4) جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 453.

5) الزهار، المصدر السابق، ص 136.

وأوكل الداي القيادة العامة للجيش إلى صهره **الآغا ابراهيم** الذي قيل عنه بحق أنه "لم يكن قائدا ممتازا في يوم من الأيام، ولم يكن يعرف الشيء الكثير عن التكتيك العسكري"[1].

ولم يفعل **الآغا إبراهيم** عندما وصل الجيش الفرنسي إلى سواحل سيدي فرج، رغم أنه كان يعلم بالمكان الذي تدخل منه الحملة إلى الجزائر، كما أنه اطلع على أخبار الحملة فيما يخص مكونات الجيش الفرنسي[2]. وما فعله هو جمع سكان "متيجة" لمواجهة القوات الفرنسية وهؤلاء بدورهم لم يكونوا يعرفون شيئا من أمور الحرب سواء بيع الحليب، أما الفرسان العرب الذين يتمتعون بخبرة حربية والذين جاءوا إلى مدينة الجزائر لمساعدته، فكانوا يقيمون في أطراف المدينة[3].

كما رفض **الآغا إبراهيم** الأخذ بنصيحة الحاج **أحمد باي** قسنطينة الذي قال بأنه ليس من السياسة في شيء أن تجمع قواتنا في نقطة واحدة، وإن من الواجب توزيعها بحيث يحمل جزء منها غرب سيدي فرج حتى تمنع العدو من تحقيق هدفه وهو الوصول إلى العاصمة، ولكن **الآغا إبراهيم** تشبث بخطته وأجاب الباي بقوله: "إنكم لا تعرفون التكتيك الأوروبي، إنه يتعارض كل المعارضة مع التكتيك العربي"[4].

وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك انه (الآغا) كان جاهلا بالتكتيكين معا، حيث جمع القوات والعتاد في منطقة الحراش الواقعة شرقي العاصمة، والتي تبعد عن منطقة سيدي فرج بحوالي أربعين كيلومترا[5].

---

1) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 188.

2) المصدر نفسه، ص 189.

3) المصدر نفسه، ص 190.

4) المصدر نفسه، ص 192.

5) Azan, op.cit, P.88.

ولم يستطع الداي حسين من السيطرة على الأوضاع الداخلية حيث كان يواجه مؤامرة الانقلاب من طرف أنصار الآغا يحي، وقد تزعم الفئة المدعو مصطفى خوجة الذي أراد قتل الداي حسين وفتح باب المفاوضات مع الفرنسيين، فإذا لم تقبل فرنسا شروطهم يستدعون ليتدخلوا للتدخل، ولكن المؤامرة اكتشفت وأمر الداي حسين بقتل سبعة من أعضائها[1]، وقد حدث ذلك قبل دخول الفرنسيين إلى الجزائر بأسبوعين فقط، ولا يستبعد أن تكون هذه المؤامرة من تدبير الجواسيس الفرنسيين لإضعاف الجبهة الداخلية في الجزائر وإثارة الفوضى والفتنة داخل العاصمة.

وكانت الدسائس تحاك ضد الداي حسين حتى أثناء المعركة من قبل الخزناجي والمكتابجي، فالأول أمر الجنود بإشعال النار في مخزن البارود التي أدت إلى انفجار قلعة السلطان وهذا مقابل مائة سلطاني ذهبا لمن يقوم بذلك، فكانت النتيجة تهدم المنازل وإثارة الخوف والرعب في نفوس السكان[2]. بينما الثاني فقد فاوض القائد الفرنسي باسم **الخزناجي**، واقترح على قائد الحملة **دي بورمون** أنه يحمل إليه مقابل ذلك رأس **حسين داي** ثم يبرم مع فرنسا معاهدة تكون حسب رغبتها[3].

لقد تمخضت عن الحملة الفرنسية على الجزائر نتائج عديدة، تجعلنا نجزم بالضعف السياسي والعسكري الذي شهدته الإيالة في أواخر العهد العثماني، لأن مظاهر الإصلاحات كانت متأخرة، ولم تحقق أهدافها. كما ولدت الحملة في الجزائر شعورا قويا بالمقاومة بمجرد إدراك أن نوايا

---

1) حول هذه الحادثة راجع:

- الزهار، المصدر السابق، ص 169.
- سيمون، المصدر السابق، ص 126.

2) الزهار، المصدر السابق، ص 174.

3) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 203.

فرنسا هو استعمار الجزائر، وترددت الأناشيد وأقوال المداحين تندد بطرد الفرنسيين. وفي هذا السياق نسجل نشيد أطفال الجزائر بمناسبة المولد النبوي الشريف غداة الاحتلال الفرنسي للجزائر[1].

بومبة يا بومبة هذ يطّي داري.

سانجاق فرانسيس معلق في الصاري.

ياموالات الدار اعطينا مسمار.

يعطيك الجنة ومزيود حنّة.

وأولادك طاحوا في الجنة

وحنا شهود. واليهود في السفود.

---

1) Feraud, (ch), «Destruction des établissements Français de la calle d'après des documents indigènes en 1827» R.A(N°17), 1873, PP.435-436.

الخاتمة

كانت المؤسسة العسكرية تقوم على العنصر التركي أو المتترك من الأعلاج وغيرهم، وكانت تعتمد في تجديد نفسها على استقدام عناصر جديدة للعمل في الحامية، وهذا أحد الأسباب في بقاء ارتباط الجزائر أدبيا مع مركز السلطة بإسطامبول، ولعل هذا ما جعل الباب العالي لا يمانع قط في السماح للمتطوعين الأتراك من أزمير وجهات الأناضول بالالتحاق بالجزائر، الأمر الذي أبقى المؤسسة العسكرية بالجزائر متلاحمة وملتزمة بواجباتها العسكرية، ولم تتعرض للضعف إلا عندما سمح لبعض العناصر المكونة للوجاق ولم تعد تخضع إلى الاختيار الصارم والمراقبة المستمرة والتي عبر **حمدان خوجة** عن هذا الرأي بصراحة: "أنهم فتحوا أبواب الميليشيا (الحامية) لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدبوا أو أدينوا ... فصارت ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل، ثم قام هؤلاء (الجند) بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة بحسب هواهم"[1]

إن روح العصر كانت تقتضي ظهور حكم عسكري مركزي قوي بالجزائر مستقل عن الباب العالي ومنفتح على الواقع الجزائري وكان ذلك يتطلب الانفتاح على الجماعات القريبة من الأقلية التركية والقادرة على التعامل معها ومشاركتها الحكم مثل الكراغلة. وقد بدأت ملامح هذا التحول على عهد الداي **محمد عثمان باشا**، ومع تولي إدارة البايليكات رجال قادرون على الارتباط بالسكان واكتساب ثقتهم، ولم يكن ذلك مستبعدا مع ظهور حكام أكفاء مثل **صالح باي ومحمد الذباح ومحمد الكبير**.

وقد اتسمت ملامح هذا التحول أيضا مع حركة الداي علي خوجة (1817م) التي كانت تهدف إلى إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية. فقد بادر هذا الداي إلى جماعة الكراغلة، واستخدم فرق من زواوة، إلا أن إصابة هذا الداي بالطاعون لم يسمح له باستمرار في السلطة أكثر من ستة أشهر. فتولى الحكم بعده خليفته

1) حمدان،خوجة، المصدر السابق،ص 149.

الداي **حسين باشا** الذي آثر نظرا للضغوط الخارجية والاضطرابات الداخلية أن يتجنب إحداث أي تغيير قد يؤدي إلى انهيار النظام العربي كله. ولعله كان متأثرا بالرأي المعارض الذي عبر عنه **حمدان خوجة** في كتابه المرآة بقوله: "إن هذا الداي (علي خوجة) الذي حكم ستة أشهر لو أنه عاش لتسبب في خراب الأيالة وما في ذلك شك"[1]

وبالرغم من أن أيالة الجزائر كانت معروفة في عالم البحر الأبيض المتوسط بقيامها على نظام حربي فعال بواسطة حكومة عسكرية، فإن القوة الجزائرية إنما كانت تعتمد على المؤسسات المالية.

وكان تقديم التسهيلات للتجار اليهود ودخول الطبقة الحاكمة بمن فيهم البايات والدايات في مصالح تجارية معهم، بل أكثر من ذلك استعمالهم كوكلاء تجاريين لهم، وناطقين رسميين باسم الحكومة الجزائرية، ومنحهم الامتيازات الخاصة عن طريق احتكار بعض المنتوجات الاستراتيجية والعمل على تصديرها عبر موانئ أوروبا. والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح، هو لماذا سمحت الحكومة الجزائرية بكل التجارة الدولية لتكون في أيدي التجار اليهود؟ إن جزء من الجواب على ذلك يمكن تلمسه في دور اليهود المتعاظم في حكومة الدايات، بقدر ما لعب فيه أصحاب المال اليهود دورا كبيرا.

إن سياسة التهميش التي اعتمادها الأتراك في الجزائر كان لها انعكاسات خطيرة، نشأ عنها تهميش الأتراك العثمانيين أنفسهم الذين أصبحوا بحكم سياستهم مهمشين بالنسبة للمجتمع الذي نفرهم وثار عليهم في مرات عديدة، ولم يهرع لنجدتهم خلال محنة 1830م التي انتهت باحتلال الجزائر وبجلائهم عنها.

هكذا سيطرت أوروبا على التجارة وفرضت شروطها على العوالم الأخرى بفضل تفوقها التقني

1) نفسه،ص 153.

والعسكري. فركزت على منطق المهادنة والمعاهدة المعتمد على القانون الذي يبقى قانونا أوروبيا في أساسه، واستخدمت الدول الأوروبية القانون البحري الدولي للضغط على حكام الجزائر الذين كانوا يستعملون القرصنة لمواجهة الأساطيل الأوروبية. ولم تنجح محاولات التحديث في الجزائر العثمانية ربما لأنها كانت محاولات فردية وغير متجذرة في المجتمع بحكم انغلاق الأقلية التركية على نفسها.

أما على المستوى الدولي فكانت سياسة حكام الجزائر مع الدول الأوروبية طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر تقوم على مبدأ التصدي والمواجهة لسياسة الهيمنة التي مارستها بعض الدول الأوروبية مثل إسبانيا وفرنسا وانجلترا، ثم تراجعت مع القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بسبب التفوق الأوروبي الحربي والاقتصادي.

ومع نهاية حروب **نابوليون** (1814م)، وإقرار سياسة الوفاق الأوربي في مؤتمر فيينا (1815م) وهجوم اللورد **اكسموث** (1816م). بدأ تطبيق المخطط الأوروبي الذي يهدف إلى إلغاء دور الجزائر الدولي القائم على ممارسة الجهاد البحري لقد انتهت الأوضاع بالجزائر مع نهاية القرن الثامن عشر إلى أزمة متعددة الجوانب هزت المؤسسة العسكرية ونسفت نظامها الدفاعي.

أولا: باللغة العربية

1- الوثائق

خط همايون

خط همايون، عدد: 17216، تاريخ، 1239 هـ.

خط همايون، عدد: 22530، تاريخ، 1246 هـ.

خط همايون، عدد: 4887، تاريخ، 1230 هـ.

خط همايون، عدد: 22486، تاريخ، 1231 هـ.

خط همايون، عدد: 48979، تاريخ، 1231 هـ.

مجموعة وثائق تاريخ الجزائر العثماني بالمكتبة الوطنية الجزائرية:

مج 3190، الملف الأول، ورقة 257.

مج 3190، الملف الأول، ورقة 25.

مج 3190، الملف الأول، ورقة 196.

مج 3190، الملف الأول، ورقة 357.

مج 3190، الملف الأول، ورقة 320.

مج 3190، الملف الأول، ورقة 190.

مج 1903، الملف الأول، ورقة 4.

مج 1903، الملف الأول، ورقة 41.

مج 3190، الملف الأول، ورقة 382.

مج 3190، الملف الأول، ورقة 267.

مج 3190، الملف الأول، ورقة 223.

مج 3190، الملف الأول، ورقة 117.

مج 3190، الملف الأول، ورقة 344.

2- المصادر المطبوعة

- ابن العنابي، محمد محمود، «**السعي المحمود في نظام الجنود**» (تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983م.
- برايفر، سيمون، «**مذكرات جزائرية عشية الاحتلال**» (ترجمة وتقديم وتعليق: د.أبو العيد دودو)، الجزائر: دار هومة، 1998م.
- خوجة، حمدان بن عثمان، **المرآة**، (تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م.
- الزهار، الحاج أحمد الشريف (تحقيق: أحمد توفيق المدني)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980
- كاثكارت، **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، (ترجمة وتعليق: إسماعيل العربي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982م.
- العنتري، محمد الصالح، **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها**، (تقديم وتعليق: يحي بوعزيز)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991م.
- الناصري، أبو العباس أحمد، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، (تحقيق وتعليق: جعفر ومحمد الناصري)، الدار البيضاء: دار الكتب، 1954-1956م.
- شالر، **مذكرات وليام، قنصا أمريكا في الجزائر** (ترجمة: إسماعيل العربي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

3- المراجع:

- جوليان، شارل أندري، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، (تعريب: محمد مزالي والبشير بن سلامة)، الدار التونسية للنشر، 1983م.
- وولف، جون (ب)، **الجزائر وأوروبا 1500-1830م**، (ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله)، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م.

- المدني، أحمد توفيق، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا** (1492-1792م)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976م.
- سعد الله، أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م، الجزء الثاني.
- سعد الله، أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، 9 أجزاء.
- سعد الله، أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط 3، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982م .
- سعيدوني، ناصر الدين، **ورقات جزائرية**، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000م.
- شريط، عبد الله، **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985م.
- شبلي، إبراهيم أحمد، **مبادئ القانون الدولي**، الرياض: دار المجمع العلمي، 1990م.
- قنان، جمال، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987م.
- قنان، جمال، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م**، الجزائر: منشورات متحف المجاهد 1999م.

4- الدوريات

- بونو، سلفاتور، "**العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي**"، (ترجمة: أبوالقاسم بن التومي)، **مجلة الأصالة**، العدد 6-7، الجزائر، 1972م، ص 68-103/ 113-118.

- بلحميسي، مولاي، "الثورة على الأتراك في الجزائر، شواهد مستقاة من وثائق إسبانية لم تنشر"، مجلة الثقافة، العدد 76، الجزائر، نوفمبر-ديسمبر 1978 م، ص 44-52.

- زوزو، عبد الحميد، "هدنة 1810م ومعاهدة 1813م بين الجزائر والبرتغال"، مجلة التاريخ، العدد 11، جامعة الجزائر، 1981م، ص 19-27.

- الزبيري، محمد العربي، "مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال"، مجلة الأصالة، العدد 12، الجزائر 1973م، ص 112-124.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- الكتب

- Azan, (Paul), **l'expédition d'Alger** en 1830, Paris, 1931

- Bloch(Isaaq), **inscriptions tumulaires des anciens cimetières Israélites d'Alger**, Paris, A.Durlacher, 1888.

- Boutin (Colonel), **Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger**. Pub. par G.Esquer, Paris, Champion, 1927

- Boyer (Pierre), **la vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention** Française, Paris, Hachette, 1963.

- Braudel, (Fernand), **Civilisation matérielle, économie et capitalisme XV^{e} et XVIII^{e} siècle**, les jeux de l'échange, Armand colin, Paris, 1979.

- Cat (E), **Petite histoire de l'Algérie**, Tunisie, Maroc, Adolphe Jourdan, Alger, 1889.

- Charles-Roux (F), **La France et l'Afrique du Nord avant 1830**, les précurseurs de la conquête, Paris, F.Alcan, 1832.

- Chouraqui (André), **Marche vers l'occident, les Juifs d'Afrique du Nord**, P.V.E, Paris, 1952.

- Colombe (Marcel), **l'Algérie Turque, in initiation à l'Algérie**, Maison neuve, Paris, 1957.

. **Copie du registre manuscrit des arrêts du gouvernement général de l'Algérie de 1830 à 1834**, in, manuscrit de la Bibliothèque nationale d'Alger, sous le numéro 3306

- De Gramaye (Jean, Baptiste), **les cruautés exercés sur les chrétiens en la ville d'Alger en barbarie**, Paris, 1620.

- De Tassy (Laugier), **Histoire du royaume d'Alger**, Paris, éd Loysel, 1992

- De Testa (le Baron), **Recueil des traités de la porte Ottomane**, Paris, 1864.

- Dubois – Thainville, **Mémoire sur Alger 1809**, Pub.par G.Esquer, Paris, Champion, 1927

- Douin (G), **Mohamed Ali et l'expédition d'Alger, 1829-1830**, le Caire, 1930.

- Esquer (Gabriel), **Les commencements d'un empire, la prise d'Alger**, 1830, Paris, Larose, 1929.

- Fau, «Organisation judiciaire Algérie», in notice, **scientifique, historique et économique sur Alger et l'Algérie**, Alger, A.Jourdan, 1881.

- Filest (J), **Un secoto dirapporti (1734-1835)**, Trad, Nappoll.E.Tripoli, Napolli, 1983.

- Garrot (Henri), **Histoire générale de l'Algérie**, Alger, 1910.

- Gautherot (Gustave), La conquête d'Alger 1830, Bibliothèque Payot, Paris, 1929.

- Grammont (H.D.de), **Histoire d'Alger sous la domination Turque, 1515-1830**, Paris, E.Leroux, 1887.

- Haddy (M.J.M), **Le livre d'or des Israélites Algériens**, Alger, 1871.

- Hannone (Jean), **Aperçu sur les Israélites Algériens et sur la communauté d'Alger**, J.Caarbonel, Alger, 1922.

- Kercy, **Mémoire sur Alger en 1791**, Pub par G.Esquer, Libraire ancienne honore, champion, Paris, 1927.

- Julien (Charles André), **Histoire de l'Algérie contemporaine**, 1830-1871, Paris, 1964.

- Le marchant (E), **L'Europe et la conquête d'Alger d'après des documents originaux tirés des archives de l'état**, Paris, Perrin et Cie, 1913.

- Masson, (Paul), **Histoire des établissements et du commerce Français dans l'Afrique barbaresque**, 1560-1793, Paris, Hachette, 1903.

- Mercier (E), **Histoire de Constantine**, J .Merle, 1903.

- Montagnon (P), **La conquête de l'Algérie**, 1830-1871, Paris, 1996.

- Nettement (Alfred), **Histoire de la conquête d'Alger écrite sur les documents inédits et authentiques**, Paris, Jacques le coffre, 1856.

- Perrot (A.M), Alger, **Esquisse Topographique du royaume et de la ville**, Paris, Ladvocat, 1830.

- Peyssonel et Desfontaines, **Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger**, Pub. par. M.Delureaud de la malle, Paris, Gide, 1838, 2 vol.

- Plantet (Eugène), **Les consuls de France à Alger avant la conquête**, 1579-1830, Paris, Hachette, 1930.

- Raynal, (Abbe.G.T), **Histoire philosophique et politique des établissements et du commerce des établissements et Européens dans l'Afrique Septentrionale**, Paris, P.Maunus et Cie, 1826.

- Rozet et Carette, **Algérie, 2^e éd, Bouslama**, Tunis, 1980

- Rozet (C.A), **Voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée Française en Afrique**, Paris, Arthus Bertrand, 1830, 3 vol.

- Saïdouni (Nacerddine), **L'Algérois Rural à la fin de l'époque Ottomane (1791-1830)**, Beyrouth, Dar Al-Garb-Al-Islami, 2001.

- Shaw (Dr), **Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique**, physique, philologique, etc., et de cet état, Trad. de l'Anglais avec des nombreuses augmentations par J.Mac Carthy, Paris, Malin, 1830, 2 vol.

- Tachrifat, **Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger**, Pub. Par A.Devoulx, Alger, imp. Du gouvernement, 1852.

- Vallière (J.A), L'Algérie en 1781, **Mémoire du consul J.Vallière**, Pub. Par lucien chaillo, Toulon, Valbert, Rand.S.D.

- Venture de paradis, **Tunis et Alger au XVIII^e siècle**, présenté par Joseph.Cuoq, Paris, Sindbad, 1983.

2- الدوريات

- Amine (Mohamed), «**Les commerçants à Alger à la veille de 1830**», in R.H.M, N° 77-78, zaghouan, Mai, 1995, PP.18-112.

- Berbrugger et Brisinier, «**Première proclamation Française aux Algériens**», in R.A (N°6), 1862, PP.147-156.

- Berbrugger (Adrien), «**l'affaire Bakri d'après un document inédit**», in R.A (N°13), 1869, PP.60-63

- Chabaud (Arnaud), «**Attaque des batteries Algériennes par lord exmouth**», in R.A (N°19), 1875, PP.194-202.

- Colombe (Marcel), «**Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence**», in, R.A (N°87), 1943, PP.165-183.

- Cour (A), «**Constantine en 1802, d'après une chanson populaire du Cheikh Belkacem-er-Rahmouni el Haddadi**», R.A (N°60), 1919, PP.223-240.

- Devoulx (A), «**Un exploit des Algériens**», in, R.A, (N°9), 1865, PP.126-130.

- Devoulx (A), «**Coopération de la régence d'Alger à la guerre de l'indépendance Grecque**», in, R.A, (N°1), 1856-1857, PP.129-136 / 207-211 / 299-302 / 464-473.

- Devoulx (A), «**Les registres de prises maritimes**», in, R.A, (N°16), 1872, PP.70-80 / 146-166 / 133-240 / 292-303.

- Efendi (Hadj Ahmed), «**La prise d'Alger raconté par un Algérien**», Trad. Ottocon de Shlechta, in, **journal asiatique**, (N°29), 1862, PP.320-331.

- Emerit (Marcel), «**l'essai d'une marine marchande barbaresque au 18ème siècle**», in **Cahier de Tunisie**. N°11, 1955, PP.363-380.

- Emerit (Marcel), «**La situation économique de la régence d'Alger en 1830**», in R.A,(N°2), Mars-Avril 1952, PP.169-172.

- Feraud (Charles), «**Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination Turque à Alger de 1775 à 1805**», in R.A, (N°18), 1874, PP.295-319.

- Gallissot (Robert), «**Le Maghreb précolonial, mode de production archaïque ou mode de production féodal**», in, **la pensée**, N°142, 1968, PP.57-93.

- Haedo (Fry Diego de), «**Topographie et histoire générale d'Alger**», Traduction (Monnereau et A.Berbrugger), in R.A (N°14), 1871, PP.41-498.

- Julien (Charles.André), «**La question d'Alger devant les chambres sous la restauration**», in R.A, (N°63), 1922, PP.425-437.

- Kologlu (Orhan), «**Tendance de régionalisme en Egypte waqai Misriyya vis à vis de l'occupation de l'Algérie par la France (1830)**», in R.H.M, N°65, Zaghouan, I.F.T.R.S, Mai, 1994, PP.65-77.

- Kuran (Erküment), «**La lettre du dernier Dey au grand Vizir de l'empire Ottoman**», in R.A, (N°96), 1952, PP.188-195.

- Michel (Alfred), «**La prise d'Alger racontée par un captif**», in R.A (N°19), 1875, PP.471-482.

- Pavy (M.G), «**La piraterie barbaresque**», in R.A, (N°2), 1857, PP.337-352.

- Playfair (R.L), «**Episodes de l'histoire des relations de la grande Bretagne avec les états barbaresques avant la conquête Française**», in

R.A (N°22), 1878, PP.305-320 / 401-433 et (N°23), 1879, PP.40-470 et (N°24), 1880, PP22-36 / 147-160 / 193-214.

- Rinn (Louis), «**Le royaume d'Alger sous le dernier Dey**», in R.A (N°41), 1897, PP.112-152 / 334-350, (N°42), 1898, PP.5-21 / 113-133 / 289-308, (N°43), 1899, PP.105-141 / 277-320.

- Sir Harry Neal et Berbrugger (A), «**Guerre de 1824 entre Alger et l'Angleterre**», in R.A (N°8), 1864, PP.202-205.

- Wildsheimer (F), «**Grandeur et décadence de la maison Bakri de Marseille**», in, **Revue des études Juives**, 1977, PP.390-420.

ثالثا: الأطروحات الجامعية

1- باللغة العربية:

- أبو عجيلة، محمد الهادي، **النشاط الليبي في البحر المتوسط (1711-1835م)، وأثره على علاقاتها بالدول الأجنبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 1984م.

- دادة، محمد، **اليهود في الجزائر في العهد العثماني** (منذ مطلع القرن 18 حتى 1830م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 1985م.

- هلايلي ، حنيفي، **النظام الحربي للجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس 2004.

2- باللغة الفرنسية

- Belhamissi (Moulay), **Marine et marins d'Alger à l'époque Ottomane (1518-1830)**, Thèse de Doctorat d'état, université de Bordeaux III, Mars, 1986, 4 vol.

فهرس الموضوعات

الفصل الرابع:

